جـــامعـــة ابن خـــلـــدون – تيـــارت–

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

# دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية في الدول الإسلامية

## تجارب عملية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطـــالبتين:

بلمواز سعـــاد

سعيد فاطمة زهرة

الأستاذة المشرفـــة:

عبد الرحـــيم ليلى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنـــة الجامعية:2013-2014

# كلمة شكر

﴿**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾

بسم الله نبتدئ و إليه ننتهي وعليه نعول فيما نرتجي، ونستهل بالحمد لله الذي ليس لقضائه دافع ولا لعطائه مانع ولا كصنعه صنع صانع وهو الجواد الواسع

والسلام على من خصه بالنبوة سيد الأنام محمد صلى الله عليه وسلم.

نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى من ساعدتنا في

إنجاز هذه المذكرة،

الأستاذة المشرفة **عبد الرحيم ليلى** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة ودعمها الكامل، كما حفزتنا إلى المضي قدما في البحث، نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتها.

كما نتقدم بفائق شكرنا وعظيم امتناننا إلى كل الأساتذة الذين تقبلوا توجيهنا ونصحنا بصدر رحب.

ختاما لا يفوتنا أن نقدم جزيل الشكر وخالص العرفان إلى كل من مد يد العون والمساعدة في معلومة أو نصيحة داعين من الله العلي القدير أن يوفق الجميع في طريق العلم والمعرفة.

جزاهم الله خير الجزاء.

**الملخص:**

البنوك الإسلامية تلعب دورا كبيرا في مجال المسؤولية الاجتماعية والتي شدد عليها ديننا الحنيف وعلى ضرورة الاعتناء بالآخرين كما نعتني بأنفسنا. فالبنوك الإسلامية تستثمر في المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أو من خلال اتخاذ خطوات جدية في مجال المسؤولية الاجتماعية حتى لا يتضرر أفراد المجتمع. من المبادئ الأخلاقية الأساسية في الإسلام هو السلوك الاجتماعي، ولقد كان لمشاريع المسؤولية الاجتماعية وخاصة في جانبها الإنساني والبيئي اهتمام كبير لدى البنوك الإسلامية الناجحة والرائدة، فقد حرصت هـــذه البنوك على الاهتمام بالجوانب التنموية وتطوير الإنسان المسلم وبيئته.

**Abstract**:

Islamic banks play a major role in social responsibility which is emphasized by our religion and to take care for others the way we do for ourselves. Islamic banks invest in enterprises that operate in accordance which the provisions of Islamic law, or by taking serious steps in social responsibility so as not to hurt members community.

Of the fundamental ethical principles in Islam is social behavior, and it had to the projects of social responsibility especially in part humanitarian and environmental big interest in successful and leader Islamic banks, and these banks has been care to pay attention to development aspects and develop Muslim man and his environment.

# المقدمـــة

لقد ارتضى الله سبحانه وتعالى لهذه البشرية بالدين الإسلامي الحنيف وأتم نعمته عليها به، وشرع لها مبادئه وقواعده لتكون نبراسا تسير في هداه وورث لها الأرض لإعمارها.

حيث أن هدف هذه البشرية هو البناء والتشييد، فالبنوك الإسلامية هي الأداة الفعالة من أجل تحقيق هذا الهدف باعتبارها الركيزة التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق غايته وغايات المسلمين، وكذا إنقاذ شعوبها من التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي فرضته قوى الاستعمار عليها.

فمنذ أن برزت البنوك الإسلامية كظاهرة اقتصادية في عالمنا الإسلامي خلال فترة زمنية تزيد على الثلاث عقود مضت وهي تزداد أهمية يوما بعد يوم، حيث أن الدول الإسلامية كانت بحاجة إلى نظام مالي عادل ومنصف يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنميتها. وقد أثبتت هذه البنوك وجودها وأكدته من خلال قيامها وخدماتها المقدمة، والاستمرار في عملها ونشاطاتها، إذ أصبحت تعبر عن مستوى من النضوج والتقدم الاقتصادي للدول الإسلامية باعتبار البنوك الإسلامية صورة من صور الاستقلالية عن النظم الغربية، وهي بذلك تعد عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي لأنها تحفظ الأموال وتحركها وتنميها وتسهل تداولها وتخطط في استثمارها، ولا ينكر الدور الايجابي الذي يؤديه النشاط البنكي في الخدمات والتمويل والاستثمار.

لقد انتشرت البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي وغير الإسلامي استجابة لتطلعات الأفراد والشعوب التي أدركت مدى خطورة النظم الربوية التي دمرت كيانها نتيجة الأزمات العالمية التي عصفت ببعض البنوك العالمية الكبرى تأسيسا على تعاملاتها البنكية على أسعار الفائدة، هذا ما يؤكد افتقار المؤسسات المالية العالمية لأخلاقيات التعاملات المالية.

فالأزمة المالية العالمية الأخيرة لمطلع عام 2008 الخاصة بأزمة الرهن العقاري كانت أضخم وأعقد أزمة هزت العالم ماليا نتيجة تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، ولما كان البعد عن تلك الأخلاقيات من أسباب الأزمات المالية العالمية، تطلع كل منها إلى التخلص من النظم الربوية وإيجاد مؤسسات بنكية شرعية تستمد ذخيرتها من تقوى الله سبحانه وتعالى، لقوله جل جلاله: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾.

لقد قطعت البنوك الإسلامية شوطا كبيرا من الزمن استطاعت خلاله تحقيق الكـثير مـن الانجـازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للدول الإسلامية التي تعمل داخلها، وجذبت إليها الإطارات البشرية المؤهلة والمدربة والراغبة في العمل وتجمعت لديها الخبرات، وذلك لتحسين مستوى الخدمات البنكية والاجتماعية التي توفرها لعملائها، كما أنها تستخدم الأموال وتستثمرها بطرق مختلفة وباستعمال أساليب متعددة بما يتناسب والشريعة الإسلامية.

اهتمت العديد من البنوك الإسلامية حول العالم بالمسؤولية الاجتماعية التي ليست بعيدة عن ديننا السمح، بحيث كان دورها أساسا في تطبيق المبادئ المستلهمة منه، وكان الإسلام سباقا للتعرض لهذا الموضوع، لقوله تعالى: ﴿ **وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** ﴾، الذي حث الناس على التعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد، وعدم إهمال حق الأجيال القادمة والذي يمثل في جوهره عمق المنظور الإسلامي.

من هنا فإن بيان الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة وقيامها بالمسؤولية الاجتماعية التي تتناسب بسهولة مع الأخلاق السامية، ومن ثم المبادئ الراسخة هو واجب تعبدي أخلاقي في حقها يحقق التصور الإسلامي للمال وحق المجتمع فيه، والتي يجب أن تتحملها من أجل الإسهام بالبرامج الاجتماعية وتقديم العون للمجتمع والاهتمام بالشؤون البيئية ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشاريع الحقيقية الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة سواء كانت هذه المؤسسات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة.

فالبنوك الإسلامية باحتوائها للمسؤولية الاجتماعية تعد في مضمونها المنهاج المتبع لدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية في قيمتها وثقافتها وإيجاد قراراتها وإستراتيجيتها، بأسلوب شفاف ومسئول، تؤسس لممارسات أفضل والمساهمة في رفاهية المجتمع.

**إشكالية البحث:**

لقد حاولنا في هذا البحث إبراز الدور الذي تؤديه البنوك الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة، وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**هل يمكن للبنوك الإسلامية المساهمة في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المسؤولية الاجتماعية ؟**

ومن أجل توضيح مشكلة الدراسة يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ما هي البنوك الإسلامية ؟

2- ما هي المسؤولية الاجتماعية ؟ وما مفهومها بالنسبة للبنوك الإسلامية ؟

3- ما هي أهم مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ؟

4- ما مدى إمكانية تطبيق البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية ؟

**فرضيات البحث:**

قصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإحاطة العلمية بالموضوع، ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- أصبحت البنوك الإسلامية ظاهرة واسعة الانتشار عالميا، مما يؤكد على أهمية هذه البنـــوك وضـــرورتها الاقتصادية لدول العالم.

- تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم مجالات أنشطة البنوك الإسلامية، فهي تؤدي من خلاله البنـــوك الإسلامية واجبها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة، والمساهمة في نشر العدالة.

- يعتبر بنك البركة الجزائري تجربة ناجحة فيما يتعلق بمدى اهتمامه بمجال المسؤولية الاجتماعية.

**أسباب اختيار الموضوع:**

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:

- الاهتمام بموضوع البنوك الإسلامية ومدى أهميتها الخاصة في مجتمعاتنا.

- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

- يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية وخاصة في البنوك الإسلامية من المواضيع الشيقة.

- أصبحت العولمة من أهم القوى التي تدفع المنظمات نحو تبني مفهوم المســـؤولية الاجتماعيـــة في ظـــل التحديات العالمية المعاصرة.

- طموحنا لإيجاد حلول لمجتمعاتنا من خلال قيام البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية.

- الحداثة النسبية للموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال.

**أهمية البحث:**

اكتسب موضوع المسؤولية الاجتماعية أهمية خاصة في الوقت الراهن، حيث أصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة ظاهرة مألوفة يمكن رؤيتها بجلاء في عناوين المؤتمرات والندوات، كما أننا نجدها مجالا للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، وفي ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية أصبحت هناك حاجة ملحة لزيادة دور تلك البنوك في تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية.

كما أصبحت البنوك الإسلامية الآن في أمس الحاجة إلى الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية، إذ يعد هذا الحقل موضع اهتمام خاصة اتجاه الأفراد العاملين بها.

**أهداف البحث:**

في ضوء المشكلة البحثية وأهمية البحث يمكن صياغة الأهداف التالية:

- تقديم معالم نظرية للبنوك الإسلامية عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- الوقوف على مدى اهتمام العاملين في هذه البنوك بمجالات المسؤولية الاجتماعية.
- التعرف على دوافع البنوك الإسلامية في مدى مساهمتها في الأنشطة الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية.
- نشر ثقافة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في جميع الجهات المتعاملة مع البنوك الإسلامية.
- تثمين التجربة البنكية الإسلامية من الناحية النظرية، وفي ظل الممارسات الميدانية.
- التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تكون ذات فائدة، سواء للباحثين المهتمين في هذا المجال أو العاملين داخل البنوك لتنمية سلوكهم بالشكل الذي يمكن هذه المنظمات من الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية.

**حدود الدراسة:**

تمت هذه الدراسة وفق الحدود الزمانية والمكانية التالية:

الحدود الزمانية: اختصت بدراسة الفترة التي نشأت فيها البنوك الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية والممتدة من سنة 1963 إلى غاية 2013 بالتطرق إلى التطورات الجارية فيها.

الحدود المكانية: شملت الدراسة كل من الدول الآتية:

الجزائر الممثلة ببنك البركة الجزائري، والمملكة العربية السعودية الممثلة بالبنك الإسلامي للتنمية، وأخـــيرا الأردن من خلال البنك الإسلامي الأردني، وتقديم تجارب عملية حول كل منها.

**المنهج المستخدم:**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالرجوع إلى المصادر الموثقة من التقارير والدراسات الصادرة، بهدف التعرف على المتغيرات المرتبطة بمشكلة البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة، وتحليل تجـــارب البنوك الإسلامية الثلاث المقدمة في كل من الجزائر والسعودية والأردن.

**الدراسات السابقة:**

يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية من المواضيع الحديثة التي تصـــدرت اهتمامـــات الباحثين والأكاديميين، وقد نتج عن ذلك العديد من الدراسات التي عالجت الموضوع، وهنا عرض بســـيط لهاته الدراسات:

- دراسة الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي"الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية" ســـنة 2004:

هدفت الدراسة إلى تقديم برنامج مقترح للمسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي، وأوضـــحت الدراســـة مفهوم المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، كما أشارت هذه الأخيرة إلى القوى والعوامل الدافعـــة لممارسة البنوك الإسلامية لمسؤولياتها الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إمكانية تطبيق البرنامج المقترح الذي قدمته الدراسة لبحث مساهمة البنك الإســـلامي في حـــل مشكلة البطالة.

- أن هناك عدة معايير يمكن من خلالها بيان الاختلافات الجوهرية بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي. ومن هذه المعايير ما يلي: الهدف من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعيـــة وممارستها، مصدر التكليف بالمسؤولية الاجتماعية، مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، الجزاء المترتب على مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

- البحث الذي قدمه أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي"المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية" سنة 2010:

استعرض هذا البحث الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية من خلال إبراز مفهوم المسؤولية الاجتماعيـــة، كما وضح مجالاتها وناقش بعض الدراسات الميدانية المتعلقة بها في البنوك.

إضافة إلى بعض الندوات والملتقيات أهمها:

●ملتقى المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية-تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية المقدم خلال شهر فيفري 2012:

قدم لمحة عن مفاهيم حول المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، والكشف عن مدى اهتمـــام هاتـــه البنوك بممارستها لمسؤولياتها بمجالاتها المختلفة، وتجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال تطبيقه لمســـؤوليته الاجتماعية.

**صعوبات البحث:**

لا يخلو أي بحث من مواجهة صعوبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، إذ واجهت الباحث أثنـــاء انجاز هذا البحث بعض الصعوبات لعل أهمها:

- يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة خاصة في البنوك الإسلامية.
- استحالة الحصول على معلومات وبيانات حول بنك البركة الجزائري كافية لتقودنا إلى معرفة أهم مكوناته وأعماله وخدماته ومسؤولياته.
- يعتبر هذا البحث أول تجربة حقيقية للباحث في مجال البحث العلمي.

**خطة البحث:**

يحتوي البحث على ثلاثة فصول رئيسية وهي كالآتي:

الفصل الأول: "الإطار النظري للبنوك الإسلامية" ويضم بدوره ثلاثة مباحث تمثلت في:

المبحث الأول اختص بعموميات حول البنوك الإسلامية. في حين أن المبحث الثاني هو عرض لأنواع هاته البنوك وأهدافها، وكذا مصادر أموالها. أما المبحث الثالث فهو عبارة عن أهم الأعمال والخـــدمات الـــتي تقدمها البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني: "مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية" وتعد أيضا خلفية نظريـــة للمســـؤولية الاجتماعية ويضم ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول تضمن مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعيـــة ،

والمبحث الثاني اختص بمفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل البنوك الإسلامية. في المبحث الثالث استعرضـــنا الاتجاهات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية.

الفصل الثالث والأخير: "تجارب عملية لبعض البنوك الإسلامية في مجال تطبيق المســـؤولية الاجتماعيـــة" ويندرج تحت نطاق الدراسة التطبيقية ويحتوي على ثلاثة مباحث لثلاث دول إسلامية: تناولنا في المبحـــث الأول تجربة عملية لبنك البركة الجزائري، أما المبحث الثاني فهو تجربة عملية للبنك الإســـلامي للتنميـــة. المبحث الثالث تجربة البنك الإسلامي الأردني.

# الفصـــل الأول

## الإطار النظري للبنوك الإسلامية

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للبنوك الإسلامية

لقد أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة فحسب، ولكن أيضا في جميع بقاع وأصقاع العالم منتشرة في معظم دولها، بحيث كانت هناك ضرورة اقتصادية واجتماعية لإنشاء هذه البنوك الإسلامية، لمحاولة التخلص من المعاملات الربوية.

ولكي تستطيع البنوك الإسلامية النجاح ومنافسة البنوك الربوية، لابد من مراعاة خصائصها، وتحقيق أهداف الشريعة الحقة في مجال المال والمعاملات الاقتصادية.

كما أن البنك يعتبر التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته، لذا فإنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع من خلال سياسته الاستثمارية ويفتح أبواب الرزق أمام المجتمع عن طريق المشاريع والخدمات البنكية والاجتماعية التي يقدمها له.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تقديم:

- عموميات حول البنوك الإسلامية من حيث مفاهيمها وتاريخ نشأتها وأهدافها.

- الأعمال والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية من خلال التطرق إلى كل من خدماتها في مجال الموارد والتوظيف، وكذا في مجال أعمال أمناء الاستثمار والاستشارات، وكذا الخدمات الاجتماعية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية (مصادر الأموال، الأنواع والخصائص).

المبحث الثالث: الأعمال والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية.

## المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية

إن فكرة إنشاء بنوك إسلامية تزاول نشاطها في إطار الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، هي في الأساس فكرة قديمة قدم ظهور الإسلام، لكن تجسيد الفكرة على أرض الواقع تطلب قرونا من الزمن.

### المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

لقد تعرض العديد من الكتاب والمفكرين للتعريف بالبنوك الإسلامية، فكانت هناك جملة من المفاهيم، نذكر منها:

**أولا:** "هي منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام"[1].

**ثانيا:** "منظمة مالية وبنكية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات البنكية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الايجابية، الاقتصادية والاجتماعية، للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع"[2].

**ثالثا:** "البنوك الإسلامية هي بنوك متعددة الأغراض تقدم خدمات البنوك التقليدية وبنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وهي بهذا مؤسسة اقتصادية ومالية واجتماعية وتنموية تبتعد عن الخدمات والسلع المحرمة، وهي جزء من كل اقتصاد إسلامي وحلقة من حلقات الاقتصاد"[3].

إذن من خلال التعاريف السابقة للبنوك الإسلامية يمكن صياغة تعريف خاص بالبنوك الإسلامية والمتمثل في:

---

[1]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث"**، ط1، دار وائل، عمان، 2010، ص109.

[2]- محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، 2010، ص ص123-124.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني، البنوك الإسلامية، والبنوك الشاملة، والبنك المركزي المصري)**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص246.

" البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية غير ربوية، تبنى قواعده وأسس عمله على العقيدة الإسلامية، يقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا، تعمل على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي"[1].

المطلب الثاني: تاريخ ونشأة البنوك الإسلامية

لم تعرف الدول الإسلامية النشاط البنكي في شكله الحديث إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لكن هذا لا ينفي معرفتها للأعمال البنكية أو بعض منها وتطبيقها لعدة صيغ ومعاملات بنكية، ففي القرون التي سبقت ظهور الإسلام، كانت المسالك التمويلية وخاصة في شبه الجزيرة العربية تعتمد على الإقراض بفائدة، أما في المرحلة التي زامنت صدر الإسلام عرفت الأعمال البنكية وموورست كأنشطة فردية قبل نشأة بيت المال، واتخذت الأعمال البنكية أشكالا عدة في مجال إيداع الأموال بين الأفراد على أساس صيغتي المضاربة والمشاركة، ثم بعد ذلك تم إنشاء بيت المال، "حيث يجمع الفقهاء على اعتبار عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أول من أنشأ بيت المال في الإسلام"، والذي كان بمثابة خزينة الدولة مع أنه ليس مضطلعا بكافة الأعمال البنكية الحديثة، خولت له الوظائف التي كانت معروفة آنذاك في صورها البدائية وفي حدود الإمكانات المتاحة، والجدول رقم 1 يوضح نشأة وتطور البنوك الإسلامية.

**1- مرحلة دخول البنوك التقليدية في العالم الإسلامي (1850-1940)[2]:**

تميزت هذه الفترة بتأخر ظهور البنوك التقليدية في البلدان الإسلامية إلى أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الميلادي، متزامنا مع الحملة الاستعمارية التي واجهها العالم الإسلامي في تلك الفترة، وأمام ما حققته البنوك الربوية من فوائد بطرق غير شرعية واستغلالية بعد استفحالها في الدول الإسلامية، والتي هي في الأصل تعود إلى النموذج البنكي الغربي، التي خلفها الاستعمار، ونظرا للسلبيات العديدة التي تعتري هذا النظام، على رأسها التعامل بالفوائد الربوية والتي هي من الأسس والقواعد التي يبنى عليها، والمجحفة في حق المتعاملين المسلمين، تعالت أصوات الكثيرين من العلماء والفقهاء لإنشاء بنوك تتماشى والطبيعة العقائدية للدول الإسلامية، تراعى في معاملاته وأهدافه الضوابط الشرعية، مع بروز محاولات من بعض الباحثين ورجال الفكر والسياسة والاقتصاد من أجل تبرير الفائدة، إضفاء الطابع الشرعي

[1]- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، 2012، ص19.
[2]- نفس المرجع، ص ص20-21.

على عمل المؤسسات البنكية الربوية، من خلال السعي لإيجاد الطرق المناسبة للتعامل مع هذه البنوك التقليدية رفعا للحرج عن المسلمين في غياب البديل الإسلامي.

### 2- المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية (1940-1970)[1]:

بدأت المؤسسات البنكية الإسلامية برؤوس أموال وأحجام متواضعة، مما جعلها في الغالب غير معروفة، والتي جاءت بعد محاولات سبقها إنشاء صناديق ادخار بعيدة عن الفائدة في كل من ماليزيا عام 1940م، وباكستان عام 1960م، وكان الدكتور أحمد النجار الذي نظم وأشرف على تطبيق تجربة نموذجية لبنك إسلامي على أرض مصر بإقليم الدقهلية بدلتا النيل تحت اسم بنوك الادخار المحلية، (وإن كانت لم تستمر سوى بضع سنوات، فلقد بدأت التجربة في عام 1963م، ثم ما لبثت أن انتهت في عام 1967م). وتتلخص التجربة في جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي، أما توزيع العوائد على المساهمين فكان يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ولقد عرفت التجربة نجاحا كبيرا في مصر، حيث بلغ عدد فروعها تسعة فروع كبيرة وما يزيد على عشرين فرعا صغيرا.

### 3- مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية (1970-1980):

تميزت هذه الفترة بتأسيس أول بنك إسلامي بشكله الرسمي سنة 1971م بمصر، وهو بنك ناصر الاجتماعي، والذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذا أو عطاء، غير أن البداية الحقيقية للعمل البنكي الإسلامي بصورة البنك المتكامل (التجاري) تمثلت في إنشاء بنك دبي الإسلامي عام 1975م، أضف إلى ذلك أنه في الفترة نفسها تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، "والذي أسس طبقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزارة المالية للدول الإسلامية المنعقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام 1393 هجري الموافق لشهر ديسمبر 1973م، وقد تم افتتاح البنك رسميا في اليوم الخامس عشر من شهر شوال عام 1395 هجري الموافق ليوم 10 أكتوبر 1975م"، وبعده تم إنشاء بيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني في عام 1977م.

[1]- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص21.

### 4- مرحلة توسع نشاط البنوك الإسلامية (1980-1990)[1]:

تميزت هذه العشرية بظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة، تتكون من عدد من البنوك الإسلامية ومن شركات الاستثمار المنتشرة حول العالم، كما تميزت بالمحاولات الرائدة لأسلمة النظام البنكي في بعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران، حيث أصبحت جميع الوحدات البنكية لديها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث بلغ عدد البنوك الإسلامية سنة 1980 إلى 25 بنكا إسلاميا، وقد أصبح هناك ما يزيد عن تسعين بنكا ومؤسسة مالية إسلامية في نهاية عقد الثمانينات، ومن البنوك والمؤسسات التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة نلخصها في الجدول رقم 1 التالي:

الجدول رقم:1.1 البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها في الفترة (1980-1990)

| الدولة | البنك | سنة التأسيس |
|---|---|---|
| السودان | • بنك التضامن الإسلامي السوداني | 1981م |
| | • بنك غرب السودان الإسلامي | 1984م |
| | • بنك البركة السوداني | 1984م |
| قطر | • مصرف قطر الإسلامي | 1982م |
| | • بنك قطر الإسلامي الدولي | 1990م |
| ماليزيا | • مصرف إسلام ماليزيا بيرهاد | 1983م |
| تونس | • بنك التمويل التونسي السعودي | 1983م |
| تركيا | • بيت البركة التركي للتمويل | 1983م |
| بنغلاديش | • بنك بنغلاديش الإسلامي | 1983م |
| البحرين | • بنك البركة الإسلامي البحريني | 1984م |
| | • بنك الأمين البحريني | 1987م |
| موريتانيا | • بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي | 1985م |
| السعودية | • شركة الراجحي المصرفية | 1986م |
| مصر | • بنك التمويل السعودي المصري | 1988م |

المصدر: بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[1]- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص22.

يمكن القول: إن تأسيس البنوك الإسلامية كان متزامنا مع الفوائض المالية التي حققتها الـــدول الإســـلامية المنتجة والمصدرة للبترول، المستفيدة من ارتفاع أسعار البترول خلال عقد السبعينات من الألفية الماضية.

وأيضا الرغبة الملحة للشعوب الإسلامية لإيجاد وسائل وقنوات جديدة لتوظيف الأموال دون اللجـــوء إلى الطرق المنافية لأحكام الشريعة الإسلامية، خاصة بالنسبة لفكرة الفوائد الربوية.

### 5- مرحلة انتشار البنوك الإسلامية (1990-2004):

شهدت هذه الفترة من الزمن، التنامي السريع للبنوك الإسلامية، وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية المشتركة التي تدار بالطرق المشروعة، وبشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية، واهتمام البنوك التقليدية بشكل متزايد بمجال العمل البنكي الإسلامي، واستجابتها للتعامل مع البنوك الإسلامية بالصـــيغ والعقـــود والمنتجات المقبولة شرعا، من خلال تكوينها لنوافذ إسلامية تدير تلك المنتجات. في الجدول رقم 2 نـــذكر بعض البنوك الإسلامية التي تأسست خلال هذه الفترة:

الجدول رقم:2.1 البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها في الفترة (1990-1999)

| الدولة | البنك | سنة التأسيس |
|---|---|---|
| البحرين | • بنك الاستثمار الإسلامي الأول | 1996م |
| | • بيت التمويل الخليجي | 1999م |
| اليمن | • البنك الإسلامي اليمني | 1996م |
| | • بنك التضامن الإسلامي | 1996م |
| | • بنك سبأ الإسلامي | 1997م |
| الإمارات العربية المتحدة | • مصرف أبو ظبي الإسلامي | 1997م |
| الكويت | • دار الاستثمار | 1994م |
| | • الأولى للاستثمار | 1997م |
| | • بيت الاستثمار الخليجي | 1998م |
| | • شركة أعيان للإجارة والاستثمار | 1999م |
| | • الشركة الدولية للإجارة والاستثمار | 1999م |
| قطر | • الأولى للتمويل –قطر | 1999م |
| ماليزيا | • بنك معاملات ماليزيا بيرهاد | 1999م |
| إندونيسيا | • بنك شريعة ماندیري –إندونيسيا | 1998م |

المصدر: بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص24.

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

لكي يتمكن البنك من تحقيق أهدافه، والقيام بدوره في توظيف المال والجهد، وتوجيههما نحو التنمية، ينبغي عليه تحديد جملة من الأهداف العملية ووضع السياسات التي من شأنها تمكينه من أداء رسالته وبلوغ غايتـــه، والمتمثلة في[1]:

[1]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث"**، مرجع سبق ذكره، ص ص121-124.

**1- أهداف مالية:** منها:

أ- جذب الودائع وتنميتها ونشر الوعي الادخاري والاستثماري بين أفراد المجتمع.

ب- استثمار الأموال مشاركة بما يعود بالربح على المساهمين والمودعين.

ج- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح، يضمن للبنك الاستمرار في التقدم والنمو ومواجهة المنافسة في السوق البنكي.

**2- أهداف للمتعاملين:**

أ- تقديم خدمات بنكية متميزة بجودتها العالية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية.

ب- توفير الدعم والتمويل وتلبية تطلعات المستثمرين.

ج- إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية التي يتم اقتراحها وعرضها على المستثمرين.

د- توفير الأمان وتعزيز الثقة للمتعاملين مع البنك.

**3- أهداف داخلية:** منها:

أ- تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لفهم إدارة العمل البنكي الإسلامي الصحيح، ومواكبة تطورات العمل البنكي.

ب- العمل على تعزيز أداء البنك من أجل دعم نمو البنك وتوسعه المستمر.

ج- توسيع رقعة نشاطات البنك جغرافيا واجتماعيا بين فئات المجتمع.

**4- أهداف ابتكارية:**

وهي الأهداف التي تمليها منافسة السوق على إدارة البنك والتي تتمثل في:

أ- ابتكار صيغ وأدوات للتمويل الإسلامي.

ب- تطوير الخدمات وابتكار أدوات ومنافذ لاستثمار الأموال المتاحة وجذب المزيد من الأموال.

**5- أهداف اجتماعية:**

تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة الخاصة، فعن طريق صناديق الزكاة، تعمل البنوك على تنظيم جباية الزكاة، سواء من ناتج نشاطها أو من المال الذي يملكه البنك أو المودع لديه وكذا من اللذين يرغبون في ذلك. فإنه يعمل على إحياء فريضة الزكاة وروح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة، وتقوم البنوك الإسلامية برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم، وتقديم الإعانات والدعم للطبقات الفقيرة، وكذلك توفر سبل الحياة الكريمة لغير القادرين، فضلا عن إقامة المشروعات الاجتماعية الأخرى اللازمة للمجتمع وإقراضهم القروض الحسنة.

## المبحث الثاني: البنوك الإسلامية (مصادر الأموال، الأنواع والخصائص)

إن امتداد نشاط البنوك الإسلامية وازدياد حجم معاملاتها، أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة، وإلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة، تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء وللبنوك الإسلامية الأخرى، وحتى تتمكن البنوك الإسلامية من أداء دورها بكفاءة وفعالية، يجب أن تتوفر لديها الموارد المالية التي تساعدها على ذلك، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية على مصادر تمويلية ذاتية وخارجية مختلفة لمباشرة عملياتها البنكية، واستخدامها في أوجه النشاط البنكي والاقتصادي لهذه البنوك كما هو موضح في النقاط الموالية:

**أولا: المصادر الذاتية للبنوك الإسلامية**

1-رأس المال: يعتبر رأس المال المدفوع وليس رأس المال الاسمي أهم الموارد الذاتية للبنك الإسلامي،

بل ويشكل جانب أساسي في جملة موارده، حيث أن البنك الإسلامي لا يمكنه الاعتماد على الودائع الجارية التي تستند إلى الأسلوب الربوي في الحصول على الجانب الأكبر من موارده[1].

2-الاحتياطات: وتنقسم الاحتياطات إلى[2]:

أ- الاحتياطي القانوني: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الإسلامي فإن جزء من الأرباح يحول إلى حساب الاحتياطي القانوني.

ب- الاحتياطي الاختياري: وهذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا (غير إجباري) ولا تعاقدي، بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس، ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.

[1]- محمود يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص309.

[2]- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، ط1، إيتراك، القاهرة، 2009، ص ص231-232.

ج- احتياطات خاصة: وتمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح الصافية السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على البنك أو بهدف التوسع في النشاط أو لتقوية مركز البنك المالي ومواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.

3- الأرباح غير الموزعة: ويصطلح عليها بالأرباح المرحّلة أو المحتجزة ويحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية، ويمكن للبنك إضافتها للاحتياطي العام أو زيادة رأس مال البنك بما يدعم مركزه المالي في حالة حدوث ظروف طارئة.

4- المخصصات: وهي مبالغ تقتطع من إجمالي الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، والمخصصات لا تعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة لم تصرف بعد، وتوظف في مجالات أخرى لا تعود بالربح للمساهمين.

**ثانيا: المصادر غير الذاتية للبنوك الإسلامية**

1- ودائع تحت الطلب: تتكون من الأرصدة الدائنة لحسابات الأفراد لدى البنوك الإسلامية، وتنتقل ملكيتها من شخص لآخر بواسطة السحب عليها باستعمال الشيكات، إلا أنها لا تدر عائدا، ومن جهة العملاء فإن الغرض من هذه الوديعة استخدامها كوسيلة للمعاملة، وبالإضافة إلى ذلك يتعين على البنك أن يعتبر هذه الودائع بمثابة موارد خاصة في استخداماته، ولكنه لا يتم تحويل أي ربح للمودعين ومع ذلك يتعين أن تضمن البنوك القيمة الكاملة (الاسمية) للوديعة، كما تستطيع أن تقدم حوافز لاجتذاب هذا النوع من الودائع، ويمكن أن تشمل الأساليب التالية:

أ- الحوافز ومنح نقدية وعينية.

ب- الإعفاءات أو التخفيض مع دفع العمولة أو الرسوم، وحق الأولوية في الاستفادة من التسهيلات البنكية[1].

كما أن البنوك الإسلامية تعتبر الودائع تحت الطلب بمثابة قروض حسنة (بدون مقابل) يقدمها العميل للبنك، مما قد يسهم إلى حد معين في حل مشكلة السيولة لديها[2].

[1]- عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية "التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص227.

[2]- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص233.

2- الودائع الادخارية: ويطلق عليها أحيانا حسابات الاستثمار المشترك، إذ تقبل البنوك الإسلامية الودائع الادخارية النقدية من المودعين بغية استثمارها وتوقع معهم عقدا للمضاربة ويكون البنك في هذه الحالة المضارب والمودعون هم أرباب المال، وقد تكون المضاربة مطلقة مثلما في حسابات الاستثمار العام أو حسابات الاستثمار المشترك، وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع استثماري معين، ويحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر توفير، إذ يسلم البنك الإسلامي لكل مودع في هذه الحسابات دفتر توفير خاص به، وبموجب هذه الخدمة يحصل البنك الإسلامي على تفويض من العميل باستثماره وتشغيل أمواله والمضاربة فيها ويحصل العميل على عائد ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة ومدة استثمارها[1].

3- ودائع الاستثمار: إن مثل هذه الودائع يرغب أصحابها في أن تستثمر في مشروعات تنطوي على مخاطر، وأن الخسارة يمكن أن تكون نتيجة الأنشطة الاستثمارية، إلا أن احتمال الخسارة يقل إلى أدنى نسبة، وهذا بسبب تنوع استثمار البنك وانتقائه الحريص للمشاريع والإشراف عليها من بعد ذلك ومراقبتها.

من الملاحظ أن البنك الإسلامي لا يقدم أي ضمان على القيمة الحالية للوديعة الاستثمارية، كما أنه لا يدفع عائد ثابت عليها، بل يعاملها حسب نتيجة الاستثمار والنسب المتفق عليها مع المودع مسبقا، وبالتالي تحقق الوديعة الاستثمارية إما ربح فتكون زيادة على القيمة الاسمية (الربح-الخدمات البنكية)، وإما خسارة فتنقص القيمة الاسمية للوديعة الاستثمارية بمقدار الربح والخدمات البنكية[2].

4- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم عدد من البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائدا غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائدا.

5- شهادات الإيداع: تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة بين (1-3) سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العوائد شهريا تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة.

---

[1]- حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية "أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"**، ط1، دار اليازوري، عمان، 2011، ص41.

[2]- جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص65.

6- صناديق الاستثمار: تمثل صناديق الاستثمار أوعية استثمارية تلبي متطلبات المودعين في استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم، سواء الداخلية منها أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية، ويقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية والدولية وينشئ لهذا الغرض صندوقا يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين ويقوم البنك بأخذ نسبة شائعة من الربح مقابل إدارته للصندوق وعادة ما يتم توكيل إحدى الجهات المختصة بهذا النشاط لإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين.

7- وحدات الثقة: وتعد هذه الخدمة من الخدمات البنكية المهمة حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهما ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير إيداعيه يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية ويقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال، وعادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط.

8- صكوك الاستثمار: وتعرف صكوك الاستثمار على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

وقد خطت كثير من الدول الإسلامية خطوات كبيرة في إصدار صكوك الاستثمار الشرعية بأشكالها المختلفة، ومن أشهر هذه التجارب: التجربة التركية والتجربة الماليزية والتجربة البحرينية[1].

## المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية التي يمكن تقسيمها وفقا لعدة أسس[2]:

**أولا: وفقا للأساس الجغرافي**

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك الإسلامي وفيه نوعين:

1- بنوك إسلامية محلية النشاط: حيث يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمتلك غالبية أسهمها، والتي تمارس فيها نشاطها، مثل بنك ناصر الاجتماعي في مصر، حيث تملك الحكومة المصرية جميع أسهمه، أو بنوك خاصة والتي تعود ملكيتها إلى الأفراد وليس الدولة، مثل شركات الاستثمار الإسلامي في

[1]- حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية "أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"**، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص222.

كل من: السودان، غينيا، السنغال، النيجر، وشركة التكافل الإسلامي في لوكسمبورغ، وشركة التكافل وإعادة التكافل في البهاما وغيرها من بلدان العالم.

2- بنوك إسلامية دولية النشاط: حيث يمتد نشاط البنك الإسلامي إلى خارج النطاق المحلي، مثل إقامة علاقة مع البنوك الأخرى، إقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول التي يرى البنك الإسلامي تقوية روابطه وعلاقته بها، فتح فروع للبنك بالدول الخارجية، إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج، ويعد البنك الإسلامي للتنمية بجدة نموذجا لهذا النوع من البنوك.

**ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي للبنك**

وهي متواجدة في أغلبية الدول والأنظمة البنكية، وهنا يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك، باعتبار أن هذه الأخيرة هي بنوك توظيف للأموال، ويمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى الأنواع التالية:

1-بنوك إسلامية صناعية: حيث تختص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، وهي عبارة عن وظيفة تحتاج إليها أغلبية الدول الإسلامية[1].

2- بنوك إسلامية زراعية: هي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي، وتتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية، أو في تلك المناطق التي يمكن أن تستصلح ويتم استزراعها، ويجب على الدول الإسلامية إعطاء البنوك الإسلامية الحق في تنظيم استغلال الأرض المهملة، بإحياء الأرض الموات* سواء عن طريق البنك مباشرة أو عن طريق قيام البنك بمساعدة الأفراد على ذلك، استرشادا بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله: "من أحيا أرضا مواتا فهي له وليس لعرق ظالم حق"[2]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "من أعمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها"[3].

ويمكن للبنوك الإسلامية الزراعية إعادة إقطاع** هذه الأرض ومنحها للأفراد استرشادا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: حيث خاطب بلالا بشأن الأرض الواسعة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

[1]- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص223.

* - هي الأرض التي لا مالك لها، ولا تنفع بها بغرض أو زرع أو بناء، وتشرف الدولة على هذه الأراضي بحكم الولاية العامة التي تمارسها على المسلمين جميعا.

[2]- حديث رواه مالك.

[3]- حديث رواه البخاري.

** - هو إحياء الأرض الموات.

قد قطعها لبلال فقال له: "أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحجر على الناس إنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت عمارته ورد الباقي"[1].

3- بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية: هي بنوك تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية حيث تعمل هذه الأخيرة على نطاقين، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار، فتقوم بجمع المدخرات وتعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع، كما تباشر أعمال استثمارية بتوظيف الأموال التي تم ادخارها وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة وذلك باستخدام الأدوات المالية لتشجيع الادخار مثل صكوك التوظيف الاستثماري وشهادات الإيداع الإسلامية.

4- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهي من أهم البنوك التي تساهم في إعادة تحديد سيولتها باعتبارها مورد مالي إضافي، وذلك بالاتصال بمختلف البنوك والمؤسسات الخارجية التي تمارس نفس النشاط وتسهيل عمليات التعامل الدولي بين البلدان الإسلامية.

5- بنوك إسلامية تجارية: تختص بتمويل الأنشطة التجارية أو بصفة خاصة تمويل رأس المال العامل وفقا للأسس والأساليب الإسلامية (المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية).

**ثالثا: وفقا لحجم النشاط**

ويتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لهذا المعيار، وتقسيمها إلى ثلاثة أنواع[2]:

1- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلي، والمعاملات البنكية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، وتأخذ طابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري ونظرا لكون عدد عملائها المحدود، وتتواجد هذه البنوك في المدن الصغيرة، ويكون عملها منصبا وموجها أساسا لجمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل.

2- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع قومي حيث تنتشر فروعها على مستوى الدولة وتكون أكبر حجما في النشاط، وأكبر من حيث عدد العملاء وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

[1]- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، ط2، إيتراك، القاهرة، 1995، ص ص64-65.

[2]- نفس المرجع، ص ص67-68.

3- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض بنوك من الدرجة الأولى، وهي تكون ذات حجم يمكنها من التأثير على السوق النقدي والبنكي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانات ما يؤهلها لتوجيه السوق، وتمتلك هذه البنوك فروعا في أسواق المال والنقد الدولية وبنوك مشتركة، حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذا مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي تعزم افتتاح فروع بها، أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها.

**رابعا: وفقا للإستراتيجية المستخدمة**

ويمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأساس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك، وتحديد الأنواع الآتية[1]:

1-بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد، وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات البنكية، خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الأخرى، وهي بذلك تكون دائما في المقدمة ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية ومعدل نمو.

2- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: وتقوم هذه البنوك على إستراتيجية التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، وذلك بهدف إتباع إستراتيجيتها الناجحة في مجال تطبيق النظم البنكية من أجل استقطاب جانب هام منها خاصة فيما يتعلق بالعملاء مع مراعاة التكاليف في تقديم هذه الخدمات.

3- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية الانكماش أو ما يطلق عليه البعض بإستراتيجية الرشاد البنكية والتي تقوم على تقديم الخدمات البنكية التي ثبت ربحيتها فعلا، وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكون تكلفتها مرتفعة، فهذه البنوك تتميز بالحذر الشديد وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

[1]- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص225-226.

**خامسا: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك**

حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين هما[1]:

1- بنوك إسلامية عادية: تتعامل مع الأفراد، وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين، وسواء على مستوى العمليات البنكية الكبرى التي يطلق عليها عمليات الجملة أو العمليات البنكية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين، والتي يطلق عليها عمليات التجزئة.

2- بنوك إسلامية غير عادية: تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية مثل: البنوك المركزية الإسلامية، وهذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، إذ يقدم خدماته للدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارستها أعمالها.

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية

من المعلوم أن للبنوك الإسلامية خصائص ومميزات تنفرد بها عن البنوك الأخرى، من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون اختلافا بينا وواضحا، مما يترتب عليه اختلافها من حيث الغاية والهدف.

وعلى هذا الأساس فإنه لابد من أن تكون لهذه البنوك خصائص تميزها عن غيرها، وفيما يأتي عرض لأهم تلك الخصائص والمميزات:

**1- استبعاد التعامل بالفائدة (الربا)**: إن أول ما يتميز به البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى، إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء، وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيس والأول للبنك الإسلامي، ذلك لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه[2]، مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴾[4].

[1]- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص226.

[2]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث"**، مرجع سبق ذكره، ص94.

[3]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

[4]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 278.

ويمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للبنك الإسلامي، ووجودها يتفق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي، وتضفي على أنشطته دوافع عقائدية، تجعل القائمين عليها يستشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح فقط[1].

**2- الطابع العقائدي:** البنوك الإسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي، وباعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظما لجميع حياة البشر الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإنها تخضع (البنوك الإسلامية) للمبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال لله، وأن الإنسان مستخلف فيه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ** ﴾[2]، وكذلك قوله: ﴿ **وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ** ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ **وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** ﴾[4].

**3- البنوك الإسلامية بنوك استثمارية:** ومعنى ذلك أنها تقوم بعملية الاستثمار الحقيقي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وجمع البيانات عن العميل وما ترتب عليه من دراسة عناصر تكاليف المشروع وتقدير إيراداته، وتحديد حجم التمويل المطلوب[5].

**4- تجميع الأموال المعطلة إلى مجال الاستثمار الحلال:** لقد كان من أهم أسباب إنشاء البنوك الإسلامية حل مشكلة المسلمين الأغنياء وصغار المستثمرين الرافضين لأي تعامل مع البنوك التقليدية مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها بالتعاون مع البنوك الإسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك، وقد تمكنت هذه البنوك والمؤسسات من تولي الريادة في هذا المجال من خلال تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت أو صناعية أو زراعية، وهي بذلك قد حققت نجاحا باهرا في تحريكها وجعلها أداة فعالة في خدمة المسلمين[6].

---

[1]- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – إستراتيجية مواجهتها"**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008، ص62.

[2]- القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 7.

[3]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 129.

[4]- القرآن الكريم، سورة النور، الآية 33.

[5]- سعيد سامي الحلاق، **المصارف الإسلامية "الواقع والتحديات"**، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011، ص8.

[6]- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية"**، ط4، دار المسيرة، عمان، 2012، ص46.

**5- حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال:** لكي تتم إدارة أعمال البنك بالشكل الذي يضمن السير وفق متطلبات وقواعد العمل الشرعي، تجتهد إدارة البنك في توظيف الإطارات البشرية التي ستوكل إليهم مهام إدارة وتوجيه الأموال، بأن يكونوا مؤهلين لذلك من حيث الأمانة والقدرة[1]، امتثالا لقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ** ﴾[2].

**6- تيسير وتنشيط حركة التبادل بين الدول:** وذلك من خلال تعاون هذه البنوك وتبادل الخبرات فيما بينها، وهذه خاصية قد تتميز بها البنوك التقليدية، إلا أن البنوك الإسلامية لا تجلب ويلات الربا مع تسهيل هذه الحركة[3].

**7- إحياء نظام الزكاة:** تقوم البنوك الإسلامية انطلاقا من رسالتها السامية بإحياء نظام الزكاة وذلك من خلال جمع الزكاة والإشراف على توزيعها في مقاصدها الشرعية، وتستند البنوك الإسلامية في قيامها بهذه الخدمة إلى أمر الله سبحانه وتعالى: ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (103) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ** ﴾[4]، واستنادا لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[5].

**8- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** إن للمال وظيفة اجتماعية، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين، إذ أن البنك الإسلامي وباعتباره مؤسسة اقتصادية بنكية اجتماعية، فإنه يقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، أي أن البنك الإسلامي من وراء توظيفه لأمواله لا يهتم فقط بالحصول على العوائد، إنما يتعدى ذلك إلى اهتمامه بالعائد الاجتماعي[6].

---

[1]- محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص151.

[2]- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 5.

[3]- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص46.

[4]- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآيتان 103 و104.

[5]- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 60.

[6]- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، **مجلة الباحث**، العدد 7، 2009-2010، ص306.

فالبنك الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم، كما أنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال سياسته الاستثمارية، ويفتح أبواب الرزق أمام الجميع، وذلك من خلال المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التابعة له[1].

## المبحث الثالث: الأعمال والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم العديد من الخدمات لعملائها، مما ييسر عليهم إتمام أنشطتهم ومعاملتهم التجارية والصناعية، وكذا تقديم مزيج من الخدمات التكافلية والاجتماعية من خلال إعانة المحتاج ومساعدة المريض والوقوف بجانب المكروب وغيرها من الخدمات.

### المطلب الأول: خدمات البنوك الإسلامية في مجال الموارد والتوظيف

تقوم البنوك الإسلامية باعتبارها أولا بنوكا، بتعبئة الفائض الاقتصادي النقدي وتحريكه من مواطنه التي ليست في حاجة إليه، إلى المناطق الأخرى التي تحتاج إليه، ومن هنا ترفع من اقتصاديات وإنتاجية هذا الفائض غير المستغل في المجتمع، وإنمائه بالشكل الذي يعود بالنفع والخير على جميع عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة، خاصة من خلال تحسينات متتالية في دخول عوامل الإنتاج.

وبذلك فإنه حتى تقوم البنوك الإسلامية بممارسة نشاطها، وبفاعلية كاملة، يتعين أن يتوفر لديها كم مناسب من الموارد المالية النقدية، وهو الدور الذي تبذل من اجله الجهود، حيث أن موارد البنك الإسلامي متنوعة، ومختلفة، ومتزايدة، ولكل مورد منها طبيعة خاصة تحكمه، وشروط معينة تستدعي التعامل معه، وقواعد في التوظيف والاستثمار يتعين إتباعها[2].

ومن هنا كانت البنوك الإسلامية بتوظيفاتها، الأساس الفعال بالإسراع بالتراكم الرأسمالي لتنمية المجتمع.

**أولا: خدمات البنوك الإسلامية في مجال الموارد**

تقوم البنوك الإسلامية بهذه الخدمات عادة بهدف الربح أساسا، وتتجسد هذه الخدمات في الأنشطة الخدمية التي يقدمها البنك لعملائه من أجل تيسير وتسهيل المعاملات الاقتصادية بهدف كسب العملاء، وتوسيع نطاق التعامل البنكي، ومن أهم هذه الخدمات:

[1]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث"**، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2]- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص101.

1-الحسابات الجارية: وما يتعلق بها من إصدار الشيكات الشخصية والخدمات الأخرى المتعلقة بها، بما في ذلك صناديق السحب والإيداع الآلية، وبيان أرصدة الحسابات، وتنفيذ تعليمات المتعاملين الدائمة والمؤقتة، وبيان حركة الحساب، وإيقاف صرف الشيكات، وتعديل العمليات والعناوين وغيرها[1].

2-صكوك التمويل الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بإصدار أنواع مختلفة من صكوك التمويل التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوفر للبنك موارد مالية مناسبة، وتمكنه من تحقيق أهدافه في خدمة التنمية الاقتصادية للمجتمع، ورفع شأن المسلمين وتحسين معيشتهم، وأهم أنواع هذه الصكوك هي[2]:

أ- إصدار صكوك زيادة رأس المال المؤقتة.

ب- إصدار صكوك المشاركة في العائد.

ج- إصدار صكوك إيداع إسلامية لآجال متوسطة.

د- إصدار صكوك استثمار في مشروعات قطاعية (زراعية، صناعية، إسكان).

هـ- إصدار صكوك استثمار لمشروع معين بذاته.

و- إصدار صكوك الوكالة الاستثمارية.

3-أرصدة تغطية البطاقات الائتمانية والكفالات البنكية والاعتمادات المستندية:

كثيرا ما تشترط البنوك الإسلامية على بعض عملائها قبل استفادته من خدمات البطاقات الائتمانية، والكفالات،وخطابات الضمان المحلية والخارجية، والاعتمادات المستندية، أن يقوم العميل بإيداع مبلغ نقدي معين كغطاء لجزء أو لإلتزامات البنك عن هذه الخدمات، وتعتبر هذه الأرصدة موارد هامة تستفيد من وجودها البنوك الإسلامية، رغم كون هذه الموارد أساسا تحت الطلب، وقد يستفيد منها البنك في توظيفها كأصل سائل لمواجهة طلبات العملاء، أو في توظيفات قصيرة الأجل يمكن تسييلها بسرعة، وبسهولة ودون تحقيق أي خسارة لمواجهة نشوء الالتزام بالدفع، والذي تعهد به البنك عند تقديمه لهذه الخدمات[3].

[1]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004، ص195.

[2]- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص110-112.

[3]- نفس المرجع، ص113.

**ثانيا: خدمات البنوك الإسلامية في مجال التوظيف**

يعد التوظيف والاستثمار أساس عمل البنك الإسلامي، باعتبار أن البنك الإسلامي هو بنك استثمار وأعمال بالدرجة الأولى.

وأساس التوظيف في البنوك الإسلامية يقوم على تقرير العمل كمصدر أساسي للكسب، ومن ثم تتجه الجهود إلى طريق التوظيف الاستثماري الإنتاجي الذي يعمل على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها كل مسلم وأن يتم هذا الإنتاج في إطار الحلال في كل مراحله الإنتاجية وفي نظمه العملية مع تحكيم احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى عائد هذا التوظيف أو ما يعود على فرد بذاته منهم.

وهناك صيغ إسلامية معترف بها ومجازة من جانب الفقهاء بالإجماع، يمارس من خلالها البنك الإسلامي توظيفاته، وتتعدد صور التوظيفات البنكية بالبنوك الإسلامية وتتنوع بالشكل الذي يفي حاجة جميع المعاملات الاقتصادية الإسلامية، ومن أهم هذه الصيغ ما يلي[1]:

1- المرابحات الإسلامية.

2- المشاركات الإسلامية.

3- المضاربات الإسلامية.

4- المتاجرات الإسلامية.

5- تمويل رأس المال العامل للمشروعات المختلفة.

6- الوكالة الاستثمارية.

7- المزارعة.

8- الاستسقاء.

9- تحصيل الأوراق التجارية.

[1]- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص120-121.

المطلب الثاني: خدمات البنوك الإسلامية في مجال أعمال أمناء الاستثمار والاستشارات

تمثل عمليات أمناء الاستثمار في المؤسسات البنكية الإسلامية وغير الإسلامية بداية لجيل كامل من التطوير والتنمية البنكية، والتي من خلالها أقدمت البنوك على تطوير نشاطها، وزيادة وتنويع خدماتها لتوسيع نطاق السوق أمام عملياتها التقليدية البنكية.

كما أن البنك الإسلامي، هو بيت خبرة واستشارات اقتصادية ومالية للمسلمين، وتجمع الخبرات والكفاءات المالية في البنك الإسلامي يتيح له تقديم المشورة الصادقة لكل من يطلبها، وفي الوقت ذاته فإن وجود البنك الإسلامي في مجتمع ما، يجعله قوى فاعلة ومتفاعلة في اقتصاد هذا المجتمع.

**أولا: خدمات البنوك الإسلامية في مجال أعمال أمناء الاستثمار**

تتمثل أعمال أمناء الاستثمار في البنك الإسلامي بالقيام بمجموعة متنوعة من الأعمال غير البنكية التي تدخل في نطاق العمل المأجور ذو الربحية والعائد الاقتصادي للبنك، وتقوم بهذه الأنشطة إدارة متخصصة بأعمال أمناء الاستثمار[1]. وتتمثل أهم أنشطة عمليات أمناء الاستثمار في البنوك الإسلامية في الشكل التالي:

[1]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية "أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية"**، ط2، دار المسيرة، عمان، 2010، ص320.

الشكل رقم1.1: أهم أنشطة عمليات أمناء الاستثمار في البنوك الإسلامية

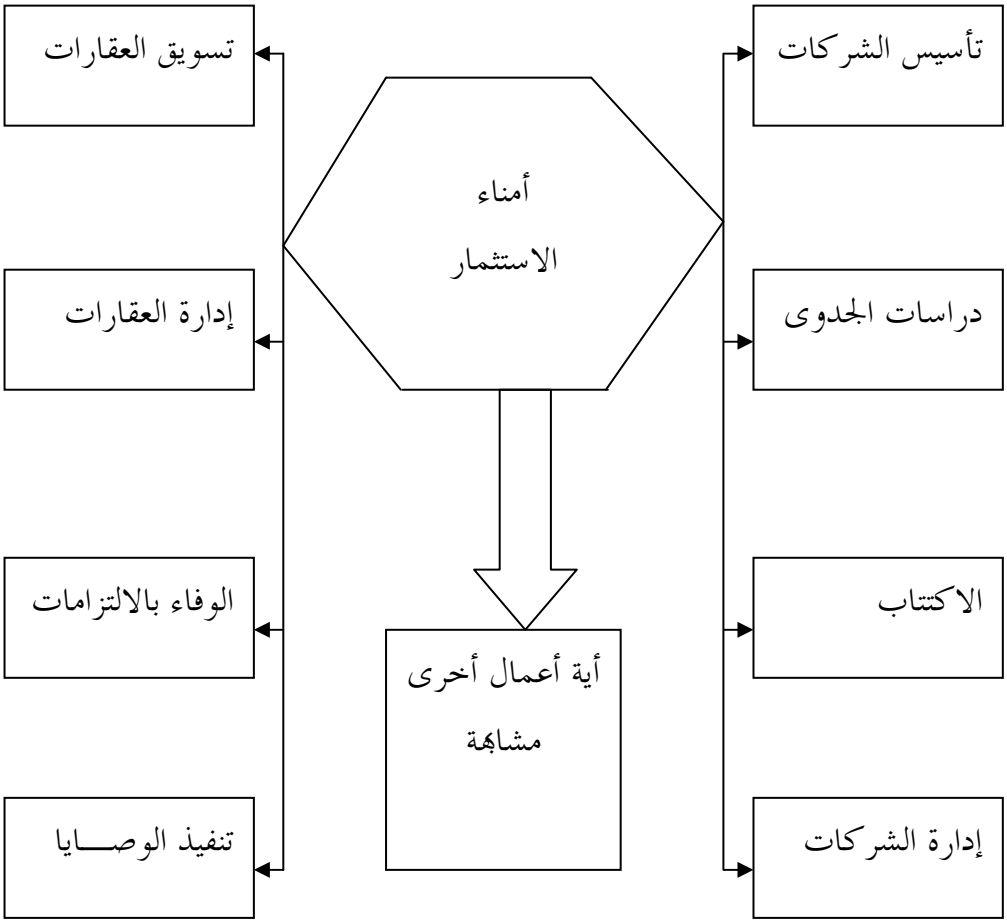


المصدر: محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص165.

ونقوم بإيجاز أهم هاته الأنشطة فيما يلي:

1-تأسيس الشركات: تتضمن الأعمال التي تقوم بها دائرة أعمال أمناء الاستثمار بالنيابـــة عـــن أو بالوكالة عن مؤسسي الشركة، جميع الأعمال التي تهدف إلى تأسيس وتسجيل الشـــركة والحصـــول علـــى الموافقات اللازمة لها، وإعداد العقود الأساسية والنظام الأساسي وإشهارها وتوثيقها، والإعـــداد للجمعيـــة العمومية للمساهمين، وتنظيم جداول الأعمال، وإعداد بيانات المساهمين، وغير ذلك من الأعمال التي تتطلبها عملية التأسيس لتصبح الشركة موجودة فعليا وقانونيا[1].

2- دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم فرص الاستثمار: أصبحت عمليات دراسة الجدوى الاقتصـــادية مرتبطة بكل قرار استثماري، سواء من جانب البنك أو من جانب عملائه، خاصة بعـــد أن ازداد حجـــم وكمية المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية الحاكمة لعملية الاستثمار والتي أصبح من الصعب اتخاذ قـــرار

[1]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية "أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية"**، مرجع سبق ذكره، ص321.

استثماري في غيبة الحسابات الدقيقة لتأثيرها المتشابك المباشر وغير المباشر على المشروعات الممولة من جانب البنك أو التي يرغب الغير في إنشائها، ومن هنا تقوم إدارة أمناء الاستثمار بالمساعدة في إعداد هذه الدراسات[1].

3-الاكتتاب وحفظ الأوراق المالية: تلجأ الشركات المساهمة قبل تأسيسها إلى البنوك كي تدير لها عمليات الاكتتاب أو طرح أسهمها على الجمهور، وذلك بهدف الترويج والدعاية والإعلان عن هذه الشركات، وحرصا من الشركات نفسها على كسب عملاء هذه البنوك، فضلا عن تسهيل إجراء الاكتتاب لدى الجمهور[2].

وتتضمن عملية الاكتتاب بالأسهم الخدمات التالية[3]:

أ- الحصول على الموافقات اللازمة وإجراءات التسجيل في سوق الأوراق المالية وإعداد السجلات والمستندات وطباعة شهادات الأسهم.

ب- طرح الأسهم الخاصة للاكتتاب العام للجمهور أو الخاص للمساهمين القدامى.

ج- إعداد بيان بأسماء المكتتبين وحجم اكتتاباتهم ومقدار الاكتتاب الكلي.

د- توزيع الاكتتابات وتخصيصها حسب حجم المبلغ المطلوب من الاكتتاب.

ه- إصدار شهادات الأسهم وتوزيعها على المكتتبين.

و- رد المبالغ الفائضة من عملية الاكتتاب إلى المكتتبين.

4-إدارة الشركات نيابة عن الغير[4]: وهي أحد أهم وظائف إدارة أمناء الاستثمار في البنوك الإسلامية، فبفضل الخبرات المتنوعة لدى الإطارات البنكية وغير البنكية العاملة بإدارة أمناء الاستثمار، وما لديها من خبرات إدارية يمكن أن تساعد الشركات والعملاء في إدارة مشروعاتهم، من خلال مساعدتهم في المهام الرئيسية والمتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة.

[1]- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص167.

[2]- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – إستراتيجية مواجهتها"**، مرجع سبق ذكره، ص75.

[3]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية "أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص321-322.

[4]- محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره، ص169.

5- تسويق وإدارة العقارات: تقدم إدارة أمناء الاستثمار خدمة تسويق عقارات الغير، بناء على فهم ومعرفة خصائص سوق العقارات وحقائق الزبائن المستهدفين وطبيعة المعروض من العقارات، ومنه يتضح بأن عملية تسويق العقارات تتضمن ستة عناصر هي:

العقار المراد تسويقه، العميل المستهدف، سوق العقارات، دور إدارة أمناء الاستثمار[1].

6-إدارة العقارات: كثيرا ما يلجا بعض عملاء البنوك أو الأفراد إلى إدارة أمناء الاستثمار لإدارة عقاراتهم نيابة عنهم، واهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ذلك ما يلي:

أ- عدم الخبرة في هذا المجال.

ب- عدم التفرغ لهذا المجال.

ج- السفر إلى الخارج.

7- سداد الالتزامات الدورية: يقوم العميل بتوكيل البنك في سداد الالتزامات لما للبنك من انتظام ودقة وقدرة وخبرة ومعرفة، فضلا عن عدم إرهاق العميل بأعباء هذه الالتزامات.

وأهم هذه الالتزامات الدورية ما يلي:

أ- الإيجار.

ب- فاتورة الكهرباء.

ج- فاتورة المياه.

د- فاتورة الهاتف.

ه- أقساط ومصاريف المدارس.

و- اشتراكات النوادي والجمعيات العلمية والاجتماعية.

ز- الفحوص الطبية الدورية.

ح- المعاشات المرتبة شهريا ودوريا.

[1]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية "أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص330-331.

ط- زكاة المال والصدقات.

8- سمسرة التأمين: تعد جوهر العمليات التأمينية لأنها تخضع لعمليات التأمين، والتأمين المتبادل الذي يقوم على إعادة التأمين بشكل كبير، ووفقا لقوانين الأعداد الكبيرة، ومن ثم فإن شركات التأمين تعتمد على مندوبي البيع بالعمولة، وعلى التوكيلات المتخصصة في هذه العمليات.

ولما كان البنك يعد محور تعامل آلاف وملايين العمليات الاقتصادية، وكذا احتكاك بآلاف العملاء، فإنه يمكن التأمين على هؤلاء العملاء وعلى عملياتهم البنكية وكذا غير البنكية.

9- تنفيذ الوصايا: كثيرا ما تنشأ منازعات بين ورثة الأفراد، خاصة عندما يترك المتوفي وصية يرغب في تنفيذها، ولما كان هناك بعض القيود التي تحول دون تنفيذ بعض هذه الوصايا سواء لمخالفتها للقانون أو الشرع، فإنها تفتح المجال أمام الورثة للتزاع، ولتفادي هذا الأمر تقوم إدارة أمناء الاستثمار بخدمة تنفيذ الوصايا[1].

**ثانيا: خدمات البنوك الإسلامية في مجال الاستشارات[2]**

يتكون البنك الإسلامي من مجموعة من الإدارات البنكية وغير البنكية المتخصصة في مختلف النشاطات الاقتصادية، ويقوم على إدارة تشغيل هذه الوحدات مجموعة من الأشخاص المؤهلين والمدربين وذوي الخبرة، وعليه يمكن اعتبار البنك الإسلامي بيت خبرة واستشارات مالية واقتصادية، الأمر الذي يمكنه من تقديم المشورة لعملائه ولمن يطلبها.

ويمكن للبنك الإسلامي إنشاء إدارة متخصصة في تقديم الاستشارات للتعامل مع العملاء وبالاستفادة من خبرات كافة الإدارات المختلفة في البنك، كما يمكن لها الاستعانة بخبراء من خارج البنك، كأساتذة الجامعات، والاستفادة من مراكز البحوث والدراسات، وخاصة الموجودة في الجامعات إذا ما تطلب موضوع الاستشارة ذلك.

حتى يتحقق للبنك تقديم استشارة صادقة وأمينة وقوية، امتثالا لقوله تعالى: ﴿ **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ**

[1]- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص187-188.

[2]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية "أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص333-334.

[3]- القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 26.

**كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾**[1].

وقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾[2].

ومن المعروف أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد استشار أصحابه فيما يفعل لصد عدوان الأحزاب عن المدينة المنورة، فأشار عليه سليمان الفارسي رضي الله عنه بحفر خندق حول المدينة، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن الجائز للبنك الإسلامي أن يتقاضى أجرا عن استشاراته التي يقدمها لعملائه، ذلك أن البنك يقوم بدور الأجير في إعداد الاستشارة.

ولعل من المجالات التي يمكن للبنك الإسلامي أن يقدم استشاراته فيها ما يلي:

1- الاستثمار المالي في الأوراق المالية.

2- الاستثمار في المشاريع الجديدة.

3- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

4- التوسعات الإنتاجية.

وغير ذلك من المجالات التي تتوفر لدى البنك خبرة فيها، ناشئة عن طبيعة عمله البنكي وأهلية موظفيه وعلاقاته.

المطلب الثالث: الخدمات الاجتماعية للبنوك الإسلامية

البنك الإسلامي ليس منظمة بنكية اقتصادية مالية فقط ينحصر هدفها في تعظيم الأرباح، وإنما يمتد دور البنك الإسلامي إلى النواحي الاجتماعية التي تقتضي مراعاة مصلحة أفراد المجتمع والعمل على تنميته وتطويره، ومن ثم يسهم البنك في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويعمل على دفع الأفراد

[1]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 159.

[2]- القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 38.

للمشاركة الإيجابية من خلال ما يقدمه من خدمات، وتتعدد الخدمات التي يمكن البنك الإسلامي تقديمها لإثراء الجانب الاجتماعي والإيجابي في حياة الأفراد والمجتمع، ومن أهم تلك الخدمات ما يلي[1]:

1- تحصيل وإنفاق الزكاة.

2- منح القروض الحسنة .

3- إنشاء المنظمات الاجتماعية ودعمها .

4- نشر الوعي البنكي الإسلامي وتدعيم الدعم الديني .

وسوف نوضح كل نوع من هذه الخدمات ودور البنك الاجتماعي تفصيلا في الفصل الثاني.

**خلاصة الفصل:**

تبين مما تقدم أن البنوك الإسلامية ذات هدف سام في تلبية حاجات المجتمع الإسلامي، كضرورة ملحة وبديل للبنوك التقليدية التي أغرقت الساحة الاقتصادية في الربا.

لذلك فإن دورها في التنمية الاجتماعية دور كبير وبناء فيما تقوم به من الأنشطة والاستثمارات في الحياة الاقتصادية، فهي إضافة إلى ما تقدمه من أغراض إنسانية وخدمات اجتماعية مباشرة، فإن الدور يتسع والمهمة كبيرة وعظيمة، وهذا ما نلمسه في واقع الحياة التي أثرتها البنوك الإسلامية بالعطاء والتيسير على الناس.

ومع عظم المسؤولية الاجتماعية يتطلب الأمر إمكانات تنفيذية كبرى، لا على الصعيد المادي وحسب، بل على كل المستويات والأصعدة، وحماية رفاهية المجتمع ككل، مع الاهتمام بالقضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمع، حيث سنقوم بتفصيل هذا الدور للبنوك الإسلامية اتجاه المسؤولية الاجتماعية في الفصل الثاني بحول الله تعالى.

[1]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص203-204.

# الفصـــل الثـــاني

## مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية

# الفصل الثاني:

# مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية

تعمل البنوك الإسلامية كمنظمة اقتصادية واجتماعية على تحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها بحيث لا يطغى هدف أو أكثر على باقي الأهداف، بل يجب تحقيق التوازن والشمول والعدالة في تحقيق هذه الأهداف، ولذلك فإن البنوك الإسلامية يجب أن تعمل على تحديد الأطراف المتعددة المتأثرة في كافة أنشطتها ومعاملاتها، وتحدد بدقة أهداف كل طرف منها وتسعى جاهدة لتحقيق هذه الأهداف، مع مراعاة أن ذلك ليس بالأمر الهين، يحكمها في ذلك مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

لهذا فالبنوك الإسلامية لا تسعى لتحقيق العائد فقط إرضاءً لرغبات المساهمين، إذ أن لهم طموحات أخرى بجانب العائد يتمثل أهمها في نمو هذه المنظمات واستمرارها، بل عليها أيضا مراعاة حاجات ورغبات العاملين والمتعاملين والبيئة والمجتمع بكافة عناصره، مما يحملها مسؤولية اجتماعية تقتضي منها ممارسة بعض الأنشطة وتقديم بعض الخدمات التي تشير إلى تجاوبها مع آمال وطموحات المجتمع. ولهذا يهدف هذا الفصل إلى عرض مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية، فقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية

لقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم "مفهوم المسؤولية الاجتماعية"، إذ تبلورت فكرة تذكير المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية وحتى لا يكون الربح عائدا عن أمور غير أخلاقية أو قانونية.

### المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية وأهميتها وأبعادها.

**أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية**

تعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين والكتاب، و لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد بهذا الشأن، وفيما يلي نورد بعضا من هذه التعريفات:

1- "المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة من القرارات والأفعال تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق وتقوية القيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمات والتي تسعى إلى تحقيقها كجزء من استراتيجياتها"[1].

2- "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة اتجاه المجتمع والذي يأخذ بعين الاعتبار توقعات المجتمع من المنظمة في صورة اهتمام بالعاملين وبالبيئة، بحيث يمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرّد أدّاء الالتزامات المنصوص عليها قانونيا"[2].

3- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها: "التزام أصحاب الأعمال التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلّي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون مبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة"[3].

---

[1]- نظام موسى سويدان وشفيق إبراهيم حداد، **التسويق "مفاهيم معاصرة"**، ط2، دار الحامد، عمان، 2009، ص82.

[2]- نظام موسى سويدان، **التسويق المعاصر**، ط1، دار الحامد، عمان، 2010، ص400.

[3]- عيشوش خيرة وكرزابي عبد اللطيف، **المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في إطار أخلاقيات الأعمال**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص6.

4- وقد أشار "Holmes" إلى أن المسؤولية الاجتماعية: "التزام أخلاقي وإنساني وأدبي تتحمله المؤسسات اتجاه المجتمع العاملة به، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشاكل الإسكان وغيرها"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة للمسؤولية الاجتماعية يمكن تبني التعريف التالي:

المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال هي الالتزام الأخلاقي والتصرف المسئول اتجاه مجموعة من الأطراف وهم أصحاب المصلحة، و من أهم الأطراف المستفيدة من برامج المسؤولية الاجتماعية نجد كلا من المجتمع والبيئة، وهذا يعكس أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء ليعزز دور ومكانة المنظمات في المجتمع، ليس فقط ككيان اقتصادي إنما أيضا ككيان اجتماعي يساهم في حل مشكلات المجتمع والحفاظ على البيئة التي يعمل في إطارها[2].

**ثانيا: أهمية المسؤولية الاجتماعية**

إن دور المنشأة لم يعد يقتصر على تحقيق تعظيم الأرباح، بحيث توسع هذا الدور وأصبح للمؤسسات مسؤولية اجتماعية تستدعي توفير بيئة عمل آمنة وإنتاج سلع أو خدمات آمنة أو كذلك العمل ضمن ظروف صحية ومعيشية آمنة للعاملين، مع الحرص على تجنب تلويث الهواء والماء والطبيعة[3].

ولهذا نجد أن أهمية المسؤولية الاجتماعية تتمثل في[4]:

1- بالنسبة للمؤسسة:

أ- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.

ب- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح

[1]- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية،(مذكرة ماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية-جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، غير منشورة) الجزائر، 2009-2010، ص21.

[2]- عيشوش خيرة وكرزابي عبد اللطيف، **المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في إطار أخلاقيات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3]- محمد قاسم خصاونة، **أساسيات الإدارة المالية**، ط1، دار الفكر، عمان، 2011، ص ص19-20.

[4]- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال "الأعمال والمجتمع"**، ط2، دار وائل، عمان، 2005، ص52.

التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.

ج- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.

د- هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2- بالنسبة للمجتمع:

أ- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

ب- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.

ج- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.

د- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3- بالنسبة للدولة:

أ- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.

ب- يؤدي الالتزام بالمسؤولية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

ج- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

**ثالثا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية**

هناك العديد من التصنيفات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، فيرى (Griffin) أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية وهي[1]:

1- المسؤولية الاجتماعية اتجاه الأطراف ذات المصلحة:

الأطراف ذات المصلحة هم الأفراد والمنظمات الذين يتأثرون بشكل مباشر بسلوك المنظمة والذين لهم نصيب في أدائها وهؤلاء هم الأفراد والمنظمات التي تتحمل المنظمة المسؤولية نحوهم، ويوضح الشكل التالي أهم الأطراف ذات المصلحة:

الشكل رقم1.2: الأطراف ذات المصلحة التي تتحمل المنظمة المسؤولية نحوهم

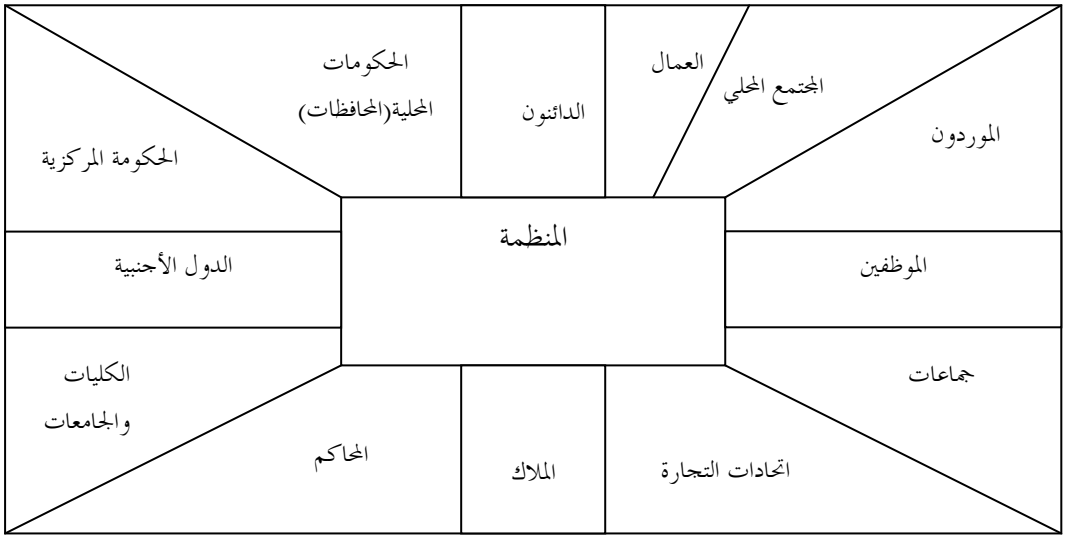


المصدر: أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الأداء)**، مرجع سبق ذكره، ص10.

2- المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة الطبيعية:

حيث قامت الكثير من الدول بإصدار العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم عملية التخلص من النفايات وإلزام العديد من الصناعات بتوفير الصناعات التي لا تحدث ضررا بالبيئة.

[1]- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الأداء)**، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، جامعة أسيوط، 2010، ص ص10-11.

3- المسؤولية الاجتماعية اتجاه الرفاهية العامة للمجتمع:

ويشمل هذا البند المساهمة في بناء المدارس وأماكن العبادة ودعم المنظمات الخيرية والمتاحف والمساهمة في تطوير الصحة العامة والتعليم.

ويمكن توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسية والفرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم:1.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسة والفرعية

| البعد | العناصر الرئيسية | العناصر الفرعية |
|---|---|---|
| الاقتصادي | المنافسة العادلة | - منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين.<br>- احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين. |
| | التكنولوجيا | - استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي.<br>- استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة. |
| القانوني | قوانين حماية المستهلك | - حماية المستهلك من المواد الضارة.<br>- حماية الأطفال صحيا وثقافيا. |
| | حماية البيئة | - منع التلوث بشتى أنواعه.<br>- صيانة الموارد وتنميتها.<br>- التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. |
| | السلامة والعدالة | - التقليل من إصابات العمل.<br>- تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن.<br>- منع التمييز على أساس الجنس أو الدين.<br>- توظيف المعوقين. |
| الاجتماعي | المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية | - مراعاة مبدأ تكافئ الفرص في التوظيف.<br>- مراعاة حقوق الإنسان.<br>- احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. |
| | نوعية الحياة | - نوعية المنتجات والخدمات المقدمة.<br>- المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع. |

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال "الأعمال والمجتمع"**، مرجع سبق ذكره، ص82.

حيث يتضح من الجدول أن البعد الاقتصادي يتمثل ومنذ القدم في عمل المنظمات على تحقيق الأرباح وزيادة العائد على الاستثمار للمساهمين في المؤسسة، فضلا عن مسؤوليتها في توفير أجواء العمل المناسبة وحماية العاملين من أخطار العمل مع ضمان حقهم في العمل.

أما البعد القانوني فيمثل التزام المنظمة بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تسنها الدولة أو المجتمع، ولاشك بأن البعد القانوني في المسؤولية الاجتماعية لا ينعكس فقط بحدود علاقة المنظمة بالمستهلك أو المجتمع، بل يعمل على حماية المنظمات بعضها من البعض الآخر من جراء أساليب المنافسة غير العادلة التي قد تحصل.

والبعد الأخلاقي يمثل السلوك التسويقي المقبول والذي يقر من قبل المساهمين، العامة من أفراد المجتمع، المستثمرون، المستهلكون والمنظمات الصناعية ذاتها.

ويمثل البعد الإنسان (الخيري) قمة في المسؤولية الاجتماعية والذي لا يمثل أحد متطلبات العمل في المنظمة، إلا أنه الرفاهية والشهرة والمكانة التي تحتلها الشركة، عبر ما تقوم به من فعاليات وأنشطة[1].

المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تقوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على المبادئ التالية[2]:

**1- الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:** بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.

**2- القيم والأخلاقيات:** حيث يقع على عاتق منظمات الأعمال تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.

**3- المسائلة والمحاسبة:** الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات.

**4- تقوية وتعزيز السلطات:** تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة.

---

[1]- ثامر البكري، **التسويق "أسس ومفاهيم معاصرة"**، دار اليازوري، عمان، 2006، ص ص232 –233.

[2]- طارق راشي، **دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال**، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، 09-10 سبتمبر 2013، ص13.

**5- الأداء المالي والنتائج:** تعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات وتعزيز النمو على المدى الطويل.

**6- مواصفات موقع العمل:** اعتبار العاملين شركاء قيمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وخالية من المضايقات.

**7- العلاقات التعاونية:** لابد أن تتسم ممارسات منظمات الأعمال بالعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء.

**8- الارتباط المجتمعي:** تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال.

المطلب الثالث: أسس نجاح المسؤولية الاجتماعية

لقد أصبح من الضروري أن يتوافر لدى منظمات الأعمال حتى تنجح في أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية مجموعة من الأسس والتي قد تتمثل فيما يلي[1]:

1- إذا كانت المنشأة في بداية أدائها للمسؤولية الاجتماعية فمن الأفضل أن تبدأ بالمسائل الصغيرة أو التي يمكنها أدائها بذاتها مثل تدريب الموظفين والرعاية الاجتماعية لهم أو التفاعل مع أنشطة الحفاظ على البيئة.

2- ألا تتخذ منظمات الأعمال قيامها بالمسؤولية الاجتماعية كوسيلة من وسائل الدعاية أو المظهر الخارجي.

3- أنه من الضروري وضع أولويات لقضايا المسؤولية الاجتماعية دون ضرورة القيام بها دفعة واحدة، مع الأخذ في الأولويات بأكثر الأعمال صلة بأهداف المنظمة.

4- أن يكون توجه المنظمة لأداء المسؤولية الاجتماعية نابعا من قيم أخلاقية راسخة تبنى عليها الاستراتيجيات والخطط والأهداف.

5- الأخذ بمبدأ التعاون والتنسيق والتشاور بين المنظمة والمنظمات الأخرى ذات العلاقة للقيام بمشاريع مشتركة ذات أهداف متسعة للمجتمع.

[1]- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الأداء)**، مرجع سبق ذكره، ص ص18–19.

6- الأخذ بالاستمرارية في تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية وفقا لقدرات المنشأة مع العمل على تنمية هذه المشاريع لتصبح على المدى الآجل كيانات كبرى.

## المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق الإنماء الجاد وفق منهج وشرع الله عز وجل، لذا فإن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية للبنك يصدر عن إيمان أفراده بمسؤولياتهم في تحقيق الأهداف التي أمر بها الله سبحانه وتعالى، وذلك بتيسير تداول الأموال والانتفاع بها والعمل على تحريكها وتوظيفها في خدمة الأفراد والمجتمع في الأنشطة التي أحلها الله، لقوله تعالى: ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى** ﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿ **وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** ﴾[2]، قوله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته"[3]، و أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"[4].

### المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

تعرض بعض الكتاب لبيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، ونعرض فيما يلي لبعض هذه المفاهيم:

**التعريف الأول:** المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي تشير إلى: "التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه، بهدف إرضاء الله، والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الفئات"[5].

**التعريف الثاني:** المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي تشير إلى: "التزام تعبدي أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة البنوك الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك بهدف

---

[1]- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 2.

[2]- القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية 19.

[3]- حديث رواه البخاري.

[4]- حديث رواه البخاري ومسلم.

[5]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص421.

رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وفي تحقيق التنمية الشاملة"[1].

المطلب الثاني: أركان المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

يتضح لنا من المفاهيم السابقة للمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية أن المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي تبنى على أربعة أركان رئيسية، والتي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم2.2: أركان المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي

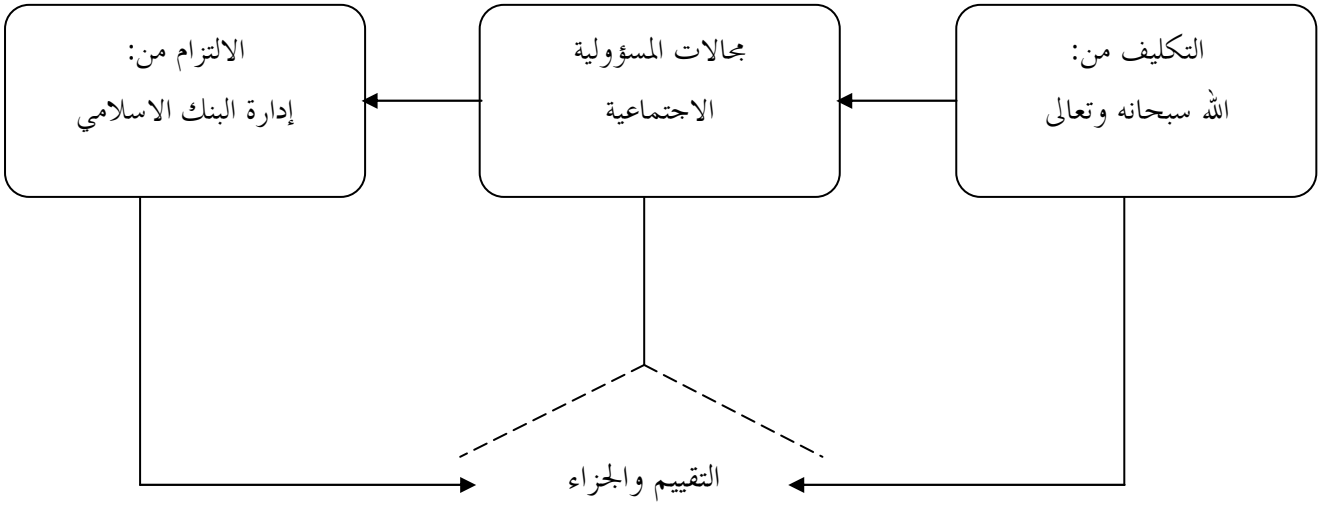


المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص422.

**1-التكليف بالمسؤولية:** يشير هذا الركن إلى أن مصدر التكليف هو الله سبحانه وتعالى، وذلك من خلال منهجه وشرعه الذي سنه لعباده للالتزام به في كافة معاملاتهم، وتبدو أهمية هذا المنهج في البنك الإسلامي فيما يلي:

أ- وحدة المصدر وثبات أوامره وعدم التشتت في الالتزام أمام جهات مختلفة.

ب- إيضاح كيفية إجراء معاملات البنك في مختلف المجالات والأنشطة.

[1]- محمد صالح علي عياش، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية "طبيعتها وأهميتها"**، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2010، ص2.

ج- تحقيق العدالة والتوازن بين مختلف الفئات المرتبطة بالبنك.

د- وضوح الجزاء المقابل لأعمال البنك الإسلامي، ولهذا فإن التكليف يترتب عليه ركن "الجزاء".

إن الأسس التي تحكم أعمال البنك الإسلامي تفرض عليه مراعاة مصدر التكليف والآمر به هو الله عز وجل مما يزيد من قدرتها على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية طواعية وباختيارها الذاتي النابع من إيمانها بمصدر التكليف وليس خوفا من ضغط أو رهبة القانون[1].

**2-دافعية الالتزام ومبادئ التطبيق:** ويتمثل في قبول الملتزم، وهو البنك الإسلامي للتكليف الموكل إليه والالتزام بأداء دوره الاجتماعي في المجتمع من خلال وفائه بمسؤولياته الاجتماعية في المجالات المختلفة اتجاه الأطراف المتعددة، سواء داخل البنك أو خارجه.

إن دافعية التزام البنك الإسلامي بمسؤوليته الاجتماعية تبنى على إدراك مساهمي البنك والعاملين به غايات وأهداف تداول الأمور كما حددها الله سبحانه وتعالى، وذلك رغبة منهم في تحقيق الأرباح والعوائد المادية في ظل الالتزام بالمنهج الذي خطه الله لعباده، ويستطيع البنك الإسلامي الالتزام بمسؤوليته الاجتماعية عن طريق تطبيق بعض المبادئ والقواعد أهمها[2]:

أ- إتباع قاعدة الحلال والحرام: فلا يقبل البنك نشاطا إلا بعد التأكد من مشروعيته ومسايرته لمقتضيات الشريعة الإسلامية بما يساعد البنك على انتقاء الأعمال والأنشطة والخدمات الصالحة والشرعية.

ب- وجود هيئة الرقابة الشرعية: حيث تساعد تلك الهيئة في تصحيح الأنشطة والخدمات التي تثار حولها الشكوك وتبحث مدى مسايرة النشاط أو الخدمة لمقتضيات الشريعة، وتساهم في بيان الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يمكن للبنك تقديمها.

ج- مبدأ الغنم بالغرم: يلتزم البنك الإسلامي بتقييم الأموال طبقا لمبدأ الغنم بالغرم بما يقضي الاهتمام بنتائج الأعمال وما تحققه من عوائد تركيز الخسارة على جانب واحد فيحدث الظلم.

[1]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص422 -423.

[2]- العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية-تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص6.

د- مبدأ لا ضرر ولا ضرار: ويلزم هذا المبدأ البنك بضرورة الاهتمام بالأعمال والأنشطة والخدمات التي يقدمها، فلا يترتب عليها ضرر يلحق به أو يلحق بأحد المتعاملين معه، لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"[1].

**3-مجالات المسؤولية الاجتماعية:** تتعدد علاقات البنك الإسلامي بعناصر وفئات المجتمع المختلفة، فيتكون لديه علاقات بالأفراد والجماعات والمنظمات العامة والخاصة والمنظمات الحكومية والدولية، هذا إلى جانب اختلاف طبيعة العلاقات فهذه العلاقات ليست علاقات دائنية ومديونية فقط كالتي تحكم أنشطة وخدمات البنك التقليدي، وإنما هي علاقات تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة الإسلامية وبالتالي تتسع دائرة التأثير المتبادل بين البنك الإسلامي والبيئة المحيطة.

وهكذا تساعد طبيعة عمل وعلاقات البنوك الإسلامية على تعدد الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يمكن للبنك من خلالها الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية[2].

**4-التقييم والجزاء:** ويكون الجزاء بناء على مدى التزام البنك الإسلامي في الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية وانتهاج المنهج الذي خطه مصدر التكليف[3].

المطلب الثالث: القوى والعوامل الدافعة لممارسة البنوك الإسلامية لمسؤولياتها الاجتماعية

هناك العديد من القوى والعوامل الضرورية التي يجب الاهتمام بتدعيمها بما يساعد البنوك الإسلامية على ممارسة مسؤولياتها الاجتماعية، من أهم هذه القوى والعوامل ما يلي:

**1-تكوين الاتجاهات الإيجابية لدى المسؤولين في البنك الإسلامي نحو أهمية المشاركة الاجتماعية:**

يجب مراعاة اتجاهات العاملين في البنك الإسلامي وأعضاء إدارته ومراقبي حساباته والحكم عليها والمساهمة في بنائها، وخاصة عند اختيارهم وتعيينهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، فبجانب المجالات الأخرى التي يختبر فيها الفرد عند تعيينه للعمل بالبنك ينبغي أيضا الوقوف على مهاراته الاجتماعية من خلال اختباره لمعرفة تصرف الشخص إزاء ظروف العمل والاستعداد لاستحداث وسائل جديدة ومواجهة متطلبات العمل،

[1]- حديث رواه ابن ماجه والدار قطني.

[2]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص424.

[3]- العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية-تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص7.

وتحديد الاستعداد الاجتماعي بقياس استعداد التصرفات السليمة في المواقف الاجتماعية ومراعاته لمشاعر الآخرين واندماجه مع زملائه ومشاركتهم مشاركة إيجابية، واتزانه ومدى حكمته وسداد آرائه[1].

ويتم ذلك من خلال توفير برامج التنمية الإدارية وبرامج التهيئة المبدئية والتي تعمل على مساعدتهم على استيعاب أبعاد المفهوم الموسع للمسؤولية الاجتماعية خاصة في تلك العناصر[2]:

أ- أن التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية ستكون لها آثار إيجابية على مكانة البنك في المجتمع ولو على المدى البعيد.

ب- أنه يجب على البنوك أن توازن بين كلا من أهدافها الاقتصادية وأهدافها الاجتماعية حتى تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية.

ج- أن مساهمة البنك في حل المشاكل الاجتماعية سيتم أخذها في الاعتبار عند الحكم على مدى كفاءة إدارة البنك.

د- أن هناك مسؤولية على البنك اتجاه مختلف الأطراف ذات المصلحة وليس فقط أمام المساهمين.

**2-الاهتمام بالقضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمع يتكامل مع أعمال البنك الإسلامي:**

إن قيام البنوك الإسلامية بدورها الإسلامي ولاشك هو النشاط الرئيسي لها والمتمثل في جذب الودائع والمدخرات ثم العمل على توظيفها واستثمارها، إلى جانب أداء الخدمات البنكية المتعددة بما يؤدي إلى تحقيق الأرباح التي تمثل عنصرا أساسيا وجوهريا للبنك، بما يؤدي بعد ذلك لممارسة الأنشطة والمجالات التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية بما يعني ضرورة الأخذ في الاعتبار مساهمات البنك الإسلامي في معالجة مشكلات المجتمع وتحديد مقاييس لتقييمها لتعكس الأداء الاجتماعي للبنك ولتكمل المقاييس الاقتصادية التقليدية التي يمثل الربح أهمها[3].

---

[1]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص426.

[2]- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الأداء)**، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص430.

وهناك العديد من المتغيرات التي تعمل على تدعيم هذا العامل لدى المسؤولين بالبنك لما له من أهمية على مدى وفاء البنوك الإسلامية بمسؤولياتها الاجتماعية ومن أمثلتها[1]:

أ- يمثل عملاء البنك والمستفيدون من خدماته جزءا هاما من عناصر المجتمع، وهؤلاء بدورهم لن يستمر تعاملهم مع البنك إذا لم يحافظ البنك على متطلبات المجتمع واحتياجاته ويتفاعل مع مشاكله وأزماته.

ب- إن المجتمع بعناصره المختلفة يمثل صاحب الفضل الأول في نشأة البنك وممارسته لأوجه نشاطاته المختلفة ومساعدته على تحقيق الأرباح، مما يتطلب المحافظة على عناصره والاهتمام بمتطلباته وفاء لفضله في نشأة البنك واستمرارية نجاحه.

ج- تشجيع الأفراد والمنظمات بالمجتمع على المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتوجيه أنشطتهم وتصرفاتهم بما يساعد البنك على الاستفادة منها للوفاء بمسؤوليته الاجتماعية، ويجب الاهتمام بهذا العامل لما له من أهمية كبرى، وذلك من خلال:

- استفادة البنك من خلال ما يقدمه الأفراد والمنظمات وأجهزة المجتمع من أفكار ومقترحات.

- التعاون بين البنك وغيره من المنظمات من أجل المساهمة في توفير العديد من مجالات المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع.

### 3- تطوير وتنمية التوجيهات البنكية بما يخدم أداء البنك الإسلامي للمسؤولية الاجتماعية:

وهناك جانبين أساسين لمصادر تلك التوجيهات وهما كالتالي:

أ-الجانب الأول: ويتمثل في اللوائح والقوانين الحاكمة لنشاط البنك بصفة خاصة، وهي مجموعة القواعد والأسس والمبادئ التي يضعها مؤسسو البنك وتستند إليها الإدارة عند ممارسة تلك العمليات والأنشطة بحيث تتضمن[2]:

- الهيكل القانوني للبنك والشكل الذي يتخذه لإتمام أعماله، والهيئات والمؤسسات التي لها حق الإشراف والرقابة على البنك، بالإضافة إلى الهيئات الاستشارية التي يرجع إليها البنك في بعض الأعمال.

---

[1] - أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الأداء)**، مرجع سبق ذكره، ص ص24 –25.

[2] - نفس المرجع، ص25.

– إدارة البنك حيث يتم تحديد أعضاء مجلس الإدارة وتحديد الصورة العامة لتنظيم أعمال البنك واختصاصاته وأنشطته المختلفة.

– أهداف البنك وأغراضه والعمليات البنكية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها البنك بمختلف أنواعها.

وتؤثر تلك القوانين واللوائح والقرارات المتخذة، فقد تتيح قدرا كبيرا من مشاركة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية وتعمل على توسيع قاعدة المستفيدين منها. كما تحدد تلك اللوائح والقوانين من

بدء البنوك الإسلامية في أداء مسؤوليتها الاجتماعية وذلك من خلال إسهام القرارات التي يتخذها مجلس إدارة البنك الإسلامي من آن لآخر في تحديد طبيعة ومجال الأنشطة والبرامج التي يلتزم بها البنك الإسلامي.

ب–الجانب الثاني: ويتمثل في البيئة المصرفية المحيطة بالبنك، حيث تقوم البنوك بممارسة أنشطتها وتقديم خدماتها في بيئة مصرفية متعددة الأنظمة، مما يلقي عليها عبئا كبيرا في مثل هذه البيئة التي أنشئت البنوك فيها منذ زمن بعيد وتقدم خدماتها بناء على تجارب وخبرات متعددة.

### 4–تنمية وتطوير كفاءة الإطارات البنكية في البنوك الإسلامية:

حيث أن قيام إدارة البنك الإسلامي بممارسة مجالات المسؤولية الاجتماعية يتطلب العديد من المهارات الواجب توافرها في القائمين بهذه الأنشطة حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية بشكل مناسب، ومن أمثلة هذه المهارات ما يلي[1]:

أ–المهارة العلمية: وتشير إلى مقدرة الأفراد على استخدام التفكير المنطقي ومبادئ البحث العلمي في اتخاذ القرارات وتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية التي يتصدى لها البنك الإسلامي.

ب–المهارة الفنية والتطبيقية: وتعني مقدرة الأفراد على استعمال البيانات والمعلومات والحقائق المتاحة، بجانب الاستفادة من نتائج الممارسات السابقة في تناول القضايا والمشكلات الاجتماعية التي تواجه البنك الإسلامي.

ج–المهارة السلوكية: وتتمثل في مدى تفهم الأفراد للعوامل الإنسانية التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم وعلاقاتهم بمعلمهم ومجتمعهم، وبيان أثر ذلك على تناول المشكلات التي تواجه البنك الإسلامي. كما تهتم

[1] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص433 –434.

المهارة بأن ينتهج الأفراد السلوك الديني عند ممارسة أعمالهم، وذلك من خلال الاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية من حيث الضوابط والنواهي الموجودة بها عند تناول المشكلات الاجتماعية التي يصدى البنك الإسلامي لها.

ولهذا يجب على إدارة البنك الإسلامي الاطمئنان إلى توافر هذه القدرات والمهارات لدى الأفراد الذين يوكل إليهم ممارسة أنشطة المسؤولية حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية بالشكل المناسب.

## المبحث الثالث: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

تعد المسؤولية الاجتماعية أحد أهم مجالات اهتمام البنوك الإسلامية، إذ أنها الجسر الذي تؤدي من خلاله البنوك الإسلامية واجبها نحو المجتمع في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة والاهتمام بالآثار البيئية للقرارات التي يتخذها البنك، بالإضافة إلى الالتزام بممارسة درجة من المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والمتعاملين.

لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى بيان أهم الأنشطة والمجالات التي يمكن للبنك الإسلامي تبنيها للوفاء بمسؤوليته الاجتماعية، وكذا البرامج والسياسات التفصيلية لكل نشاط منها وفقا للإطار المقترح لبرنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي.

### المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي اتجاه المجتمع والبيئة

سنحاول في هذا المطلب توضيح مجالات ممارسة البنك لمسؤوليته الاجتماعية اتجاه كل من المجتمع والبيئة.

**أولا: مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي اتجاه المجتمع**

يجب على البنك الإسلامي أن يقوم بتحديد احتياجات المجتمع ويسعى للمساهمة في الوفاء بها، ولعل من أهم الأدوات التي يمكن للبنك استخدامها في سبيل تحقيقه لأهدافه الاجتماعية ما يلي:

1- خدمة جمع وتوزيع الزكاة: الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، والأدلة الشرعية على وجوبها عديدة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة[1].

ولعل قيام البنك الإسلامي بعملية جمع وتوزيع الزكاة سواء من عملاء البنك أو من غيرهم من أفراد المجتمع، ما يجعل البنك أداة فعل إيجابي في الأمة الإسلامية، وتستند البنوك الإسلامية في قيامها بتقديم هذه

[1]- الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها**، ط2، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2006، ص68.

الخدمة الجلية إلى أمر الله سبحانه وتعالى: ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾[1]، ومصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ﴾[2].

فهذا الأمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أمر لكل بنك إسلامي في الوقت ذاته، ليقوم بتأدية هذه الرسالة النبيلة تطهيرا للأموال وتزكية للأنفس واستجلابا لبركة الله سبحانه وتعالى ليعم الخير الكثير وليذهب عنهم شروره[3]، وفي هذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من أدى زكاة ماله فقد ذهب عنه شره"[4].

ومن الآثار الاجتماعية للزكاة محاربة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، فهي تخرج من مال الأغنياء إلى الفقراء بما يمثل ضمان التكامل الاجتماعي، وتنفق في البنوك التي حددها الله جل شأنه بقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[5].

وبذلك للزكاة دور فعال في محاربة الفقر ورعاية المحتاجين وتطهير وحماية الأمة من أمراض الربا.

تجب الزكاة في الأموال النامية حقيقة وحكما ويلزم لها شرطان:

أ- وجود المال متى بلغ النصاب وأحال عليه الحول لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"[6].

ب- أن يكون المال نامٍ أي مستثمرا فعلا وحكما.

ويتولى البنك إخراج زكاة أموال البنك وأرباح مساهميه، وزكاة من يوكله من المودعين لديه والمتعاملين معه، وأموال مشاريعه والشركات التابعة له، وعروض التجارة من السلع والأصول المنقولة

[1] - القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 103.

[2] - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 180.

[3] - محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص199.

[4] - حديث رواه الطبراني.

[5] - القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 60.

[6] - حديث رواه ابن ماجه.

الأخرى، وأمواله المرصودة للاستثمار المشترك غير المستغلة بعد، بالإضافة إلى الاحتياجات والنقد السائل وكل مال حال عليه الحول.

2- القروض الحسنة: يعد القرض الحسن من أهم أدوات البنك الإسلامي في تنفيذ رسالته الاجتماعية، وهو يختلف كثيرا عن الخدمات الاجتماعية الأخرى، حيث يسعى إلى الحصول على هذه الخدمة بعض العملاء أو الأفراد الذين في حاجة إليها ويقوم البنك ببحث حالتهم وتقديم القرض الحسن إليهم[1].

والقرض الحسن جائز شرعا، لا يشترط ولا يتوقع منه زيادة أو نفعا للمقرض، والأجر من الله سبحانه وتعالى لقوله تعالى: ﴿ **مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾[2]، وقوله جل جلاله: ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ** ﴾[3].

وقد حث الله سبحانه وتعالى على منح القروض الحسنة حثا عظيما، وقد طالب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم جموع المسلمين بذلك، وأظهر لهم فضل القرض الحسن، ولذلك فإن القرض الحسن أفضل ثوابا للمقرض من الصدقات، حيث روى أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال[4]: "رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر مثل، فقلت يا جبريل، ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، والمقترض لا يستقرض إلا في حاجة"[5]، وقوله وقوله صلى الله عليه وسلم: "من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه"[6].

ومن هنا فإن للقرض الحسن الذي يمنحه البنك محورين أساسين هما:

أ- التنفيس عن المسلمين في كربهم: وبمعنى آخر مواجهة الأزمات التي قد يتعرض لها المسلمون سواء كانت أزمات ذات طابع اقتصادي، أو ذات طابع اجتماعي له أبعاد اقتصادية، وخير مثال لهذه الأزمات أعباء الزواج، التعليم، وحالات الوفاة وغيرها من الأزمات الأخرى.

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص203.

[2]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 245.

[3]- القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 18.

[4]- الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها**، مرجع سبق ذكره، ص70.

[5]-حديث رواه ابن ماجه.

[6]- حديث رواه مسلم.

ب- التيسير على المعسرين: ومن أهم محاور القروض الحسنة، إن لم يكن أهمها على الإطـــلاق، أن البنوك الإسلامية كثيرا ما تواجه أثناء نشاطها بحالات من إعثار وإعسار العملاء، ومن ثم فإنها قد ترى تمويل بعض أنشطة العملاء بقروض حسنة لإقالتهم من عثرتهم، أو لتيسير وتخفيف عسرهم، حتى يتمكنـــوا مـــن ممارسة نشاطهم الاقتصادي، واستعادة قدرتهم على سداد التزاماتهم[1].

يقوم البنك الإسلامي بإتاحة مبلغ محدد من المال للمحتاجين من عملائه، بحيث يضمن البنك سداد القرض الحسن دون تحميل العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد أو عائد أو أي شكل من أشكال المنفعة التي قد تنشأ عن القرض، بل يكتفي البنك باسترداد أصل القرض ولكن يجوز له أن يأخـــذ مقابـــل للتكاليف والمصروفات الإدارية التي أنفقها مقابل منح القرض شريطة ألا تزيد عن المصاريف الفعليـــة وألا ترتبط بالأجل.

وأما مصادر أموال هذه القروض الحسنة لدى البنك الإسلامي فيمكن أن تكون نسبة من احتياطات البنك الإسلامي أو نسبة من الودائع الجارية، بعد استئذان أصحابها أو في حدود سهم الغارمين من أمـــوال الزكاة[2].

3- خدمات ثقافية واجتماعية وعلمية وتنمية الوعي الديني: يعتبر البنك الإسلامي مركزا للإشعاع الثقافي والعلمي الإسلامي، كونه يمثل تطبيقا عمليا للفكر الاقتصادي الإسلامي، ولأن نشاطه لا يقتصر فقط على ما يمارسه من معاملات بنكية ومالية، ولكنه يمتد أيضا ليشمل التأثير في المجتمع والمســـاهمة في التوعيـــة الدينية، بما يؤدي إلى ازدياد الوعي الديني بأهمية المنهج الاقتصادي الإسلامي.

ومن أهم الخدمات الثقافية والاجتماعية والعلمية وكذا التوعية الدينية التي يمكن أن تقدمها البنـــوك الإسلامية فيما يلي:

أ- المساهمة في إنشاء المنظمات الدينية، كمراكز تحفيظ القرآن الكريم وبناء المساجد وجمعيات تيسير الحج والعمرة.

ب- إنشاء المعاهد العلمية، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الذي قام البنك الإسلامي للتنمية بإنشائه.

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية "أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص345-346.

ج- المساهمة في تمويل وإصدار الكتب والمجلات التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي على وجه العموم، والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص.

د- جمعيات دفن الموتى ورعاية الأرامل.

ه- جمعيات رعاية المرضى.

و- دعم جهود العلماء في التفقه في الدين، من خلال البحوث العلمية لعلماء المسلمين التي تمكن البنك من تطوير نظمه وتطوير خدماته، والوصول إلى مجالات تحقق إشباعا أكبر لعملائه، وفي الوقت ذاته فائدة للعلماء من حيث توفير المال اللازم للإنفاق على أبحاثهم وتيسير سبل البحث لهم، استرشادا بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ** ﴾[1].

ز- دعم الجهود الإعلامية الإسلامية للتنوير، وذلك من خلال قيام البنك الإسلامي بدعم الجهود الإعلامية الإسلامية في إبلاغ الرسالة امتثالا لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ** ﴾[2].

ولعل قيام البنوك الإسلامية بإصدار المجلات الإعلامية الإسلامية، والنشرات التثقيفية، والبرامج الإعلامية الموجهة عبر الإذاعة والتلفزيون ما يساعد على تحقيق هذا الهدف الجليل.

ح- المساهمة في تمويل المؤتمرات والندوات العلمية الإسلامية، كأن يقوم البنك برعاية المؤتمرات والندوات المختصة بمناقشة موضوعات متعلقة بالاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية.

ط- تنظيم المسابقات الإسلامية التي تهدف إلى حث طلبة العلم والمعرفة على تعميق معرفتهم الدينية، مثل مسابقات حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الديني والبحوث الاقتصادية والإسلامية.

[1]- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 122.

[2]- القرآن الكريم، سورة ق، الآية 37.

**ثانيا: مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي اتجاه البيئة**

تعد حماية البيئة أحد المحاور الرئيسية لتعهد البنك الإسلامي بالقيام بمسؤولياته، هذا ويتمثل أحد جوانب المسؤولية الاجتماعية للبنك في حرصه على المبادرات التي تعمل على دعم البيئة، لذا يجب على البنك أن يحرص على القيام بما يلي[1]:

أ- الاستعداد للحوار وتبادل الآراء مع المسئولين عن البيئة والمهتمين بها.

ب- الالتزام التام بالتشريعات الخاصة بالبيئة.

ج- السعي الدائم لإيجاد الحلول الجديدة والفعالة التي تتعلق بالبيئة حتى من خلال طرح منتجات وخدمات محددة للعملاء.

د- الاستخدام الأمثل والفعال للموارد، وذلك من خلال:

- تنفيذ نظام فعال للتعامل مع البيئة والسعي إلى الاستخدام الواعي للموارد التي يحتاجها للقيام بأنشطته من خلال تحسين كفاءة هذه الأنشطة.

- يجب أن يكون هناك سعي دائم من البنك الإسلامي إلى حماية البيئة وذلك من خلال متابعة البيانات والمعلومات الخاصة بالبيئة وزيادة وعي العاملين بها.

ه- تعميم الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في جميع الجهات المتعاملة مع البنك الإسلامي، وذلك من خلال قيام البنك بما يلي:

- توعية مورديه بالفرص والمخاطر البيئية والاجتماعية والأخلاقية الناتجة عن أنشطتهم.

- سعيا من البنك الإسلامي إلى توجيه سياسات الموردين والمتعاقدين معه نحو حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان وكذلك حقوق العاملين.

- تقدير البنك الإسلامي للموردين الذي يعتبرون الجوانب البيئية والاجتماعية أساسا لنشاطهم كما يتخذون الإجراءات اللازمة للحد من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن الأنشطة التي يقومون بها.

[1] - أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الأداء)**، مرجع سبق ذكره، ص22.

ولعل أبسط مثال على المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية اتجاه البيئة هو قيامها بوضع سلاّت مهملات في الشوارع، والمتأمل لذلك بدقة يرى أن ذلك بالإضافة إلى كونه مسؤولية اجتماعية للبنوك الإسلامية متمثلة في الحفاظ على البيئة، فإنه أيضا نوعا من الدعاية لتلك البنوك حيث يشعر العميل بأن تلك البنوك الإسلامية تساهم في خدمة المجتمع مما يدفعه إلى التعامل معها وتكون المحصلة النهائية لما سبق هو زيادة عـــدد عمـــلاء البنوك الإسلامية، وبالتالي رفع الأداء بالنسبة للبنوك وزيادة أرباحها.

و- المشاركة في محاربة التلوث بالمال والمعدات والأفراد والأفكار[1].

ز- المساهمة في تجميل المظهر العام للمدينة والميادين الهامة بها.

المطلب الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين والعملاء

يمثل الاهتمام والإنفاق على الموارد البشرية في المؤسسة استثمارا إستراتيجيا، تجنى ثماره في الأجلين القصـــير والطويل، حيث تمثل العمالة مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية، تلتزم المنظمة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين والعملاء ورضاهم الوظيفي.

**أولا: مجالات المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين**

1- توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج لزيادة مهارات العاملين وقدراتهم والإنفاق على بعض العمال الراغبين في إكمال دراستهم العليا[2].

2- توفير سياسة ترقية تعترف بقدرات العاملين.

3- وضع نظام تأميني خاص بالمشاركة مع العاملين.

4- وضع نظام للرعاية الصحية.

5- منح للعاملين أجور ومرتبات.

6- إقامة سكن للعاملين.

7- وضع نظام للرعاية الصحية.

[1] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص440.

[2] - طارق راشي، **دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص8.

8-توزيع حصة على العاملين.

9- توفير الأمن الصناعي.

**ثانيا: مسؤولية البنك الإسلامي اتجاه العملاء**

1- الاهتمام بحسن استقبال العملاء والترحيب بهم وتقديم بعض المشروبات لما له من أثر طيب في نفوس المتعاملين.

2- العمل على إرضاء المتعاملين بالعائد المحقق وأنه مال حلال مهما قل ويبارك الله في القليل طالما من حلال.

3- تقديم أرقى خدمة وفي أقل وقت، وتحقيق رغبة المتعاملين فيما يطلبونه من خدمات.

4- الاهتمام بآراء المتعاملين والاستماع بإصغاء لهم، وبحث المشكلات التي تواجههم والعمل على حلّها.

5- الظهور أمام العملاء بمظهر حضاري إسلامي من حيث القول والسلوك الإسلامي القويم ليعطي صورة طيبة في نفوس العملاء.

6- السرعة والإتقان وجودة الخدمة البنكية للعملاء باستخدام التقنية الحديثة والأساليب العلمية المتقدمة[1].

## المطلب الثالث: الإطار المقترح لبرنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي

يجب على البنك الإسلامي اختيار المجالات والأنشطة التي سيساهم فيها، وفاء لمسؤوليته الاجتماعية اختيارا دقيقا وواضحا، وأن يضع خططا وسياسات تفصيلية لكل نشاط منها حتى يتمكن من ممارسته بعد ذلك على الوجه الأكمل.

ويقترح وجود إدارة مستقلة للمسؤولية الاجتماعية تتبع رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي، تتفرغ كلية لإدارة المسؤولية الاجتماعية والإشراف على تنفيذها، وتتوافر لها قوة العمل المطلوبة من النواحي العملية والإدارية والفنية بما يمكنها من التخطيط لأنشطة المسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع الإدارات الأخرى بالبنك الإسلامي ولديها القدرة على الاتصال بالأطراف الخارجية، بحيث تصبح الخطوط الرئيسية لأعمال هذه الإدارة توجيه نظر الإدارة العليا إلى التطورات الاجتماعية الرئيسية التي تؤثر على مصالح البنك الإسلامي

[1]- شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، 2012، ص51.

والمحافظة على المناخ الاجتماعي السليم للبنك، ومساعدته الإدارات الأخرى بالبنك الإسلامي على تطبيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية في شتى مجالاتها والتنسيق فيما بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

كما يقترح أن تتبع هذه الإدارة عدة أقسام إدارية أهمها: قسم البحوث البيئية والمجتمع، وقسم لرعاية مصالح المساهمين، وقسم للاهتمام بمصالح العاملين، وقسم للاهتمام بمصالح المتعاملين، على أن تدخل إدارات العلاقات العامة وصناديق الزكاة تحت إشراف هذه الإدارة أيضا.

وفي هذا الصدد يجب على البنك الإسلامي العمل على تحديد الفئات المختلفة ذات التأثر في نشاط البنك ومستقبله، ثم يقوم ببيان المجالات والأنشطة التي يمكنه تناولها اتجاه كل فئة منها[1].

ونتناول في هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

**1-هدف المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي**: ينبثق هدف المسؤولية للبنك الإسلامي من أهداف البنك وطبيعته المتميزة والتي تتلخص في:

أ- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والبنكية.

ب- تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به.

ج- إشباع حاجات ومتطلبات الأفراد المالية.

د- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع.

وبناء على ما سبق يمكن القول: أن الهدف الرئيسي للمسؤولية الاجتماعية يتمثل في تحقيق رضا الله تعالى فيما ينتهجه البنك من أعمال وما يلتزم به من أنشطة ومجالات، وذلك من خلال بناء إطار فكري اجتماعي للبنك الإسلامي تتشكل داخله نظمه ووظائفه وخدماته[2].

وفي ضوء أهداف البنوك الإسلامية وانطلاقا من الاتجاهات التي يمكن تكوينها لدى المسؤولين بتلك البنوك، تقوم المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي بحصر جميع الأنشطة والمجالات التي يمكن للبنك الإسلامي التعامل معها، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أنشطة أخرى تعتبر من ضروريات العمل ومستلزماته ولا

[1] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص434.

[1] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص435.

يمكن للبنك التخلي عنها لضمان سير الأعمال كتحديد الاختصاصات لكل فرد بدقة ووضع الفرد في المكان المناسب لمؤهلاته وخبراته.

**2- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اختيار أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي:** عندما تقوم الإدارة المقترحة للمسؤولية الاجتماعية بتحديد مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي، فإن عليها الأخذ في الحسبان عدة اعتبارات أهمها:

أ- أن عملية تحديد الأنشطة والمجالات يجب أن تتميز بالشمول وأن تهتم بالتفاعل بين مختلف الأطراف التي يخدمها البنك الإسلامي والتي تؤثر في نشاطه.

ب- أن تتميز عملية تحديد الأنشطة والمجالات بالاستمرارية فتتم مراجعة تلك الأنشطة كل فترة زمنية معينة.

ج- أن تتسم عملية تحديد الأنشطة والمجالات بالمرونة، وذلك بالأخذ في الاعتبار ظروف التغير الاجتماعي في المستقبل قدر الإمكان بحيث يكون تدخل البنك قابل للتعامل مع بدائل المستقبل المتوقعة.

د- أن يتم التعبير عن تلك الأنشطة والمجالات بشكل كمي كلما كان ذلك ممكنا، كما يجب التعبير عنها بشكل زمني (ربع سنوي / نصف سنوي / سنوي).

ه- أن ما يقدمه البنك الإسلامي قد يخدم أكثر من طرف في نفس الوقت.

و- أن تدخل البنك الإسلامي وتبنيه لأحد المجالات قد يكون في شكل التزامات حكومية أو لخدمة الوظيفة الاقتصادية أو التزاما قانونيا أو تطوعيا أو مزيجا من بعضها أو كلها.

ز- أن مساهمة البنك الإسلامي في أحد المجالات قد يكون ببعض أو كل الطرق التالية: الأفكار أو الأموال أو المعدات أو الأفراد.

**3- خطوات اختيار نشاط المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي:** بعد حصر أنشطة المسؤولية الاجتماعية، يجب تحديد الأنشطة ذات الأولوية والاهتمام وتلك التي يمكن تأجيلها لسبب ما والتي لا يمكن التدخل فيما تماما ونقترح أن يتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى[1]: يجب أن يكون النشاط محل التقييم ذو تأثير واضح على كل من البنك الإسلامي وأحد الأطراف المرتبطة به بصورة مباشرة كالمساهمين أو العاملين أو المتعاملين أو المجتمع، فكلما زاد تأثير النشاط على الطرفين كان جديرا بالاهتمام، وتبدأ هنا نقطة الانطلاق في اختبار مدى قدرة البنك على تبنيه والتدخل لمناقشته.

ولذا يجب على إدارة البنك دراسة هذه الخطوة وتحليل آراء كل المهتمين بنشاط البنوك الإسلامية بصفة عامة، والمهتمين بهذا النشاط بصفة خاصة وتقييم هذه الآراء لتحديد مدى تدخل البنك في هذا النشاط وهل هو أمر مرغوب فيه أم لا.

ومن أهم الأمور الواجب مراعاتها في هذا الصدد:

أ- لوائح وقرارات البنك الإسلامي والبنوك الإسلامية الأخرى.

ب - توجيهات ومقترحات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

ج - القوانين الحكومية وقوانين البنك المركزي.

د - آراء رؤساء القطاعات في البنك.

ه - آراء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الخطوة الثانية: تتمثل في دراسة الفوائد المترتبة على تدخل البنك الإسلامي، وذلك من خلال توضيح:

أ- الأطراف التي ستعود عليها الفوائد والمنافع، هل ستعود على البنك الإسلامي أم ستعود على المجتمع أو أحد الأطراف الأخرى أو كليهما معا.

ب- تحديد نوعية هذه الفوائد والمنافع وكيف يمكن للبنك الإسلامي تنميتها وتطويرها بما يزيد من آثارها الطبيعية.

ج- تحديد الفوائد والمنافع في شكل كمي يمكن قياسه وربط ذلك بفترة زمنية محددة، وبالتالي يتمكن البنك الإسلامي من بيان حجم المنافع والفوائد المترتبة على قيامه بالنشاط ومن سيستفيد منه.

[1]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص444.

كذلك يجب على إدارة البنك الإسلامي أن تقوم بحساب النفقات والأعباء التي سيتكبدها البنك في سبيل دخوله لتناول النشاط، سواء كانت هذه النفقات والأعباء في شكل أموال معينة سيتم تخصيصها أو معدات أو آلات أو أفراد سيتم تخصيص جهدهم وفكرهم ووقتهم لخدمة هذا النشاط.

الخطوة الثالثة: يجب على إدارة البنك الإسلامي القيام ببحث ودراسة جميع الجهات التي يمكنها المساهمة في تناول النشاط محل الاختيار والوقوف على قدرتها وإمكاناتها لتنفيذه وقد ينتج لها احد البدائل الآتية[1]:

أ- أن هذه الجهات أكفأ في تناول هذا النشاط بما لديها من قدرات وإمكانيات وخبرات ومهارات لتنفيذه على الوجه المطلوب.

ب- أن هذه الجهات تحتاج إلى دعم مادي أو فكري فقط من البنك الإسلامي ويمكنها القيام بالنشاط خير قيام.

ج- أن هذه الجهات تحتاج على تعاون البنك الإسلامي معها لكي يتسنى لها القيام بهذا النشاط.

د- أن البنك الإسلامي هو الأجدر بالتخطيط لهذا النشاط وأن تبنيه وقيامه به خير من تبني الجهات الأخرى وقيامها به.

الخطوة الرابعة: في هذه الخطوة تبحث إدارة المسؤولية الاجتماعية مدى قدرة البنك الإسلامي على تحمل نفقات وأعباء المساهمة في النشاط وما هي المصادر التي ستسقى منها هذه النفقات.

والبنوك الإسلامية وهي بصدد بيان مدى إمكانية تحملها النفقات والأعباء اللازمة للقيام بنشاط معين تأخذ في اعتبارها النقاط التالية[2]:

أ- المحافظة على الأرباح المتزايدة لما تضيفه من قوة لأنها تعتبر المورد الرئيسي للقيام بالأنشطة الاجتماعية، إلى جانب ما يتميز به البنك الإسلامي من موارد للجان وصناديق الزكاة.

ب- مصادر الأموال المخصصة لأنشطة المسؤولية ومجالاتها المختلفة بصفة عامة والمخصصة لمثل هذا النشاط بصفة خاصة.

[1] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص446.

[2] - نفس المرجع، ص448.

ج- أنه ليس من العدل تحميل المتعاملين مع البنك مودعين كانوا أم طالبي تمويل كافة تكاليف ونفقات أنشطة المسؤولية الاجتماعية باعتبارهم أهم المستفيدين من تلك الأنشطة، وإنما يتحملها البنك الإسلامي الذي ستعود عليه الفائدة هو والأطراف الأخرى المرتبطة به.

د- العمل على تحديد جزئيات ومفردات وخطوات تنفيذ النشاط بصفة مبدئية لتحديد النفقات والأعباء المطلوب تخصيصها لإتمامه.

وعند توصل إدارة المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي أن البنك يمكنه تحمل تكلفة هذا النشاط، فإنها تنتقل إلى الخطوة التالية للوقوف على مدى توافر القدرات الإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ النشاط ومتابعته.

الخطوة الخامسة: بعد أن تأكدت إدارة المسؤولية الاجتماعية بالبنك الإسلامي من أهمية النشاط وتأثيره على كل من البنك والأطراف الأخرى، وأن المنافع والفوائد المتوقعة تساوي أو تفوق التكاليف والنفقات والأعباء المترتبة عليه، وأن البنك الإسلامي يمكنه تحمل تلك الأعباء فيصبح من الضروري تحديد فريق العمل اللازم للتخطيط له وإنجازه على النحو المناسب، وذلك من خلال توافر بعض المهارات اللازمة عند القيام بمجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية، والمتمثلة في: المهارات العلمية، المهارات الفنية والتطبيقية، المهارات السلوكية.

ولهذا يجب على إدارة المسؤولية الاجتماعية بالبنك الإسلامي أن تتأكد من وجود هذه القدرات والمهارات لتناول النشاط محل الاختيار، ليصبح البنك الإسلامي مهيأ لتبني هذا النشاط، وإذا لم تتوفر لديه القدرات والمهارات البشرية المطلوبة، فإنه يحاول إما توفير تلك القدرات من خلال الاستقطاب أو التدريب

لبعض العاملين في البنك بما يؤهلهم للقيام بهذا النشاط، أو يتعاقد مع جهات أخرى للقيام بالنشاط عندما تتوافر لديها القدرات والمهارات البشرية المطلوبة على أن تنجز هذا النشاط تحت إشراف البنك الإسلامي لأنه أولا وأخيرا ينسب إليه[1].

[1]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص448 –450.

**خلاصة الفصل:**

تعتبر المسؤولية الاجتماعية قرارا استراتيجيا يتبناه البنك الإسلامي ويتم تنفيذه وتفعيله من خلال المجـــالات والأنشطة الاجتماعية المختلفة، وذلك وفقا لبرامج وسياسات يجب أخذها بعين الاعتبار.

تتحدد مدى مسؤولية البنك الإسلامي من خلال أدائه الاجتماعي والمنفعـــة المحققـــة للمجتمـــع، وبرعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد.

فالاهتمام بالخدمات الاجتماعية يعد واجبا أخلاقيا، لكنه أيضا أحد وسائل تحسين الإنتاجية وتعظيم الأرباح، فقد دلت الأبحاث العلمية على أن البنوك الأكثر إرهافا في حساسيتها لبيئتـــها الاجتماعيـــة قـــد استطاعت أن تكون أكثر ربحية في الأجل الطويل.

كما أنه يتطلب على البنك الإسلامي إنجاز أعمال مسئولة اجتماعيا اتجاه الأفراد العاملين والمتعاملين، بهدف إنجاز توقعات الأداء الاجتماعي للمجتمع بما في ذلك مسؤوليتها الاجتماعية عامة واتجاه أفرادهـــا العـــاملين والمتعاملين خاصة.

تستخدم البنوك الإسلامية عدة منتجات للوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والمتمثلة في القرض الحسن وتمويـــل الحرف الصغيرة والمتوسطة والخدمات الصحية والتعليمية، ودعم الهيئات الخيرية والدينية، إضافة إلى إدارة أموال الزكاة بجمعها وتوزيعها ومراعاة أحوال العاملين.

# الفصـــل الثالث

## تجارب عملية لبعض البنوك الإسلامية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

# الفصل الثالث:

# تجارب عملية لبعض البنوك الإسلامية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

اتخذت البنوك الإسلامية العديد من المبادرات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقد تنوعت تلك المبادرات من حيث الدور الذي تلعبه ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال مشاركتها المادية وغير المادية في مختلف أنشطة العمل الاجتماعي.

لقد برزت في الآونة الأخيرة بعض التجارب الرائدة للمسؤولية الاجتماعية، ورغم قلتها إلا أنها تعد نماذج يمكن الاستعانة بها في تعميم ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين مختلف البنوك الإسلامية.

وتختص هذه الدراسة بمقارنة كل من تجارب بنك البركة الجزائري، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الإسلامي الأردني في مجال ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تجربة بنك البركة الجزائري في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: تجربة البنك الإسلامي الأردني في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

## المبحث الأول: تجربة بنك البركة الجزائري في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

بنك البركة الإسلامي هو أحد شركات مجموعة دلة البركة السعودية التي تأسست عام 1969م والتي تعتبر أكبر مجموعة متعددة الأنشطة التجارية في المملكة العربية السعودية، ولديها مصالح في أكثر من 300 شركة في 44 دولة، وقد تجاوزت أصول المجموعة 8 مليار دولار أمريكي، يوجد معظمها في القطاعين المالي والتجاري، وهناك حوالي 23 بنكا ومؤسسة مالية في مختلف أنحاء العالم تحت اسم بنك البركة، منها بنك البركة الجزائري[1].الذي يعتبر ظهوره حدثا مميزاً في النظام البنكي الجزائري، حيث أن هذا البنك ليس بنكا عاديا شبيها بالبنوك الوطنية التقليدية، وإنما هو بنك إسلامي يعتمد على المضاربة الشرعية بدل الإقراض بفائدة.

ففي هذا المبحث سوف يتم تقديم تعريف بالبنك وأهم أهداف عمله، ومصادر أمواله. كما سيتم عرض إسهاماته في مجال المسؤولية الاجتماعية.

### المطلب الأول: التعريف ببنك البركة الجزائري وأهدافه

سوف نقوم في هذا المطلب بتقديم تعريف لبنك البركة الجزائري، مع تبيان أهم أهداف عمله.

**أولا: التعريف ببنك البركة الجزائري وأهدافه**

1- نشأته: بنك البركة الجزائري هو أول بنك تجاري إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص)، يفتح أبوابه في الجزائر بتاريخ 20 ماي 1991م كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض، تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984م من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر الممثلة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R)، وشركة دلة البركة القابضة الدولية (مقرها بين جدة-السعودية والبحرين)، واللتان تشتركان فيه مناصفة كمساهمين برأسمال اجتماعي قدره 500.000.000دج.

لقد كانت لسلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية ابتداءً من سنة 1986م ووصولا إلى قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990م، الدور الكبير في فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال البنكي في الجزائر ومنها بنك البركة، الذي وجد سبيله للتحقيق من خلال تقديم طلب اعتماد البنك لبنك الجزائر الذي وافق على التصريح له بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية، ليتم بموجبه إنشاء هذا البنك بتاريخ 20 ماي 1991م، أما بداية ممارسته لنشاطه بشكل فعلي فكان في شهر

[1]- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص230.

سبتمبر 1991م، وهو مرخص للقيام بجميع الأعمال البنكية والتمويل والاستثمار، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة[1]، ويدير البنك 26 فرعا.

2- الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري بحكم طبيعته فإن هيكله التنظيمي يختلف عن ذلك المعمول به في البنوك التقليدية، نظرا للاختلاف في المبادئ والأهداف العامة.

كما أن دراسة الهيكل ستكون حسب قرار مجلس الإدارة رقم: 94/002 والمقترح يوم 31 جانفي 1994م، وسنحاول عرض محتويات هذا الهيكل فيما يلي:

أ- مجلس الإدارة: ممثلا في الرئيس، ويعتبر الهيئة العليا في البنك والتي تقوم برسم الأهداف ووضع السياسة الإستراتيجية العامة وإتخاذ القرارات الهامة.

ب- الإدارة العامة: هي الهيئة التنفيذية للبنك الممثلة في المدير العام، والذي يقوم بتنفيذ الإستراتيجية والسياسة العامة للبنك. كما يقوم بالتنظيم العام للبنك والتدخل في جميع المستويات من الناحية المالية وكذا التعامل مع الغير.

أما باقي المحتويات فهي عبارة عن الهياكل المركزية والمتمثلة في مختلف المديريات.

والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

[1]- بنك البركة الجزائري، يوم 2014/04/19، تقديم البنك، على الموقع الالكتروني http://albaraka-bank.com.

الشكل رقم1.3: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

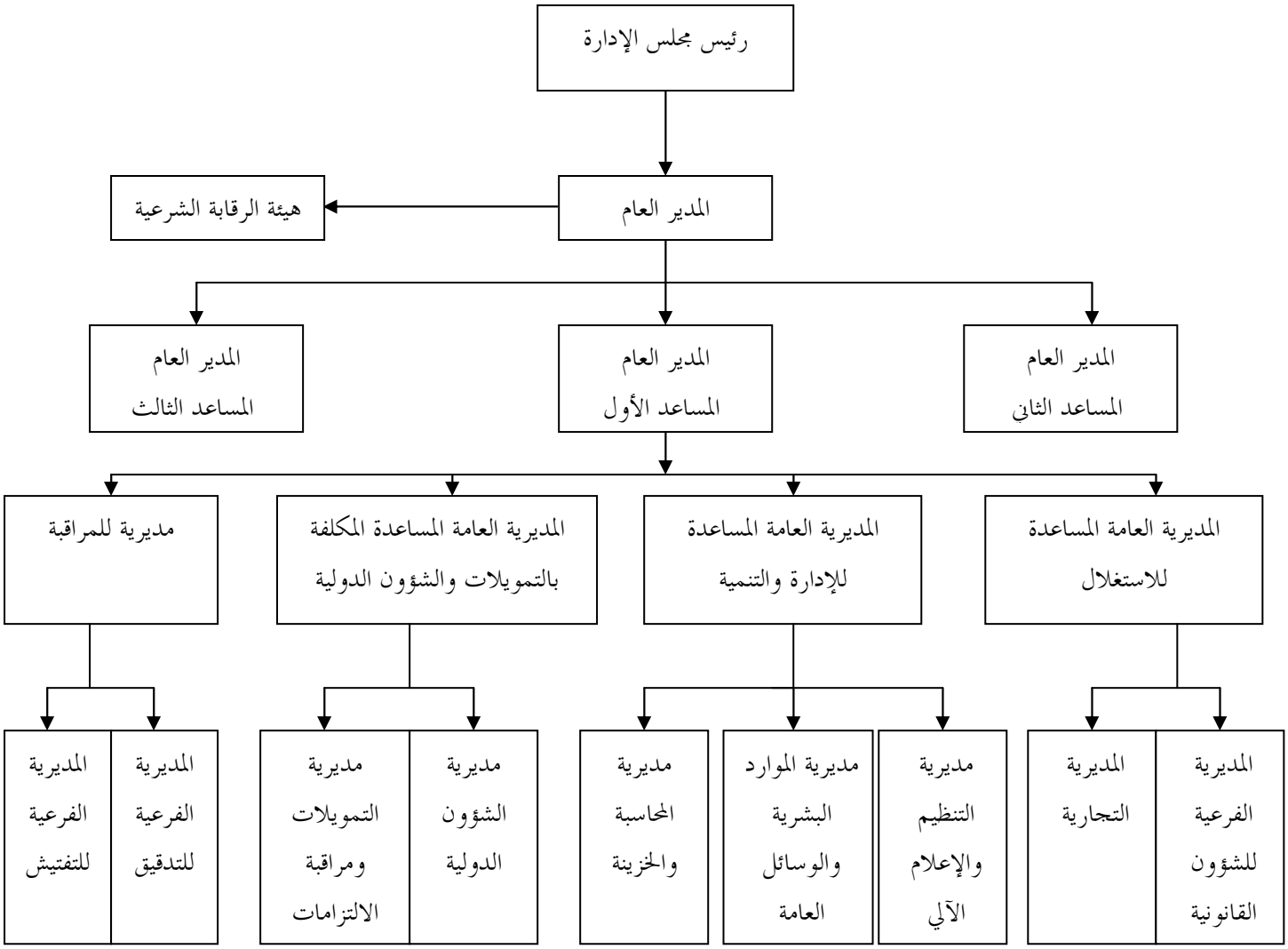


المصدر: الوثائق الداخلية لبنك البركة الجزائري.

**ثانيا: أهداف عمل بنك البركة الجزائري**

يقول رئيس مجموعة البركة على أن بنك البركة الجزائري: "بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم وإلى خلق عناصر عملية مناسبة بين متطلبات العمل البنكي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية"[1].

كما ويهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات البنكية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة وخاصة ما يلي[2]:

1- القيام بجميع الأعمال البنكية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمار والمساهمة في مشروعات التنمية المختلفة داخل الوطن وقبول الودائع بمختلف أنواعها.

2- التحصيل ودفع الأوراق ذات القيمة والتعامل في الكمبيالات والشيكات والأوراق القابلة للتحويل أو النقل والتحصيل شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

3- توفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.

4- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أشكالها وتنفيذها وإجراءات الوكالة بشتى أنواعها المشروعة.

5- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة لصالح الأفراد أو الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

6- فتح خطابات الضمان والاعتماد وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي.

7- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة، وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر، ومراعاة القواعد الاستثمارية السليمة[3].

8- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب البنكي غير الربوي.

---

[1]- عجة الجيلالي، **عقد المضاربة (القراض) في المصارف الإسلامية بين الفقه الإسلامي والتقنيات المصرفية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص227.

[2]- بن معمر فيصل، المنهج التمويلي والاستثماري للبنوك الإسلامية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، (مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص تأمينات وبنوك-جامعة ابن خلدون تيارت، غير منشورة) الجزائر، 2012-2013، ص113.

[3]- بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دارسة حالة بنك البركة الجزائري، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة-جامعة قاصدي مرباح ورقلة، غير منشورة) الجزائر، 2009 -2010، ص159.

المطلب الثاني: مصادر أموال بنك البركة الجزائري

تتمثل أهم مصادر أموال بنك البركة الجزائري في:

**أولا: الموارد الذاتية لبنك البركة**

1- رأسمال البنك: بلغ رأسمال بنك البركة الجزائري عند إنشائه 500.000.000دج، والمساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ( الجزائر) وشركة دلة البركة القابضة الدولية، ثم تمت زيادة رأسمال البنك إلى 2.500.000.000دج سنة 2006، وتمت أيضا زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10.000.000.000دج وذلك سنة 2009[1].

2- الاحتياطات: لقد قدر المبلغ المخصص للاحتياط لسنة 2008 ب 1.001.467.749,96دج، وهو يمثل نسبة 1,39% من مجموع الخصوم.

3- الأرباح المحتجزة: حقق البنك سنة 2008 نتيجة إيجابية تقدر ب 2.672.738.185,04دج بزيادة عن نتيجة السنة المالية لسنة 2007 والتي قدرت ب 1.320.856.446,29دج، أي بزيادة قدرها 102,35%، وهي في تزايد مستمر حتى بلغت نهاية عام 2011 مبلغ قدره 3.548.796.962,30دج[2].

**ثانيا: الموارد الخارجية**

1- الودائع تحت الطلب: لقد قدرت قيمة هذا الحساب في السنة المالية 2008 ب 12.694.103.902,26دج وهي أكبر من قيمة الحسابات الجارية للسنة المالية 2007 المقدرة ب 10.662.802.287,69دج، حيث يقدر نسبة الارتفاع ب 19,5%.

هذا وقد ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائري في عام 2013 بنسبة 6% ليبلغ 1,96 مليار دولار، وقد كان معظم هذا التوسع ناتجا عن زيادة كبيرة بنسبة 45% في المحفظة المنتهية بالتمليك، بالإضافة إلى وجود زيادة في عمليات التمويل بالسلم وفئات الأصول الأخرى، وقد قابل إلى حد ما الزيادة في هذه الأصول انخفاض في ذمم بيوع المرابحات بنسبة 5% وتمويلات الاستصناع بنسبة 21%، أما مصادر التمويل فقد ارتفعت بنسبة 8%، وإجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة ارتفع بنسبة 13% ليبلغ 59 مليون دولار وذلك أساسا نتيجة لزيادة تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك.

[1]- بنك البركة الجزائري، يوم 2014/04/19، تقديم البنك، على الموقع الالكتروني http://albaraka-bank.com.

[2]- بن معمر فيصل، المنهج التمويلي والاستثماري للبنوك الإسلامية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص125.

ولقد بلغ صافي ربح السنة 51 مليون دولار وهو ما يقل بنسبة 5% عما تم تحقيقه في عام 2012[1].

المطلب الثالث: إسهامات بنك البركة الجزائري في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية في جوهرها هي المنهاج الذي يتبعه بنك البركة الجزائري في جوانب الأنشطة الاجتماعية بهدف تلبية احتياجاتها واحتياجات المساهمين والموظفين والعملاء، ومن أمثلة ذلك نجد:

**أولا: الخدمات الاجتماعية**

يقوم بنك البركة الجزائري بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين مختلف الجمعيات والأفراد، وذلك عن طريق الاهتمام بالنواحي التالية[2]:

1- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته.

2- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة أو أية أعمال أخرى بما يدخل في عموم الغايات المستهدفة.

ويساهم البنك في مجموعة من المؤسسات التي قد ترتبط بنشاطاته أو ذات العلاقة بإستراتيجيته، وعموما تتوزع مساهمات بنك البركة الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم:1.3 توزيع مساهمات بنك البركة الجزائري (الوحدة دج)

| المؤسسة | رأس المال الاجتماعي | رأس المال المحرر | مساهمة بنك البركة |
|---|---|---|---|
| شركة تأمين البركة والأمان | 480.000.000 | 120.000.000 | 96.000.000 |
| شركة التكوين ما بين البنوك | 100.000.000 | 10.000.000 | 100.000.000 |
| شركة إتمام المعاملات ما بين البنوك والنقد | 26.200.000 | 26.200.000 | 1.000.000 |
| البركة للترقية العقارية | ..... | 250.000.000 | 50.000.000 |
| شركة ضمان الودائع العقارية | ..... | ..... | 10.000.000 |

المصدر: بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دارسة حالة بنك البركة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص161.

[1]- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لعام 2013، ص ص36-37.

[2]- بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دارسة حالة بنك البركة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص160.

**ثانيا: الأنشطة الخيرية و برنامج الفرص الاقتصادية**

لقد ساهم بنك البركة الجزائري بما مجموعه 0,433 مليون دولار أمريكي اتجاه الأنشطة الخيرية وجميعها في مجال تنمية المجتمع المحلي، وفي الوقت ذاته قدم 1,220 مليون دولار أخرى لتمويل قطاعات الزراعة وصيد السمك، والصناعة والخدمات والإنتاج والتجارة ضمن إطار برنامج الفرص الاقتصادية[1].

ولقد شارك البنك في مؤازرة جهود تنمية المجتمع المحلي بنسبة 4% وذلك على النحو التالي[2]:

الأنشطة الخيرية:

| ألف دولار أمريكي | |
|---|---|
| تنمية المجتمع المحلي | 433 |
| الإجمالي | 433 |

وطرح البنك خدمات للتمويل وفق الشريعة الإسلامية لقطاعات الزراعة والتشجير وصيد السمك، وقطاعات الخدمات والصناعة والإنتاج والتجارة، أي المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 96% على النحو التالي:

برنامج الفرص الاقتصادية:

| المشاريع الصغيرة والمتوسطة: | ألف دولار أمريكي |
|---|---|
| قطاع الزراعة والتشجير وصيد السمك | 206 |
| قطاع الخدمات | 414 |
| قطاع الصناعة | 279 |
| قطاع الإنتاج | 140 |
| قطاع التجارة | 181 |
| الإجمالي | 1220 |

**ثالثا: تجربة ناجحة لبنك البركة في إدارة أموال الزكاة**

نجحت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الاستفادة من الخبرة التي يتوفر عليها بنك البركة في مجال جمع وإدارة واستثمار أموال الزكاة في الكثير من البلدان الإسلامية التي يعمل بها البنك، كالبحرين والسعودية والسودان وباكستان وتركيا. ومنذ تأسيس مشروع صندوق الزكاة، تمكنت الوزارة وبنك البركة

[1]- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لعام 2013، ص75.

[2]- تقرير البركة لبرنامج المسؤولية الاجتماعية لعام 2012، ص37.

من إنشاء مئات المشاريع المصغرة وفق صيغة القرض الحسن في العديد من الولايات، وهو ما سمح بانتشال عائلات من براثن الفقر.

وقد قررت الحكومة استحداث صندوق استثمار جزء من أموال الزكاة التي يتم تحصيلها بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، وترجم ذلك باتفاقية التعاون بين الزكاة وبنك البركة، وتطور الأمر إلى استحداث قانون ينظم الزكاة، وهو ما قامت به الوزارة التي تعمل على أن تتم إدارة الزكاة من طرف هيئة مستقلة تضمن احترام خصوصية دافعي الزكاة وعدم التصريح بهم لإدارة الضرائب، والحرص على أن دفع الزكاة لا يلغي الضريبة، وتشمل الزكاة النقود والذهب والفضة والزرع والثمار والحيوان وزكاة عروض التجارة والأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية والشركات التجارية، على أن يتم التيسير في جمعها عن طريق الحسابات البريدية والبنكية الجارية ومؤسسات المسجد على المستوى المحلي والوطني، مع ضمان قبول الحوالات غير الاسمية حتى لا يكون حرج للناس.

ولقد تقرر صرف الزكاة وفق الطرق المتعارف عليها تاريخيا، وهي زكاة القوت واستثمار جزء من الأموال كلما تجاوزت المبالغ التي تجمع 500 مليون سنتيم، مع ضمان تغطية تكاليف العملية وفق القواعد الشرعية. ويتم توجيه 50% من مبلغ الزكاة للفقراء والمساكين عندما يفوق المبلغ 500 مليون سنتيم، و12,5% سهم للعاملين عليها وتكاليف العملية، ويوجه 37,5% للاستثمار والقرض الحسن، وهي العملية التي استفاد منها الشباب البطال على المستوى الوطني لتأسيس مؤسسات مصغرة وإنشاء شركات مصغرة لسيارات الأجرة، ويتم تخصيص 87,5% للفقراء والمساكين عندما يقل المبلغ عن نصف مليار، و12,5% من المبلغ للعاملين عليها وتكاليف العملية، ومعروف أن عملية الزكاة تتمتع بإعفاءات جبائية دائمة، بما فيها النشاطات الاستثمارية التي تتم عن طريق القرض الحسن والخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة المذكورة[1].

[1]- الشروق، يوم 2014/04/19، المساجد توزع زكاة الفطر بمبلغ مليون سنتيم لكل فقير، على الموقع الالكتروني http://www.echoroukonline.com.

## المبحث الثاني: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، ويولي اهتماما كبيرا لدعم خطط التنمية الاجتماعية، حيث تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم المحاور الرئيسية التي يؤمن بها البنك، والتي من خلالها يشارك في العديد من الأنشطة الداعمة للتنمية الاجتماعية.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم تعريف للبنك وأهم أهداف عمله، ومصادر أمواله، كما سيتم عرض إسهاماته في مجال المسؤولية الإجتماعية.

### المطلب الأول: التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية وأهدافه

سوف نقوم في هذا المطلب بتعريف البنك الإسلامي للتنمية، مع تبيان أهم أهداف عمله.

**أولا: التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية**

1- نشأته: أصدر مؤتمر وزراء المالية، المؤتمر الإسلامي المنعقد في جدة في 18 ديسمبر تصريحا يعرب فيه عن النية في إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، وأنشأ المؤتمر لجنة تحضيرية من أجل تحقيق هذا الغرض، وتم فحص ومناقشة مسودة اتفاقية تأسيس البنك في جدة في ماي 1974م، وأصبحت معدة بشكل نهائي للعرض أمام مؤتمر وزراء المالية في أوت 1974م، والذي أقرها في شكلها النهائي.

وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في جويلية 1975م، وافتتح البنك رسميا في 20 أكتوبر 1975م[1]، ويضم في عضويته 56 دولة .

2- الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية:

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين ورئيس البنك ونواب للرئيس والعدد اللازم من المختصين والموظفين للقيام بأعمال البنك.

وتتركز كل سلطات البنك في مجلس المحافظين الذي هو أعلى هيئة لوضع السياسات، ويجوز له تفويض الصلاحيات لمجلس المديرين التنفيذيين لإدارة أعمال البنك بشكل عام، فيما عدا إختصاصات معينة بالذات لمجلس المحافظين وهي: قبول أعضاء جدد وتحديد شروط قبولهم، زيادة أو تخفيض رأسمال البنك المصرح به، إيقاف عضو، الفصل في استئناف تفسيرات نصوص اتفاقية البنك أو تطبيقات لها تكون قد صدرت عن مجلس المديرين التنفيذيين، والموافقة على عقد اتفاقيات عامة للتعاون مع منظمات دولية أخرى،

[1]- حسين عمر، **اقتصاديات البنوك الإسلامية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1995، ص67.

انتخاب رئيس البنك، انتخاب المديرين التنفيذيين للبنك، تقرير مكافآت المديرين التنفيذيين، رواتب وشروط العقد الخاص بالرئيس، المصادقة على الميزانية العمومية للبنك وحساب الأرباح والخسائر، تحديد الاحتياطات وتوزيع صافي الدخل والفائض، تعديل أحكام اتفاقية البنك، تقرير إنهاء عمليات البنك وتوزيع أصوله، وأخيرا ممارسة السلطات الممنوحة لمجلس المحافظين بنص صريح في اتفاقية تأسيس البنك[1].

أما مجلس المديرين التنفيذيين فهو الجهاز المسئول عن عمليات البنك وسياساته، ومن أجل تحقيق هذا الغرض يمارس المجلس بالإضافة إلى السلطات المخولة له بموجب اتفاقية التأسيس كل السلطات المفوضة له من مجلس المحافظين[2].

[1]- حسين عمر، **اقتصاديات البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2]- البنك الإسلامي للتنمية، يوم 2014/04/24، مجلس المديرين التنفيذيين، على الموقع الالكتروني www.isdb.org.

الشكل رقم2.3: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية

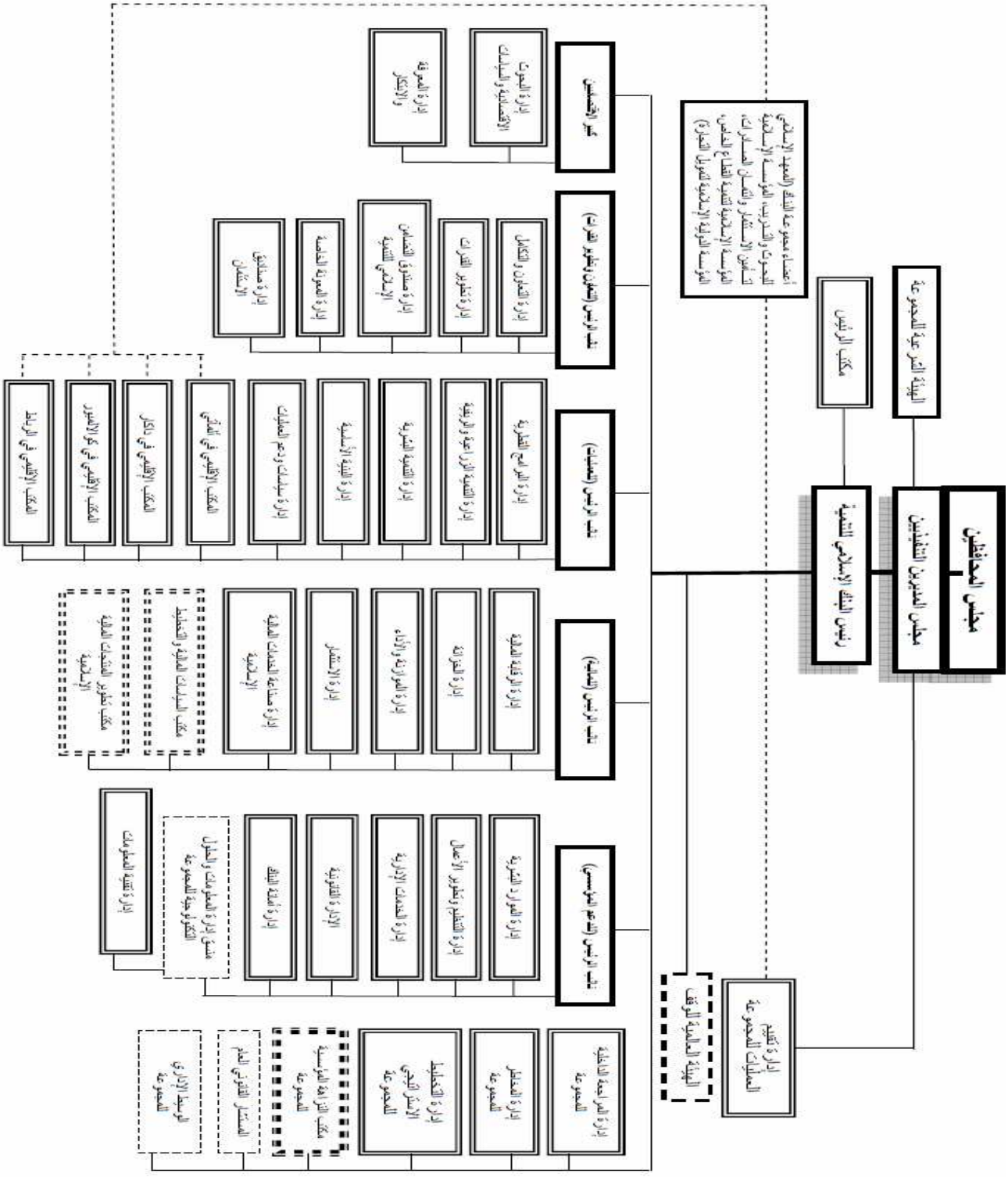


المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، يوم 2014/04/24، الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية، على الموقع الالكتروني www.isdb.org.

**ثانيا: أهداف عمل البنك الإسلامي للتنمية**

إن البنك الإسلامي للتنمية بهدف إلى تقديم جملة من الأهداف والتي تتمثل في:

1- دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة السمحة[1].

2- المشاركة في رأس مال وتقديم القروض للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية والفنية للدول الأعضاء في مجالات أخرى تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

يستخدم البنك الأساليب والأدوات التمويلية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية والتي تضم: القروض بدون فوائد (القروض الحسنة)، والمشاركة في رأس المال، والتأجير والبيع لأجل، والإستصناع[2].

3- إنشاء إدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، من بينها صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وتولي النظارة على صناديق الأموال الخاصة[3].

4- قبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى.

5- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة السلع الإنتاجية.

6- استثمار الأرصدة التي لا يحتاج إليها البنك في عملياته بالطريقة المناسبة.

7- تقديم المعونات الفنية للدول الأعضاء.

8- توفير وسائل التدريب للعاملين في مجال التنمية بالدول الأعضاء.

9- إجراءات الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والبنكية في الدول الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

10- التعاون في حدود أحكام اتفاقية تأسيس البنك بالطريقة التي يراها البنك مناسبة مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات أهداف المماثلة في إطار من التعاون الاقتصادي العالمي.

11- تتمثل أهم سمات البنك الإسلامي للتنمية على المعونة المتبادلة بين الدول الإسلامية وتوثيق على الروابط الاقتصادية بينها[4].

---

[1] - شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] - العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية-تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] - رفيق المصري، **مصرف التنمية الإسلامي**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981، ص384.

[4] - حسين عمر، **اقتصاديات البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص69.

12- القيام بأية نشاطات أخرى تساعد البنك على تحقيق هدفه[1].

المطلب الثاني: مصادر أموال البنك الإسلامي للتنمية

تتمثل أهم مصادر أموال البنك الإسلامي للتنمية في:

**أولا: رأسمال البنك**

كان حجم رأسمال البنك المصرح به حتى جوان 1992 ألفي مليون دينار إسلامي (الدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي)، وفي جويلية 1992، ارتفع رأسمال البنك بقرار من مجلس المحافظين إلى 6 بلايين دينار إسلامي، وفي سنة 2001 ارتفع رأسمال البنك المصرح به إلى 15 مليار دينار إسلامي، وفي نهاية عام 2005 بلغ حجم رأس المال المدفوع 2,7 ملياري دينار إسلامي، وبناءً على التوجيه الصادر من الدولة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة المنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة يومي 7و8 ديسمبر 2005، الذي دعا فيه إلى زيادة كبيرة في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية من أجل تمكينه من تعزيز دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية لدولة الأعضاء.

أصدر الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي البنك قراره بتاريخ 31 ماي 2006 بزيادة رأس المال المصرح به للبنك بمقدار 15 مليار دينار إسلامي ليصبح 30 مليار دينار إسلامي والمكتتب فيه بمقدار 6,9 مليار دينار إسلامي ليصبح 15 مليار دينار إسلامي[2].

**ثانيا: الودائع**

وتشمل[3]:

1- الإيداعات التي يقبلها البنك، تستخدم وتدار للقواعد واللوائح التي يضعها البنك.

2- الودائع التي يحصل عليها البنك سدادا للقروض، والأموال التي يحصل عليها من بيع حصته في رأسمال المشروعات، أو من عائد استثماراته الناشئة عن عمليات البنك العادية.

3- أية مبالغ أخرى يحصل عليها البنك أو توضع تحت تصرفه أو أي دخل يرد للبنك، ولا يكون جزءا من موارد الصناديق الخاصة أو الصناديق الموضوعة تحت النظرات.

---

[1] - رفيق المصري، **مصرف التنمية الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص384.

[2] – ويكيبيديا الموسوعة الحرة، يوم 2014/04/24، البنك الإسلامي للتنمية، على الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki.

[3] - رفيق المصري ، مرجع سبق ذكره، ص387.

4- موارد الصناديق الخاصة وتشمل ما يلي:

أ- المبالغ التي يسهم بها الأعضاء لصندوق خاص.

ب- المبالغ التي يخصصها البنك لأي من هذه الصناديق من صافي دخله الناتج عن عملياته العادية.

ج- الأموال المحصلة عن عمليات قام بها البنك بتمويلها من موارد صندوق خاص.

د- أية موارد أخرى توضع تحت تصرف أي صندوق خاص.

5- موارد الصناديق الموضوعة تحت نظارة البنك: وتشمل ما يلي:

أ- موارد يتسلمها البنك ليتولى إدارتها وفق شروط النظارة.

ب- مبالغ حصلت أو سلمت نتيجة عمليات خاصة بهذه الصناديق.

ج- الدخل الناتج عن العمليات استخدمت في تمويلها مبالغ من الصناديق تحت النظارة.

المطلب الثالث: إسهامات البنك الإسلامي للتنمية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

التزم البنك منذ تأسيسه برعاية المجتمع والمشاركة في تأمين الحياة الكريمة، ومن أمثلة ذلك[1]:

**أولا: تعزيز التنمية البشرية الشاملة**

في سعيه لتعزيز التنمية البشرية الشاملة، رصد البنك موارد كبيرة للقطاع الاجتماعي (التعليم والصحة وغيرهما) في الدول الأعضاء، ولاسيما في أقلها نموا، وبلغ المجموع التراكمي للعمليات المتعددة من الموارد الرأسمالية العادية للقطاع الاجتماعي حوالي 3408 مليون دولار في نهاية عام 2010 لفائدة 681 مشروع.

1- برامج البنك في تنمية التعليم:

لقد عمد البنك الإسلامي للتنمية إلى تطوير برامجه وتنوعها في مجال تنمية الواقع في الدول الأعضاء، وكذلك الجماعات الإسلامية خارجها، وكانت العديد من المشاريع والبرامج التي تتناسب وواقع هذه المجتمعات.

أ- برامج التطوير التعليم العام[2]: يشكل التعليم واحدة من الوسائل التي تستطيع بها البلدان الفقيرة أن تحسن أوضاعها، وأن تتضمن حياة كريمة لمواطنيها، وبهذا يكون التعليم والتدريب هما الإستراتيجية الفعالة في تطوير هذه المجتمعات وتحقيق قفزات في مجال التنمية والقضاء على الفقر.

[1]- العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية-تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2]- عبد الله بن حلفان بن عبد الله العايش، يوم 2014/04/24، بنك التنمية الإسلامي ودوره في التنمية التعليمية في العالم الإسلامي، على الموقع الالكتروني https://uqu.edu.sa.

وقد تنوعت صور دعم البنك لمشاريع التنمية والخدمات الاجتماعية، من أجل تحقيق هذه الرؤية التنموية، فقد اعتمد البنك منذ 1980 وحتى عام 2004، 250 مشروعا ومنحة ومساعدة فنية مبلغ 1,196 بليون دولار أمريكي (11,6% من إجمالي التمويل لكافة القطاعات) لدعم مختلف مشروعات التعليم.

وساهمت معونات في التعليم بإنشاء 4600 مدرسة ابتدائية، و600 مدرسة ثانوية و205 مركز تدريب مهني، 60 جامعة وكلية وغيرها من المرافق التعليمية الأخرى.

وفي سنة 2007، اعتمد البنك 32 عملية قطاع التعليم بمبلغ 143,7 مليون دولار، وهو ما يمثل 42% من إجمالي المبالغ المعتمدة لقطاع الخدمات الاجتماعية، كما تعقب هذه المشاريع أعمال أخرى قدرها 341 عملية لمشاريع تعليمية بمبلغ 1730 مليون دولار، وهذا العمليات شملت التوسع في المباني التعليمية والجامعة والتعليم الثانوي والمراحل الثلاث التعليمية الاجتماعية.

وقد اعتمد البنك في غالبية المشروعات الممولة في نطاق التعليم للجميع (الابتدائي والثانوي والمهني ومحو الأمية)، كما أفاد من مساهمات البنك في قطاع التعليم ثلاثة ملايين طالب وطالبة، كما يقدر نحو ثمانية آلاف طالب وطالبة من جميع أنحاء العالم استفادوا من منح الدراسات العليا، واستفادة أكثر من ثمانية عشرة آلاف متدرب ومتدربة في المنح وبرامج التدريب، كما كلفت عمليات التدريب المهني مبلغ 32 مليون دولار، واستهدفت هذه العمليات 12 دولة من دول الأعضاء (نصفها من الدول الأقل نموا)، اشتملت على بناء مدارس أولية ببنغلاديش وجيبوتي واليمن، ومراكز للتدريب المهني في كل من العراق وسيراليون، وتوسع مدارس المرحلة الثالثة والنهوض بها في تشاد وإندونيسيا وماليزيا، وكذلك يقدم البنك توكيلا قدره 43 مليون دولار لتحديث جامعة العلوم بماليزيا.

ب- برنامج مكافحة الأمية: من النماذج التي قدمها البنك في هذا المجال من خلال المساعدات الفنية المعتمدة في عام 2000[1]:

- محو الأمية وتعليم الكبار بجيبوتي.
- محو الأمية وتعليم الكبار بموريتانيا.
- مركز محو الأمية التكنولوجية بالأردن.
- مشروع التعليم غير الرسمي في بنغلاديش.

[1]- عبد الله بن حلفان بن عبد الله العايش، يوم 2014/04/24، بنك التنمية الإسلامي ودوره في التنمية التعليمية في العالم الإسلامي، على الموقع الالكتروني https://uqu.edu.sa.

- توفير مدرسي اللغة العربية بتشاد.

- توفير مدرسي اللغة العربية بالنيجر.

وفي سنة 2008 أطلق البنك برامج محو الأمية المهنية من أجل الحد من الفقر بين النساء والشباب في المناطق الريفية، وذلك بتزويدهم بالمهارات ومساعدتهم على الحصول على التمويلات الصغرى لتحسين ظروف معيشتهم[1].

2- تمويل الخدمات الصحية:

يركز البنك في عملياته في قطاع الصحة على المجالات التالية:

أ- مكافحة ومراقبة الأمراض السارية وغير السارية.

ب- تعزيز النظام الصحي وتسهيل الحصول على خدمات الرعاية الصحية ونوعية هذا المجال.

ج- تمويل الصحة وإزالة العراقيل المالية إلى أقصى حد ممكن، التي تعترض الاستفادة من الموارد المالية اللازمة للصحة وتوليد هذه الموارد وتعبئة المزيد منها، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وزادت مساهمات البنك في قطاع الصحة 10 أضعاف تقريبا، فبلغت1,265 مليار دولار لمنفعة 259 عملية حتى نهاية عام 2009.

وينشط البنك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في مجال مكافحة الملاريا في الدول الإفريقية الأعضاء، وخصص البنك في سنة 2010 مبلغ 5 مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروع يعنى بأسلوب إنتاج حشرات عقيمة للسيطرة على مرض الملاريا في الولاية الشمالية من السودان في إطار برامج (المكاسب السريعة) المكافحة لهذا المرض.

وفي سنة 2008 أطلق برنامجا للشركة تحت اسم (التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه فيما يعرف بإفريقيا السوداء أو إفريقيا جنوب الصحراء)، وذلك لمكافحة العمى الممكن تفاديه والقابل للشفاء في الدول الأعضاء الإفريقية* الواقعة جنوب الصحراء، ويقدم هذا البرنامج فحص العيون مجانا، ويعيد البصر للمرضى الذين يعانون من المياه البيضاء في العين، وفي سنة 2010 جرى فحص أكثر من 37000 مريضا، وإجراء أكثر من 8800 عملية لاستعادة البصر في إطار البرنامج.

[1] - العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية-تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

* - وهي بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جيبوتي، غينيا، مالي، النيجر.

**ثانيا: مبادرات الحد من الفقر**

في إطار مبادرة البنك للحد من الفقر في الدول الأعضاء قام البنك بمجموعة من البرامج منها[1]:

1- زيادة المساعدات للدول الأعضاء الأقل نموا: زاد البنك مساعدته الإنمائية للدول الأعضاء الأقل نموا، بحيث بلغت المساعدات التراكمية لهذه الدول في نهاية 2010 حوالي 17,8 مليار دولار من الموارد الرأسمالية العادية حيث استفاد منها 2048 مشروعات.

2- زيادة عمليات معونة الخاصة: أنشئ برنامج المعونة الخاصة سنة 1980 لتقديم مساعدات إغاثة لضحايا الكوارث مثل: الحروب والزلازل والفيضانات ولمساعدة المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء على تحسين أوضاعها المعيشية من خلال تعزيز قدرتها في القطاع الاجتماعي، وقد بلغ إجمالي التراكمي التي اعتمدت في إطار برنامج المعونة الخاصة سنة 2010 حوالي 702 مليون دولار لتمويل 1341 عملية منها 376,3 مليون دولار لتمويل 431 عملية في الدول الأعضاء و263,9 مليون دولار لتمويل 842 عملية في المجتمعات والمنظمات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

3- تنفيذ البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا:

أطلق البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا في مارس 2008 إعمالا لإعلان واغادوغو، وتبلغ تكلفة البرنامج 4 مليار دولار على خمس سنوات للدول الأعضاء الأقل نموا الواقعة في جنوب الصحراء، ويركز البرنامج في عملياته على ستة مجالات هامة:

أ- تحسين الإنتاجية في الزراعة، تحقيقا للأمن الغذائي.

ب- دعم مشاريع المياه والصرف الصحي.

ج- دعم البيئة التحتية للنقل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

د- دعم مشاريع توليد الكهرباء وتوزيعها.

ه- الاستثمار في التعليم لإيجاد قوى عاملة ماهرة.

و- تمويل مشاريع في قطاع الصحة تركز على مكافحة الأمراض المعدية الخطيرة.

وفي سنة 2010 كانت مجموعة البنك قد أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ البرنامج، إذ اعتمدت ما يقرب عن 2,83 مليار دولار لتمويل 267 مشروعا.

[1]- العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية –تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص12.

وأخيرا سوف يقدر مستوى النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقه حدة الفقر بنهاية النصف الأول من عام 2015 ( وفقا لأهداف الألفية الجديدة) ب7,4% تقريبا في الدول الإفريقية الأعضاء في البنك في الفترة 2001-2015[1].

4- دعم تنمية البنية التحتية:

تشكل البنية التحتية الضعيفة أكبرا عائق للدول النامية في مساعيها الرامية إلى تحقيق تنمية نمو اقتصادي مستدام.

قامت المجموعة البنك منذ عام 2009، في إحداث زيادة كبيرة في تمويل مشروعات البينة التحتية من أجل انتعاش مستدام في الدول الأعضاء من أثار الأزمة المالية، وفي عام 2010 اعتمد البنك ما مجموعه 2865 مليون دولار لتمويل مشاريع توليد الكهرباء ونقلها، الماء، والصرف الصحي وذلك لتسهيل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء[2].

**ثالثا: تعزيز الزراعة والأمن الغذائي**

يدرك البنك منذ نشأته أهمية الزراعة، ويولي أهمية قصوى لتنمية القطاع في الدولة الأعضاء ويتجلى ذلك في رؤية البنك العام 2020، واستراتجياتها المحورية التي وضعت كانت لأجل التحقيق من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في صدارة عمليات مجموعة البنك، ومنذ أن ظهرت أزمة الغذاء الحديثة عام 2008، يركز التمويل الذي يقدمه البنك على زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية في الدول الأعضاء، وبلغ مجموع التمويل التراكمي الذي قدمه البنك للزراعة والصناعة الزراعية ومشروعات الأمن الغذائي المتصلة بذلك 2572,4 مليون دولار حتى نهاية 2010 لفائدة 493 عملية في الدول الأعضاء.

**رابعا: تعزيز برامج المنح الدراسية[3]**

يوجد ثلاثة برامج منح معتمدة من البنك الإسلامي للتنمية، وهي تمثل جزء من الجهد الذي يبذله البنك في تنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

1- برنامج المنح الدراسية لصالح المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء في البنك:

بدء في تنفيذ برنامج سنة 1983 وبهدف لمساعدة الطلبة والطالبات المسلمين في الدول غير الأعضاء للقيام بدراسات جامعية في مجالات الطب والهندسة وعدة مجالات أخرى متصلة بهما للدراسة في بلدانهم أو في

[1] - البنك الإسلامي للتنمية، يوم 2014/04/24، استراتيجيات تمويل المشاريع، على موقع الالكتروني www.isdb.org.

[2] - العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية-تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] - نفس المرجع ،ص ص13-14.

الدول الأعضاء في البنك، وينفذ البرنامج بالتعامل مع هيئات محلية تقوم بقبول الطلبات ومعالجتها وإرسالها إلى البنك بعد التأكد من استيفائها لشروط البرنامج (الحصول على شهادة الثانوية العامة بتقديرات ممتازة في المواد العلمية واللغوية وغيرها) ويغطي البرنامج تكاليف الرسوم الدراسية والمخصصات الشهرية للكتب والملابس والعلاج وتذاكر السفر.

وتعتبر المنحة المقدمة قرضا حسنا للطالب يسدده بشروط ميسرة بعد الانتهاء من الدراسة والحصول على وظيفة، وقد وصل عدد الطلبة الذين حصلوا على هذه المنحة حتى سنة 2010 حوالي 11.216 طالبا.

2- برنامج المنح الدراسية للمتفوقين في العلوم التكنولوجية العالية:

أعتمد البرنامج في مارس 1991 وبدأ التنفيذ في ماي 1991، يستهدف البرنامج نوعين من الدراسة: دراسة مدتها ثلاث سنوات لنيل درجة الدكتوراه ودراسة بحوث مدتها سنة واحدة في 16 تخصصا في المجالات التطبيقية والعلمية التي تتطلبها التنمية في الدول الأعضاء في البنك. ويغطي البرنامج تكاليف الملابس والكتب والرسوم الدراسية وإعداد وطباعة البحث العلمي وتأمين الصحي وتذاكر السفر وغيرها. ويتنافس المتقدمون الذين تتراوح أعمارهم بين25 و40 عاما على 15-20 منحة سنوية ، ويجب أن يكونوا حاصلين على درجة الماجستير بتقديم جيد جداً ، وله ما بين 3 و5 سنوات خبرة علمية وله بعض المنشورات العلمية. وقد وصل عدد الطلبة الذين حصلوا على هذه المنح في إطار هذا البرنامج 660 طالبا في نهاية 2010.

3- برنامج المنح الدراسية لنيل شهادة الماجستير في العلوم والتكنولوجيا لدول الأعضاء أقل نموا في البنك:

بدأ البرنامج أعماله في ماي 1998، ويهدف إلى مساعدة 20 دولة عضوا الأقل نموا في البنك، وخصصت 190 منحة من لمدة 5سنوات لنيل شهادة الماجستير لمدة 2 في العلوم والتكنولوجيا لصالح الطلاب والطالبات الذين لا يزيد عمرهم عن 30سنة والحاصلين على درجة البكالوريوس (أو ما يعادلها) بتقدير أعلى من جيد في سيره الأكاديمي والدراسي، ويغطي البرنامج المصاريف الدراسية ومخصص لمصاريف الكتب والملابس والتأمين الصحي وتذاكر السفر ذهاباً وإياباً، وقد وصل عدد الطلبة الذين حصلوا على هذه المنح في إطار هذا البرنامج 354 طالبا في نهاية 2010.

**خامسا: البحث والتدريب**[1]

إن التحديات التي تواجه دول العالم الإسلامي ومنها العربي متنوعة، والتصدي لها يتطلب تنوع الحلول والبرامج من أجل ملامسة الواقع وتحفيز عوامل النهوض في جميع مجالات التنمية المستدامة التي لا يمكن أن تتحقق إلا بنظرتها الشمولية وليس بنظرة الحلول الجزئية.

ولقد أدرك البنك بأن تنوع مشاريعه وبرامجه لتلامس الواقع بجميع جزئياته، فقد بنى سياسته التنموية على هذا التنوع وملامسة الواقع بحلول جذرية تتناسب وواقع الإنسان في الدول الأعضاء.

ولذا عمد البنك إلى تأسيس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب منذ 1981 لقيام بالبحوث والتدريب وأنشطة المعلومات التي تمكن النشاط الاقتصادي والمالي والبنكي في دول الأعضاء وفي مجتمعات الإسلامية غير الأعضاء، وتكييف معاملاتها مع الشريعة السمحة، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويدعم التعاون بين هذه الدول.

إن معهد البحوث والتدريب يعد من الإدارات والمشاريع التي أنشأها البنك لتحقيق خطط البحث والتدريب، وقد قدم العديد من الوسائل المتنوعة مثل إدارة وورش التدريب في دول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية خارجها، وتطوير نماذج لتدريب تتعلق بجوانب الجوهرية للتعليم من أجل الحصول على فرصة العمل، وتدريب المدرسين العاملين في التعليم الفني والمهني والتدريب، والمشاركة في الممارسة الإبداعية في التعليم من أجل العمل يكون منبرا للتعاون بين الهيئات التي تعمل في مجال التعليم.

والبنك كبقية الهيئات العلمية المهتمة بالتدريب يدرك بأن الأغلبية العظمى من قوة العمل على مستوى العالم، بما في ذلك العاملين في مجال المعرفة، تتطلب معرفة فنية، ومهنية، ومهارات طوال الحياة.

فالتعليم الفني والتدريب المهني لا بد أن يكون المنهج الأساسي الذي يمكنه الحد من الفقر وتعزيز السلام، والحفاظ على البيئة، وتحسين نوعية الحياة لجميع البشر، ويساهم في تحقيق تنمية مستدامة.

**سادسا: صندوق الوقف**

أنشأ البنك في عام 1997 صندوقا أطلق عليه "صندوق الوقف" وتستخدم موارد الصندوق من أجل دعم مختلف أنشطته وبرامج المعونة، ويتم جل التمويل بشكل منح غير مستردة، وقد بلغ صافي أصول الصندوق عند إنشائه 1,194 بليون دولار، وبنهاية عام 2005 بلغ إجمالي الأصول إلى 1,266 بليون دولار[2].

[1] – عبد الله بن حلفان بن عبد الله العايش، يوم 2014/04/24، **بنك التنمية الإسلامي ودوره في التنمية التعليمية في العالم الإسلامي**، على الموقع الالكتروني https://uqu.edu.sa.

[2] - العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية–تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص14.

**سابعا: المشاركة في حماية البيئة**

وضع البنك المساعدة في حماية البيئة أولوية ضمن خطة عمله على المدى المتوسط والمدى الطويل، وفي هذا الإطار وقع البنك الإسلامي للتنمية والسنغال في داكار يوم 07 جوان 2011 اتفاقيتين بقيمة 29 مليون دولار لصالح مشروع الري الصغير في مرحلته الثانية والرامي إلى محاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، ومشروع إدارة النفايات البلدية الصلبة الذي يهدف إلى تحسين البيئة في مختلف مناطق السنغال.

**ثامنا: القروض الحسنة**

يقدم البنك قروضا بشروط ميسرة لا تتجاوز رسوم الخدمة عليها التكاليف الفعلية التي يتعرض لها البنك في دراسة ومتابعة هذه المشاريع وذلك وفقا لما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية.

وتقدم القروض للدول الأعضاء لصالح مشاريع البنية الأساسية فيها مثل الطرق ومشاريع المياه والصرف والمدارس والمستشفيات والموانئ، وتعطي الأولوية في تقديم القروض للدول الأعضاء الأقل نموا[1].

## المبحث الثالث: تجربة البنك الإسلامي الأردني في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

إن البنك الإسلامي الأردني من المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فإنه رائد العمل البنكي الإسلامي في الأردن، فمنذ تأسيسه يحرص البنك على تأدية مسؤولياته الاجتماعية، محققا دورا فعالا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال ترسيخ القيم والمثل العليا للمنهج الإسلامي بشكل عام، وفي مجال المعاملات المالية والبنكية بشكل خاص في ظل البيئة التشريعية المتاحة. لذلك سوف نحاول في هذا المبحث تقديم تعريف للبنك وأهم أهداف عمله، ومصادر أمواله، كما سيتم تبيان أهم إسهاماته في مجال المسؤولية الاجتماعية.

[1] - جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية -دراسة نظرية تطبيقية 1980-2000، (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير-جامعة الجزائر، غير منشورة) الجزائر، 2005 -2006، ص221.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الإسلامي الأردني وأهدافه

سوف نقوم في هذا المطلب بتعريف البنك الإسلامي الأردني مع إبراز أهم أهداف عمله.

**أولا: التعريف بالبنك الإسلامي الأردني**

1- نشأته: نشأ في عمان بالمملكة الهاشمية وسجل بصفة شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 1978/11/28م تحت رقم 124 وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك وطبقا لأحكام قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم 13 لسنة 1978م، الذي حل محله القانون رقم 62 لسنة 1985م، والذي تم إلغاؤه بموجب قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000م الساري المفعول اعتبار من 2000/08/02م الذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الإسلامية[1].

2- الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني:

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني مما يلي[2]:

أ- مجلس الإدارة: الذي يتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية، والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين والمودعين والموظفين، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل جيد وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك، كما أنه يقوم برسم الأهداف الإستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي يقع عليها مسؤولية العمليات اليومية، والمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ويتأكد من مدى فعاليتها، ومدى تقيد البنك بالخطة الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.

يتشكل مجلس الإدارة من اللجان الدائمة التالية:

- لجنة الحاكمية المؤسسية.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- لجنة التسهيلات الائتمانية.

[1] - التقرير السنوي الثاني والثلاثون للبنك الإسلامي الأردني لعام 2010 المقدم إلى الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد في عمان يوم 2011/04/26، ص7.

[2] - التقرير السنوي الخامس والثلاثون للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013 المقدم إلى الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد في عمان يوم 2013/04/28، ص ص60 -69.

- لجنة التدقيق.

- لجنة إدارة المخاطر.

- لجنة المسؤولية الاجتماعية: وتشرف على تنفيذ برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية، والاطلاع على التقدم المنجز فيه.

ب- الإدارة التنفيذية: وهي التي تتولى إعداد هيكل تنظيمي والتأكد من الالتزام به فعليا، وصياغة ميثاق أخلاقيات العمل الخاص بالبنك، وكذا تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين لتتوافق مع أحداث التطورات والتقنيات، وبالإضافة إلى مهام ومسؤوليات أخرى.

ج- هيئة الرقابة الشرعية: تنفيذا لالتزام البنك الإسلامي بمقتضى عقد تأسيسه ونظامه الأساسي بوجوب تقيده بأحكام الشريعة الإسلامية، تعيين هذه الهيئة بقرار من الهيئة العامة للمساهمين، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أشخاص، ويكون رأيها ملزما للبنك الإسلامي، وتتولى هذه الهيئة المهام التالية:

- مراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث التزامها بالأحكام الشرعية.

- إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته.

- إبداء الرأي الشرعي لمجلس الإدارة والمدير العام فيما يختص بمعاملات البنك.

- إصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين.

والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني:

الشكل رقم3.3: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني

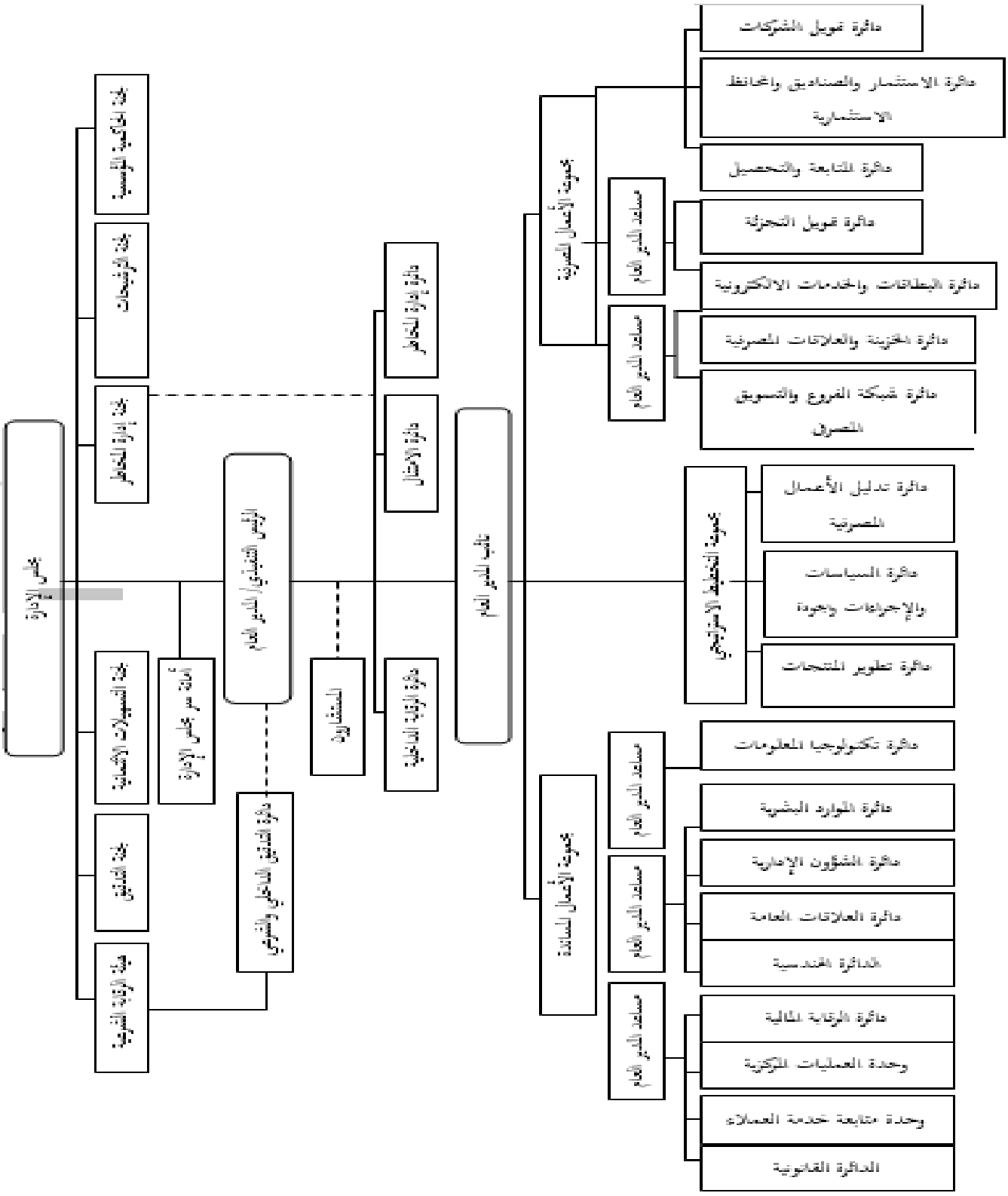


المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، عمان، 2011، ص 45.

**ثانيا: أهداف عمل البنك الإسلامي الأردني**

يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات البنكية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا، وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي:

1- توسيع نطاق التعامل مع القطاع البنكي عن طريق تقديم الخدمات البنكية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.

2- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب البنكي غير الربوي.

3- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإفادة من التسهيلات البنكية المرتبطة بالفائدة[1].

4- يقتضي الالتزام الشرعي من البنك، ألا يستهدف من أنشطته إشباع الحاجات المادية فقط، وإنما يستهدف تجسيد القيم الإسلامية في الواقع العملي وتحقيق المصالح الكلية للمجتمع، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مصالح ومنافع جميع الأطراف ذوي العلاقة معه، من مساهمين وموظفين ومستثمرين ومستفيدين من التمويلات والاستثمارات التي يقوم بها ومن الخدمات التي يقدمها، وبما يعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد ككل[2].

5- المساعدة على تحسين توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع باتجاه تحقيق نوع من العدالة فيما بينهم، كما أن هذا الأمر يعني على المستوى الاقتصادي، ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وكفاءة إنتاجية أعلى لرأس المال الوطني المتاح، وهذا بدوره يساعد على زيادة الإنتاج الوطني، وزيادة التصدير وتوفير مصادر جديدة للعملات الأجنبية، كما يساهم في توفير فرص عمل جديدة، وذلك خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]- تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص23.

المطلب الثاني: مصادر أموال البنك الإسلامي الأردني

تتمثل أهم مصادر أموال البنك الإسلامي الأردني في[1]:

**أولا: البيانات المالية**

1- إجمالي الأصول: بلغ إجمالي الأصول بنهاية عام 2013 حوالي 3,522 مليون دينار مقابل حوالي 3,255 مليون دينار في نهاية عام 2012 ، وبنسبة نمو مقدارها حوالي 8,2%.

2- بلغ إجمالي النقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية عام 2013 حوالي 937 مليون دينار، مقابل حوالي 730 مليون دينار في نهاية عام 2012، أي بزيادة مقدارها حوالي 6,7 مليون دينار.

3- بلغ إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار في نهاية عام 2013 حوالي 2,495 مليون دينار.

وشملت عمليات التمويل التي نفذها البنك في السوق المحلية خلال عام 2013، مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، واستفاد من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية (مستشفيات وعيادات وشركات أدوية) وعدد من المرافق التعليمية (جامعات ومدارس ومعاهد تعليمية)، والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل خدمات النقل، بالإضافة إلى التمويلات التي قدمها البنك إلى القطاع التجاري.

4- بلغ إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية في نهاية عام 2013 حوالي 3,190 مليون دينار، مقابل حوالي 2,952 مليون دينار في نهاية عام 2012.

5- بلغ حقوق المساهمين بنهاية عام 2013 حوالي 255 مليون دينار، مقابل 229 مليون دينار بنهاية عام 2012 كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] - التقرير السنوي الخامس والثلاثون للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013 المقدم إلى الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد في عمان يوم 2013/04/28، ص ص28-31.

الجدول رقم:2.3 تفاصيل بيانات حقوق المساهمين للبنك الإسلامي الأردني خلال سنتي 2012،2013 الوحدة: ملايين الدنانير

| السنة | رأي المال المدفوع | احتياطي قانوني | احتياطي اختياري | احتياطي مخاطر بنكية عامة | احتياطي القيمة العادلة بالصافي | الأرباح المدورة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | 125,00 | 46,11 | 15,43 | 0,70 | 0,47 | 67,75 |
| 2012 | 125,00 | 39,63 | 8.98 | 0,70 | 0,16 | 54,32 |

المصدر: التقرير السنوي الخامس والثلاثون للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013 المقدم إلى الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد في عمان يوم 2013/04/28، ص31.

6- بلغ إجمالي أرباح الاستثمار المشترك خلال عام 2013 حوالي 166 مليون دينار، مقابل حوالي 145 مليون دينار خلال عام 2012.

7- بلغت أرباح البنك قبل الضريبة لعام 2013 حوالي 65 مليون دينار، أما الأرباح بعد الضريبة فقد بلغت حوالي 45 مليون دينار.

**ثانيا: الودائع**[1]

بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نوفمبر 2013 ما مقداره حوالي 27,6 مليار دينار، مرتفعا بمقدار حوالي 2,6 مليار دينار أو ما نسبته 10,6% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، وذلك مقابل ارتفاع بلغ حوالي 621مليون دينار أو ما نسبته 2,5% خلال نفس الفترة من العام السابق.

[1]- التقرير السنوي الخامس والثلاثون للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013 المقدم إلى الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد في عمان يوم 2013/04/28، ص19.

المطلب الثالث: إسهامات البنك الإسلامي الأردني في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

إن خدمة البنك للمجتمع وتوفيره البديل الحلال للاحتياجات البنكية في الأردن يتعدى تعظيم العوائد المالية إلى تعزيز القيم الإسلامية في التعامل وتوثيق أواصر الترابط والتراحم والتكافل في المجتمع، ويظهر ذلك في مختلف أنشطته، إلا أنه يتبدى بجلاء الأنشطة التالية:

**أولا: اللجان الاجتماعية**

هناك لجنة للمسؤولية الاجتماعية منبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة أخرى مشكلة على مستوى الإدارة التنفيذية، وذلك تأكيدا لاهتمام البنك الإسلامي الأردني بالجانب الاجتماعي، وترسيخا لقناعة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في البنك بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية[1].

**ثانيا: التبرعات**

يخصص البنك سنويا مبلغا من المال للتبرع به لأوجه الخير المختلفة، وقد بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها البنك خلال عام 2013 حوالي 6,1 ألف دينار، أما إجمالي التبرعات التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2013 فقد بلغت حوالي 8 ملايين دينار.

وفيما يلي تصنيف للتبرعات التي قدمها البنك خلال الأعوام (2009-2013):

الجدول رقم:3.3 قيمة تبرعات البنك الإسلامي الأردني الوحدة: آلاف الدنانير

| السنة | المساجد | المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم | جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم | جمعيات وهيئات خيرية وطنية ولجان زكاة | مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية | صندوق الملك عبد الله الثاني –جيوب الفقر | الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية | صندوق الأمان لمستقبل الأيتام | الهيئة الخيرية الهاشمية | مركز الحسين للسرطان | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | 49,4 | 40,0 | 8,5 | 48,8 | 36,4 | 0,0 | 56,0 | 29,5 | 0,0 | 1,5 | 27,1 |
| 2010 | 41,8 | 40,0 | 9,4 | 51,8 | 66,3 | 20,0 | 89,5 | 21,0 | 25,0 | 0,0 | 364,8 |
| 2011 | 13,4 | 40,0 | 18,0 | 155,6 | 157,0 | 0,0 | 73,6 | 48,0 | 0,0 | 2,5 | 508,1 |
| 2012 | 15,1 | 40,0 | 5,2 | 143,5 | 175,5 | 0,0 | 77,0 | 32,0 | 0,0 | 5,0 | 493,3 |
| 2013 | 9,1 | 30,0 | 51,4 | 103,4 | 66,7 | 0,0 | 83,5 | 32,0 | 25,0 | 200,0 | 601,3 |

المصدر: تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص26.

[1] - تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص26.

**ثالثا: القروض الحسنة**

يقوم البنك الإسلامي الأردني ومنذ أن بدأ في ممارسة أعماله، بتقديم قروض حسنة للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية المعتبرة كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية، وقد بلغت القروض الحسنة التي منحها البنك خلال عام 2013 حوالي 22,3 مليون دينار، استفاد منها حوالي 33 ألف مواطن، وذلك مقابل حوالي 20,4 مليون دينار في عام 2012، كان قد استفاد منها حوالي 22 ألف مواطن. أما العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة التي قدمها البنك منذ بداية تأسيسه وحتى نهاية عام 2013 فقد كان حوالي 348 ألف مواطن، وبلغت قيمتها الإجمالية حوالي 197 مليون دينار. ومن بينها القروض الحسنة التي يتم تقديمها للشباب المقبلين على الزواج بالتنسيق مع جمعية العفاف والتي بلغ إجمالها حوالي 4,8 مليون دينار موزعة على 8,823 ألف مستفيد، والقروض الحسنة المقدمة للمعلمين من خلال الاتفاقية الموقعة مع نقابة المعلمين الأردنيين، والتي بلغ إجمالها حوالي 1,2 مليون دينار موزعة على 1,859 ألف مستفيد.

كما يستقبل البنك ودائع في "حساب القرض الحسن" من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2013 حوالي 848 ألف دينار[1].

**رابعا: صندوق التأمين التبادلي**

باشر هذا الصندوق نشاطه مع بداية عام 1994، حث يتضامن المشتركون فيه من مديني البنك على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته اتجاه البنك في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر، فحتى نهاية عام 2013 بلغ رصيد الصندوق حوالي 44,7 مليون دينار، وعدد الحالات التي تم التعويض عنها 1.692 حالة.

**خامسا: برنامج تمويل المهنيين والحرفيين[2]**

اهتم البنك منذ البداية بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المرابحة، وفي عام 1994، استحدث البنك برنامجا خاصا لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، الذي يقضي بتسديد التمويل من الإيرادات الذاتية للمشروع الممول. كما قام البنك في عام 2013 برفع رأسمال

[1]- تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص 28.

[2]- نفس المرجع، ص ص30-32.

شركة السماحة للتمويل والاستثمار التابعة له إلى 8 ملايين دينار وعدل نظامها الأساسي ليشمل تمويل المشاريع وذوي الحرف الصغيرة.

**سادسا: رعاية المؤتمرات والندوات**

يقوم البنك على المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية التي تتصل بمجالات عمله، أو ما يساعد منها على تطور أعمال البنوك إسلامية، ولاسيما التي تعقد منها في نطاق البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البركة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى سبيل المثال قام البنك خلال عام 2013 برعاية أو دعم:

1- ندوة البركة الرابعة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي في جدة بمبلغ ألفي دولار.

2- المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية في البحرين بمبلغ 5 آلاف دولار.

3- المؤتمر الرابع للمدققين الشرعيين والذي نظمه المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمبلغ 5 آلاف دولار.

**سابعا: التعليم والتدريب[1]**

يقوم البنك بالتفاعل مع العديد من الجهات التعليمية والأكاديمية والتأهيلية في الأردن سواء كانت جامعات أو كليات أو مدارس أو طلاب، وعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2013 برعاية أو دعم أو تكريم أو تدريب:

1- المؤتمر الدولي الأول لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم وعمليات الطاقة المتجددة بتنظيم من جامعة البتراء/ كلية تكنولوجيا المعلومات بمبلغ ألف دينار.

2- أوائل الثانوية وأبناء المعلمين الأوائل في جميع المحافظات بالتعاون مع نقابة المعلمين الأردنيين وعددهم 300 طالب وطالبة بمبلغ 12 ألف دينار، ورعاية حفل التكريم بمبلغ 2.400 دينار.

3- تكاليف دراسة عشرة طلاب صينيين في الجامعة الأردنية شاملة الرسوم الدراسية والإعاشة وتذاكر السفر، ومنذ التحاقهم بالجامعة وحتى نهاية عام 2013 تم دفع حوالي 94 ألف دينار منها حوالي 50 ألف

[1]- تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص ص34-35.

دينار في عام 2013، وهذه المبالغ تمثل 50% من إجمالي التكاليف وباقي 50% يتم دفعها من قبل شركة دلة البركة / اقرأ للعلاقات الإنسانية.

4- طباعة ألف نسخة من دليل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية في الأردن/النسخة الثانية بمبلغ 4.250 دينار.

5- جامعة العلوم الإسلامية العالمية بمبلغ 3 آلاف دينار.

6- استمر البنك في إتاحة فرص التدريب والإطلاع على طبيعة أعماله لأعداد جديدة من طلبة المؤسسات التعليمية، إذ بلغ عدد من تم تدريبهم 14.142 طالبا وطالبة منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2013، أما خلال عام 2013 فقد تم تدريب 960 طالبا وطالبة. كما تم تدريب 219 موظفا من موظفي بنوك غير أردنية على أعمال البنك منهم 175 خلال عام 2013.

7- وفي نطاق الاهتمام برفع أداء الموظفين، قام البنك خلال عام 2013 بإشراك 3.220 موظفا في دورات وندوات نظمها معهد تدريب البنك، وأوفد 673 موظفا إلى مراكز داخل الأردن و41 موظفا إلى مراكز خارج الأردن، أما منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2013 فقد نظم معهد تدريب البنك 2.419 دورة وندوة شارك فيها 38.232 موظفا.

**ثامنا: رعاية شؤون القرآن الكريم**[1]

يولي البنك اهتماما خاصا بالمحافظة على القرآن الكريم، فعلى سبيل المثال قام البنك خلال عام 2013 برعاية أو دعم أو تكريم أو تغطية/ تقديم جوائز:

1- الفائزون في مسابقات حفظ القرآن الكريم في المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم التي تنظمها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، حيث يقدم البنك سنويا جوائز للمتسابقين، ومنذ تأسيس المسابقة في عام 1993، قدم البنك حوالي 364 ألف دينار منها 30 ألف دينار في عام 2013.

2- برنامج مقرئ الأردن-مؤسسة اليرموك لتنظيم المعارض لاختيار أفضل صوت مقرئ في تلاوة القرآن الكريم خلال شهر رمضان المبارك بمبلغ 20 ألف دينار.

3- جمعية المحافظة على القرآن الكريم حملة "رمضان يحلو بالقرآن" بمبلغ 15 ألف دينار، ورعاية حفل تكريم كبار العلماء والقراء بمبلغ 7 آلاف دينار.

[1]- تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص36.

4- تأثيث مركز علوم القرآن والسنة التابع لهيئة الإغاثة الأردنية بمبلغ حولي 5.600دينار.

5- إنشاء مركز تحفيظ القرآن الكريم في الجامعة الأردنية باسم المرحوم الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني بمبلغ 25 ألف دينار.

6- جوائز للمشاركين بالمسابقة السنوية لجمعية الصالحين لتحفيظ القرآن الكريم بمبلغ 5 آلاف دينار.

7- جوائز لحفظة القرآن الكريم في كليات الجامعة الأردنية بمبلغ 9 آلاف دينار.

8- جوائز لحفظة القرآن الكريم في كليات جامعة اليرموك بمبلغ 3 آلاف دينار.

9- جوائز لحفظة القرآن الكريم في كليات جامعة العلوم والتكنولوجيا بمبلغ 3 آلاف دينار.

**تاسعا: الثقافة والفنون والأدب والتراث**[1]

يقوم البنك بدعم العديد من الجهات ذات الطابع الثقافي والفني والأدبي والتراثي، والتي تتفق مع توجهات البنك العامة، فعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2013 برعاية أو دعم أو تكريم أو تغطية /تقديم جوائز:

1- مؤتمر القدس والاعتداءات الإسرائيلية فيها من منظور القانون الدولي بتنظيم من جامعة اليرموك/ كلية القانون بمبلغ ألفي دينار.

2- المؤتمر الدولي "الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف" بتنظيم من منتدى الفكر العربي بمبلغ 5 آلاف دينار.

3- الملتقى العلمي الثاني "الفتوى وأثرها في وحدة الأمة" بتنظيم من دائرة الإفتاء العام بمبلغ 4 آلاف دينار.

4- مسابقة جمعية يوم القدس "وعي الأجيال الصاعدة في مجالي القصة القصيرة والرسم" لطلبة المدارس بمبلغ 15 ألف دينار.

5- جوائز المسابقة المقدسية الخامسة لطلبة المدارس- ملتقى القدس الثقافي بمبلغ ألفي دينار.

6- رعاية برامج هادفة في عدد من المحطات التلفزيونية والإذاعية منها قناة اقرأ العربية بمبلغ 150 ألف دينار، قناة اقرأ الدولية بمبلغ 50 ألف دينار.

[1]- تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص ص37-38.

7- جمعية حماية القدس الشريف بمبلغ 5 آلاف دينار.

**عاشرا: الصحة**

دعم البنك الإسلامي الأردني العديد من الجهات والمرافق الصحية في الأردن، وعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2013 برعاية أو دعم أو تبرع:

1- مركز الحسين للسرطان لإنشاء أربع وحدات عناية مركزة (ICU) بمبلغ 200 ألف دينار.

2- حفل تكريمي لذوي المتبرعين بالقرنيات (أحد أجزاء العين)، والداعمين بمبلغ حوالي 9 آلاف دينار، حيث دخل الأردن موسوعة غينيس للأرقام القياسية بتجميعه في ديسمبر 2012، 3540 بطاقة توصية للتبرع بالقرنية ضمن حملة للتبرع بالأعضاء[1].

3- جمعية الشهيد عمر المجالي للتبرع بالقرنيات بمبلغ ألف دينار.

4- نشاطات الجمعية الوطنية للهلال الأحمر الأردني بمبلغ 500 دينار.

5- المؤتمر الطبي الفقهي الثاني "مستجدات طبية معاصرة بين الفقه الإسلامي والقانون" بتنظيم من جامعة العلوم الإسلامية العالمية بمبلغ ألف دينار.

**الحادي عشر: ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظا والفقراء[2]**

أيضا دعم البنك العديد من الجهات الراعية لذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظا أو الأيتام في الأردن، وعلى سبيل المثال قام البنك خلال عام 2013 برعاية أو دعم أو تبرع:

1- صندوق الأمان لمستقبل الأيتام بمبلغ 32 ألف دينار خلال عام 2013.

2- حفل إشهار صندوق الزواج التكافلي للجمعية الشركسية بمبلغ 10 آلاف دينار.

3- تقديم أجهزة تسجيل ومحولات لمدرسة عبد الله بن أم مكتوم للمكفوفين لمساعدة طلابها في العملية التعليمية، وخلال عام 2013 تم التبرع بمبلغ 1.500 دينار لشراء تلك الأجهزة، ألف دينار لرعاية حفل تكريم الطلبة الخريجين.

4- روضة "ماء السماء" للمكفوفين التابعة لجمعية السماء لذوي الاحتياجات الخاصة بمبلغ 500دينار.

---

[1]- سكاي نيوز عربية، يوم 2014/04/28، التبرع بالقرنيات يدخل الأردن غينيس، على الموقع الالكتروني www.skynewsarabia.com.

[2]- تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص39.

5- التعاون في إنجاح حفلات الزفاف الجماعية التي تقام سنويا بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية، ففي عام 2013 تم تقديم مبلغ3.200 دينار ل32 عريسا، كما يقوم البنك بتقديم القروض الحسنة بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية، فخلال عام 2013 قام البنك بتقديم مبلغ حوالي 175 ألف دينار كقروض حسنة استفاد منها 251 شخصا، مع العلم أن إجمالي القروض الحسنة التي تم تقديمها للشباب المقبلين على الزواج بالتنسيق مع جمعية العفاف بلغت حوالي 4,8 مليون دينار موزعة على 8.823 مستفيد.

**الثاني عشر: البيئة**[1]

من أبرز ما قام به البنك خلال عام 2013:

1- تقليل استخدام الورق في البنك للمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال الإجراءات وأرشفة الوثائق إلكترونيا.

2- رعاية مؤتمر المياه في الوطن العربي بمبلغ ألفي دينار.

3- رعاية المؤتمر الطلابي الوطني البيئي الثاني في مدارس الرضوان، بالتعاون مع وزارة البيئة وجمعية البيئة الأردنية بمبلغ 500 دينار.

**الثالث عشر: التفاعل مع المجتمع المحلي وتنميته**

تحظى الأنشطة التي لها تأثير ملموس على حياة المجتمع ككل وخدمته وتنميته بأولوية لدى البنك، ففي عام 2013 قام البنك برعاية أو دعم أو تبرع:

1- الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي بمبلغ 25 ألف دينار لصالح البنك الخيري لتغطية نفقات 15 وعاء للملابس وأكياس التبرع.

2- لجنة زكاة المناصرة الإسلامية للشعب الفلسطيني بمبلغ 15 ألف دينار.

3- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية / صندوق الزكاة بمبلغ 5 آلاف دينار.

4- التبرع للعديد من المساجد سواء بالمساهمة في بناءها أو صيانتها بحوالي 9.300 دينار خلال عام 2013.

5- التبرع للعديد من الجمعيات الخيرية في الأردن بحوالي 100 ألف دينار خلال عام 2013.

[1]- تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص ص40-42.

6- نظم البنك عدة حملات في عدة محافظات للتبرع بالتعاون مع "مديرية بنك الدم"، حيث تبرع موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية بوحدات الدم، وعدة دورات للموظفين خاصة بالإسعافات الأولية.

**الرابع عشر: توفير المساكن**[1]

يلتمس أخيراً البنك باستمرار الاحتياجات الأساسية والضرورية للمواطنين، ومن تلك الاحتياجات توفير المساكن لهم، وعليه فهو يقدم التمويل اللازم لشراء المساكن الجاهزة أو المواد والتجهيزات، ومن أمثلة ذلك:

1- انطلاقا من مبادرة الملك عبد الله الثاني "سكن كريم لعيش كريم" والتي تهدف إلى توفير السكن الملائم لفئات الدخل المحدود من القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأعمال الحرة، وتسهيلا لحصول المواطنين على التمويل اللازم لامتلاك شقة، خصص مبلغ حوالي 18 مليون دينار بعائد 5% سنويا، ومنح تمويلات ضمن هذه الفئة لشراء شقق بأسلوبي الإجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة، فبلغ عدد التمويلات 757 تمويلا وإجمالي التمويل المقدم لها حوالي 18,8مليون دينار.

2- حرص البنك على توفير المسكن للعاملين لديه، لذا يقدم لهم تمويلا بأسلوب المشاركة المتناقصة بنسب ربح منخفضة ولفترات طويلة نسبيا لتمكنهم من امتلاك المسكن الخاص بهم، فمنذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2013، قدم البنك تمويلات بلغ مجموعها حوالي 37,3 مليون دينار استفاد منها 1.523 موظف، كان منها خلال عام 2013 مبلغ 4,4 مليون دينار، استفاد منها 1.3 موظف.

3- تقديم التمويل اللازم للمواطنين لشراء المساكن أو شراء الأراضي أو مواد البناء لإقامة المساكن، وخلال عام 2013 قدم البنك تمويلا لهذا الغرض بأسلوب بيع المرابحة حوالي 185 مليون دينار، استفاد منها حوالي 15 ألف مواطن، كما قدم تمويلا بأسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك بحوالي 190 مليون دينار، استفاد منها 2.118 مواطن، أما منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2013 قدم البنك حوالي 1,773 مليون دينار لهذه الأغراض بأسلوب بيع المرابحة، استفاد منها حوالي 249 ألف مواطن، وحوالي 725 مليون دينار بأسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك استفاد منها حوالي 12 ألف مواطن.

[1]- تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013، ص44.

**خلاصة الفصل:**

لقد تمحور موضوع هذا الفصل على دراسة مقارنة بين كل من بنك البركة الجزائري والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الإسلامي الأردني، وقد أحطنا بكل جوانب المسؤولية الاجتماعية لهاته البنوك، ليتسنى لنا معرفة مدى اهتماماتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، بالإضافة إلى دورها في إدارة الموارد البشرية وتطويرها.

فبنك البركة الجزائري، بالرغم من وجود مؤشرات حسنة على اهتمامه بالمسؤولية الاجتماعية، إلا أن نسبة مساهمته في الخدمات الإنسانية والاجتماعية ضئيلة لا تتناسب مع آمال وطموحات المجتمع الذي ينشط فيه في ظل غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل البنك.

أما البنك الإسلامي للتنمية، فقد كان له دورا رائدا في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث استطاع تقديم يد العون للمجتمع في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في ميادين شتى كالتعليم والصحة ومحاربة الفقر، في حين أن البنك الإسلامي الأردني عزز تحمله لمسؤولياته الاجتماعية بتقديم الدعم والمساهمة لمختلف المبادرات الخيرة، التي تساهم في إرساء قواعد التنمية المستدامة وتستهدف مختلف فئات المجتمع، وتدعم المشاريع الإنتاجية التي تساهم في بناء وتطور الفئات الأقل حظا، محافظا في الوقت ذاته على مكانته البنكية بتميزه في العمل المصرفي الإسلامي.

# الخاتمـــــة

لقد أثبتت البنوك الإسلامية أن لديها قدرات هائلة في مجال تعبئة المدخرات وفي توظيفها في مجال الاستثمار المناسبة التي تعمل على تنمية الدولة وزيادة رفاهية شعبها، وإن من الممكن لهذه البنوك أن تتحول إلى طاقات ضخمة وغير عادية في الإسراع بهذه التنمية وفي تعميق وزيادة عائدها ومردودها الاقتصادي والاجتماعي.

فالبنوك الإسلامية هي أولا وأخيرا بيت من بيوت مال الأمة الإسلامية، هدفها الأساسي إقامة حكم الله في هذا المال ولجعله وتسخيره وتوظيفه لخدمة وخير المجتمع، وهذا ما يحتم عليها التعامل مع شرائحه المختلفـــة والذي يؤدي بدوره إلى تنوع العمليات البنكية التي تمارسها تبعا لاحتياجات المجتمع في إطار محدد المعـــالم لا تحيد عنه وهو إطار الشريعة الإسلامية، وهذا الإطار كما هو معلوم يتسع في احتوائه ليشمل جميع نـــواحي الحياة التي تحفز المجتمع على العمل الجاد والمثمر. وفي هذا الإطار أيضا تتجسد المسؤولية الاجتماعية في عمل البنوك الإسلامية فتدعو عملائها للمشاركة في نشاطاتها وكذلك هي تشاركهم في نشاطاتهم وتلتزم بضرورة تطبيق مسؤولياتها الاجتماعية اتجاههم بأساليب مستقاة من الشريعة الغراء.

كما وتختلف البنوك الإسلامية في مستويات تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، فنجد أن تجربة البنك الإسلامي الأردني لها أهمية خاصة، بحيث استطاع أن يكون رائدا في مجال خدمة المجتمع والإسهام في تحسين ظروفـــه، وتوازنه وتكافله، ومن خلال التمويل والمشاركة في تأسيس المشروعات الإنتاجية محتلا بذلك مكانة متميزة.

الأمر كذلك بالنسبة للبنك الإسلامي للتنمية الذي حقق نتائج جيدة على مســـتوى تطبيقـــه لمســـؤوليته الاجتماعية، بحيث تمكن من القيام بأدائه الاجتماعي وتحقيق منفعة للمجتمع من خلال مراعـــاة الجوانـــب الاجتماعية والبيئية، والمساهمة في التنمية الاجتماعية للدول الأعضاء وخاصة الدول الأقل نموا.

أما بنك البركة الجزائري لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب للمسؤولية الاجتماعية ما وصلت إليه البنـــوك الإسلامية الأخرى، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري إذ أن العدد الأكبر من اليد العاملة بالبنك تم جلبها من البنوك التقليدية الأخرى، إضافة إلى عدم إقامة دورات تكوينية لها كما هو الشـــأن في البنوك الإسلامية العاملة بالمشرق والخليج.

أخيرا يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية أصبحت شعارا ترفعه البنوك الناجحة من خلال بذل الكثير من الجهود للاهتمام بهذا المفهوم وإدماجه ضمن متطلبات أدائها، مما يستوجب إدراجه ضمن أولوياتها القصوى وعلى كافة مسؤولياتها الإدارية.

**نتائج الدراسة:**

- تمتاز البنوك الإسلامية بخصائص وسمات ومبادئ المنهج الإسلامي، حيث تبين هذه الخصائص الدور الحقيقي للبنك الإسلامي وتشير إلى عمق المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يعتبر البنك الإسلامي نظام اجتماعي شامل يهدف إلى غرس القيم الإسلامية في المجتمع في مختلف المعاملات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

- من خلال المسؤولية الاجتماعية تساهم البنوك الإسلامية في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، وزيادة الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع من خلال سهولة الوصول إلى الأوعية والأدوات الادخارية، والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية وزيادة الوعي البنكي لأبناء المجتمع.

- إن المسؤولية الاجتماعية تعد عنصرا أصيلا في ثقافة البنوك الإسلامية تستمد شرعيتها من القوانين والنظم الإسلامية، وليست عنصرا مستوردا من الغرب.

- إن الالتزام المستمر بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من طرف البنك الإسلامي يقتضي ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية رئيسا ومرؤوسا، وإن هذا الأمر يبقى واجبا تؤديه نحو المجتمع وليس تفضيلا عليه.

- إنه من بين العوامل المهمة في نجاح البنك أن يكون مرتبطا ارتباطا عضويا ببيئته الاجتماعية والبنك الإسلامي أحرى بذلك من البنوك التقليدية.

- إن للعمل البنكي الإسلامي آلية تختلف عن آلية عمل البنوك التقليدية من حيث تنفيذ العمليات وإبداء الرأي، إلا أنه يلاحظ قصور في هذا المجال وذلك بسبب نقص في الإطار الوظيفي، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الشرعية كما توضحه تجربة بنك البركة الجزائري.

- عدم تفهم طبيعة عمل بنك البركة الجزائري بالشكل الكافي من طرف المتعـــاملين معـــه في المجتمـــع الجزائري والذين يرون في بعض إيرادات البنك دخلا ربويا. كما يلاحظ في هذا البنك أن معظم المـــوظفين وحتى إطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الكافية لعدم وجود دورات تدريبية.

- يلعب البنك الإسلامي للتنمية دورا متميزا في مجال المسؤولية الاجتماعية.

- يسعى البنك الإسلامي الأردني إلى كل ما هو جديد في مجال الصناعة المصرفية، والتطلع لبلـــوغ ثقـــة المجتمع في خدماته الجيدة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار التزامه بالمنهج الإسلامي.

**التوصيات:**

يمكننا أن نكلل هذا البحث بمجموعة من المقترحات لتفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية نوجزها في النقاط الموالية:

- ضرورة التزام البنك الإسلامي التزاما كاملا بأحكام الشريعة الإسلامية قـــولا وعمـــلا، شـــكلا ومضمونا، التزامه بمبادئ الإسلام في تكوين رأسماله وفي انتقائه للعاملين وتنظيماته ولوائحه، وفي طريقة تعبئته لموارده، وفي طريقة وأساليب توظيفه لأمواله.

- ضرورة تبني البنوك الإسلامية منظومة متنوعة وشاملة من البرامج الاجتماعية في إطار إســـتراتيجية تؤسس وتعمق ثقافة المسؤولية الاجتماعية تتواكب وقضايا واحتياجات المجتمع وأفراده، مع ضرورة وجـــود إدارات متخصصة لهذه المسؤولية داخل البنك.

- أن يصبح هذا النشاط جزءًا رئيسيا من أنشطة البنك يتم متابعته من قبل رئيس البنك، أو عضـــو مكلف، كما يجب وضع مخططات واضحة ذات آفاق واعدة تماما كما توضع مخططات القرض والإيداع.

- ضرورة ملازمة التنمية الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وأن الإنســـان هـــو أساس التنمية، فبالإنسان تقوم التنمية، وهو المستهدف بها.

- يجب أن تكون هناك مسؤولية اجتماعية للبنوك الإسلامية اتجاه العاملين بها، وذلك بتفعيل نظـــام المشاركة في الأرباح وإمكانية امتلاكهم لبعض أسهم البنوك، وتوفير بيئة عمل مناسبة من حيث التـــدريب والتطوير.

- إن ابتكار وتجديد منتجات بنكية تعكس المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، حتى لا يقتصر تمويلها على الأنشطة الخدمية والتجزئة البنكية، وأن تتجه لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات النفع الاجتماعي، وأن تهتم بتقديم خدماتها البنكية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك تكون هناك علاقة طردية بين تطوير منتجات البنوك الإسلامية ومسؤوليتها الاجتماعية.

- إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية تفرض على البنوك الإسلامية تحديات جديدة، وعلى البنوك أن تواجه هذه التحديات بإرادة تجديدية ووعي شامل، دون التخلي عن أصولها الفقهية والأخلاقية.

- من الواجب على البنوك أن تراعي المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقها اتجاه المجتمع وألا تغفل عن ذلك عند القيام بإقرار منتجاتها وتعاملاتها المختلفة، فعندما تراعي الجوانب المذكورة سابقا وتركز على دعم المؤسسات الصغيرة ودعم المشاريع الصناعية في الدولة، فإن مثل هذا ينميها اقتصاديا ويصب في مصلحة البنوك، كما أن له دورا كبيرا في جانب المسؤولية الاجتماعية يفوق في أهميته تقديم التبرعات والهبات.

- الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العلمي لدور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية والتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذه التنمية والإسراع بها.

**آفاق البحث:**

إن البحث في موضوع "دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية في الدول الإسلامية" قد فتح لنا بابا لطرح جملة من التساؤلات حول جوانب متعددة في مجال المسؤولية الاجتماعية مستقبلا، والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

- الإدارة الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية.
- المسؤولية الاجتماعية في الأسواق المالية.
- تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع التي لا تحدث ضررا بالبيئة.
- الحوكمة في البنوك الإسلامية.
- المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد ككل.

وفي نهاية هذه المذكرة لا يسعنا إلا أن نعود ونذكر بأن كل ما سبق ناتج عن جهد بشري عرضة للـــنقص والتفنيد في كل لحظة وحين، ولذلك إن أصبنا فذلك بتوفيق من الله وحده، وإن أخطأنا أو أنقصـــنا فمـــن أنفسنا.

وأن أصدق الحديث كتاب الله في قوله عز وجلّ:

**﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (71) ﴾ سورة الأحزاب.**

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.**

**المحتويـــات**

كلمة شكر

مقـــــدمـــة ..... 1

**الفصل الأول:الإطار النظري للبنوك الإسلامية**

المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية.....10

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.....10

المطلب الثاني: تاريخ ونشأة البنوك الإسلامية .....11

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية .....15

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية (مصادر الأموال، الأنواع والخصائص) .....17

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية .....17

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية .....20

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية .....24

.....

المبحث الثالث: الأعمال والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية.....27

المطلب الأول: خدمات البنوك الإسلامية في مجال الموارد والتوظيف.....27

المطلب الثاني: خدمات البنوك الإسلامية في مجال أعمال أمناء الاستثمار والاستشارات .....30

المطلب الثالث: الخدمات الاجتماعية للبنوك الإسلامية.....35

خلاصة الفصل.....35

**الفصل الثاني:مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية .....39

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.....39
المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية .....44
المطلب الثالث: أسس نجاح المسؤولية الاجتماعية.....45
المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية.....46
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية.....46
المطلب الثاني: أركان المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية .....47
المطلب الثالث: القوى والعوامل الدافعة لممارسة البنوك الإسلامية لمسؤولياتها الاجتماعية .....49
المبحث الثالث: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية .....53
المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي اتجاه المجتمع والبيئة.....53
المطلب الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين والعملاء .....59
.....
المطلب الثالث: الإطار المقترح لبرنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي .....60
خلاصة الفصل: .....66

**الفصل الثالث: تجارب عملية لبعض البنوك الإسلامية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية**

المبحث الأول: تجربة بنك البركة الجزائري في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية .....69
المطلب الأول: التعريف ببنك البركة الجزائري وأهدافه .....69
المطلب الثاني: مصادر أموال بنك البركة الجزائري.....73
المطلب الثالث: إسهامات بنك البركة الجزائري في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية .....74
المبحث الثاني: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية .....77
المطلب الأول: التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية وأهدافه .....77
المطلب الثاني: مصادر أموال البنك الإسلامي للتنمية.....81
المطلب الثالث: إسهامات البنك الإسلامي للتنمية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية .....82

المبحث الثالث: تجربة البنك الإسلامي الأردني في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية .....89
المطلب الأول: التعريف بالبنك الإسلامي الأردني وأهدافه .....90
المطلب الثاني: مصادر أموال البنك الإسلامي الأردني.....94
المطلب الثالث: إسهامات البنك الإسلامي الأردني في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية.....96
خلاصة الفصل.....104
خاتمة.....105
قائمة الجداول .....110
قائمة الأشكال البيانية .....110
قائمة الملاحق .....111
قائمة المراجع.....112

## قـــائمـــة الجـــداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1.1) | البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها في الفترة (1980-1990). | 13 |
| (2.1) | البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها في الفترة (1990-1999). | 15 |
| (1.2) | أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسة والفرعية. | 43 |
| (1.3) | توزيع مساهمات بنك البركة الجزائري. | 74 |
| (2.3) | تفاصيل بيانات حقوق المساهمين للبنك الإسلامي الأردني خلال سنتي 2012،2013. | 95 |
| (3.3) | قيمة تبرعات البنك الإسلامي الأردني. | 96 |


## قـــائمـــة الأشكـــال البيانية


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1.1) | أهم أنشطة عمليات أمناء الاستثمار في البنوك الإسلامية. | 31 |
| (1.2) | الأطراف ذات المصلحة التي تتحمل المنظمة المسؤولية نحوهم. | 42 |
| (2.2) | أركان المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي. | 47 |
| (1.3) | الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري. | 71 |
| (2.3) | الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية. | 79 |
| (3.3) | الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني. | 92 |

**قـــائمـــة الملاحق**


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | إجمالي القروض الحسنة منذ تأسيس البنك الإسلامي الأردني وحتى نهاية2013. | 117 |
| 2 | قيمة تبرعات البنك الإسلامي الأردني 2013. | 117 |
| 3 | الأنشطة الخيرية وبرنامج الفرص الاقتصادية للجزائر 2012. | 118 |

**قائمة المراجـــــع:**

**القرآن الكريم.**

**الأحاديث النبوية.**

**الكتب:**

- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل – تحديات العولمـــة – إســـتراتيجية مواجهتها"**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008.

- الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها**، الطبعـــة الثانيـــة، اتحـــاد المصارف العربية، القاهرة، 2006.

- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنـــوك الإســـلامية**، الطبعـــة الأولى، دار النفائس، عمان، 2012.

- ثامر البكري، **التسويق "أسس ومفاهيم معاصرة"**، دار اليازوري، عمان، 2006.

- جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1996أحمد ســـليمان خصـــاونة، **المصـــارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – إستراتيجية مواجهتها"**، الطبعة الأولى، عالم الكتـــب الحديث، عمان، 2008.

- الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها**، الطبعـــة الثانيـــة، اتحـــاد المصارف العربية، القاهرة، 2006.

- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنـــوك الإســـلامية**، الطبعـــة الأولى، دار النفائس، عمان، 2012.

- ثامر البكري، **التسويق "أسس ومفاهيم معاصرة"**، دار اليازوري، عمان، 2006.

- جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1996.

- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث"**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2010.

- حسين عمر، **اقتصاديات البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1995.

- حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية "أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011.

- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، إيتراك، القاهرة، 2009.

- رفيق المصري، **مصرف التنمية الإسلامي**، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981.

- شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2012.

- صلاح الدين حسن السيسي، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني، البنوك الإسلامية، والبنوك الشاملة، والبنك المركزي المصري)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011.

- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية **الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال "الأعمال والمجتمع"**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2005.

- عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية "التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004.

- عجة الجيلالي، **عقد المضاربة (القراض) في المصارف الإسلامية بين الفقه الإسلامي والتقنيات المصرفية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف **الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، 2010.

- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الثانية، إيتراك، القاهرة، 1995.

- محمد صالح علي عياش، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية "طبيعتها وأهميتها"**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2010.

- محمد قاسم خصاونة، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.

- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية "أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2010.

- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية"**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، 2012.

- محمود يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

- نظام موسى سويدان، **التسويق المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010.

- نظام موسى سويدان وشفيق إبراهيم حداد، **التسويق "مفاهيم معاصرة"**، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، 2009.

**المذكرات والرسائل الجامعية:**

- بن معمر فيصل، المنهج التمويلي والاستثماري للبنوك الإسلامية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري، (مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص تأمينات وبنوك-جامعة ابن خلدون تيارت، غير منشورة) الجزائر، 2012-2013.

- بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دارسة حالة بنك البركة الجزائري، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة-جامعة قاصدي مرباح ورقلة، غير منشورة) الجزائر، 2009-2010.

- جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية -دراسة نظرية تطبيقية 1980-2000، (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير-جامعة الجزائر، غير منشورة) الجزائر، 2005 -2006.

- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية،(مذكرة ماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية-جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، غير منشورة) الجزائر، 2009-2010.

**المقالات العلمية:**

- ناصر وعبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العـــدد 7، 2009-2010.

**المؤتمرات والملتقيات:**

- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مســـاهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الأداء)**، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري حول موضـــوع المســـؤولية الاجتماعية للشركات، جامعة أسيوط، 2010.

- العرابي مصطفى وطروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية–تحليل تجربـــة المصـــرف الإسلامي للتنمية**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

- سعيد سامي الحلاق، **المصارف الإسلامية "الواقع والتحديات"**، الملتقى العـــربي الأول- "المصـــارف الإسلامية "الواقع والتحديات"، الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2008.

- طارق راشي، **دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريـــادة وتنافســـية منظمـــات الأعمال**، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، 09-10 سبتمبر 2013.

- عيشوش خيرة وكرزابي عبد اللطيف، **المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في إطار أخلاقيات الأعمال**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعـــة بشـــار، 14-15 فيفـــري 2012.

**التقارير السنوية:**

- التقرير السنوي الثاني والثلاثون للبنك الإسلامي الأردني لعام 2010.

- التقرير السنوي الخامس والثلاثون للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013.

- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لعام 2013.

- التقرير السنوي الثالث والثلاثون للبنك الإسلامي الأردني لعام 2011.

- تقرير البركة لبرنامج المسؤولية الاجتماعية لعام 2012.

-تقرير المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي الأردني لعام 2013.

**المواقع الإلكترونية:**

- بنك البركة الجزائري. http://albaraka-bank.com.

- ويكيبيديا الموسوعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wiki.

- جامعة أم القرى. https://uqu.edu.sa.

- الشروق. http://www.echoroukonline.com.

- البنك الإسلامي للتنمية . www.isdb.org.

-سكاي نيوز عربية. www.skynewsarabia.com

**الملحق رقم 1**: إجمالي القروض الحسنة منذ تأسيس البنك الإسلامي الأردني وحتى نهاية 2013

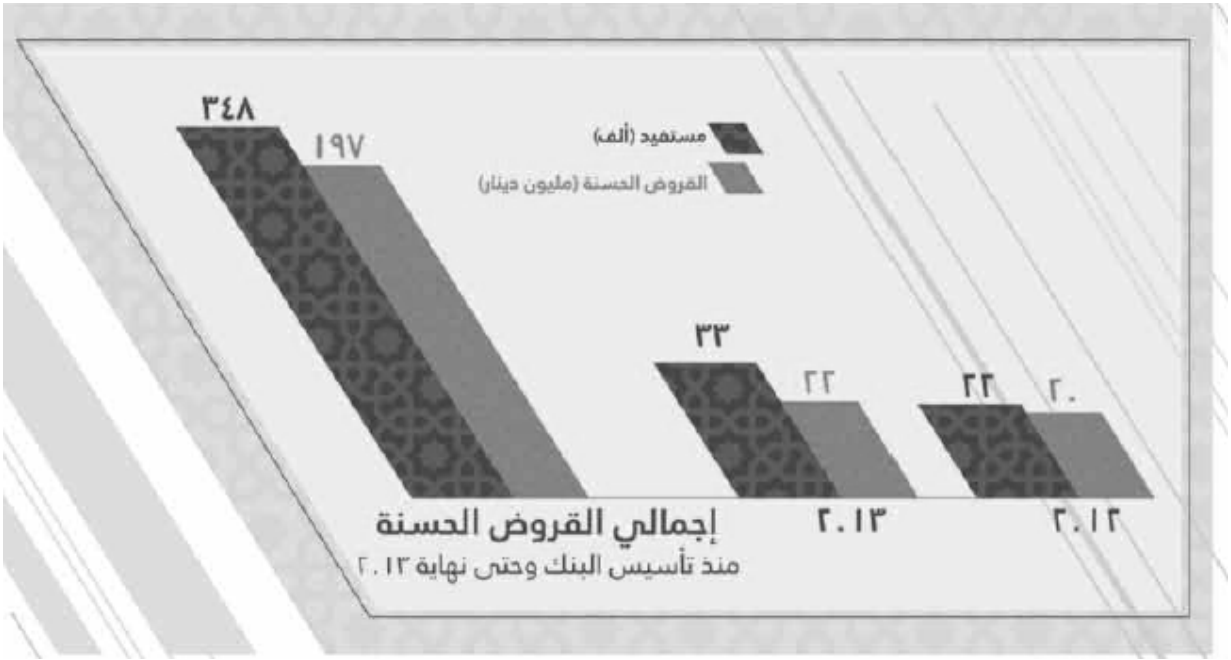


**الملحق رقم 2**: قيمة تبرعات البنك الإسلامي الأردني 2013

(المبالغ بالآلاف الدنانير)

| السنة | المساجد | المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم | جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم | جمعيات وهيئات خيرية وطبية ولجان زكاة | مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية | صندوق الملك عبد الله الثاني - جيوب الفقر | الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية | صندوق الأمان لمستقبل الأيتام | الهيئة الخيرية الهاشمية | مركز الحسين للسرطان | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٩ | ٤٩,٤ | ٤٠,٠ | ٨,٥ | ٤٨,٨ | ٣٦,٤ | ٠,٠ | ٥٦,٠ | ٢٩,٥ | ٠,٠ | ١,٥ | ٢٧٠,١ |
| ٢٠١٠ | ٤١,٨ | ٤٠,٠ | ٩,٤ | ٥١,٨ | ٦٦,٣ | ٢٠,٠ | ٨٩,٥ | ٢١,٠ | ٢٥,٠ | ٠,٠ | ٣٦٤,٨ |
| ٢٠١١ | ١٣,٤ | ٤٠,٠ | ١٨,٠ | ١٥٥,٦ | ١٥٧,٠ | ٠,٠ | ٧٣,٦ | ٤٨,٠ | ٠,٠ | ٢,٥ | ٥٠٨,١ |
| ٢٠١٢ | ١٥,١ | ٤٠,٠ | ٥,٢ | ١٤٣,٥ | ١٧٥,٥ | ٠,٠ | ٧٧,٠ | ٣٢,٠ | ٠,٠ | ٥,٠ | ٤٩٣,٣ |
| ٢٠١٣ | ٩,٣ | ٣٠,٠ | ٥١,٤ | ١٠٣,٤ | ٦٦,٧ | ٠,٠ | ٨٣,٥ | ٣٢,٠ | ٢٥,٠ | ٢٠٠,٠ | ٦٠١,٣ |

**الملحق رقم 3**: الأنشطة الخيرية وبرنامج الفرص الاقتصادية للجزائر 2012

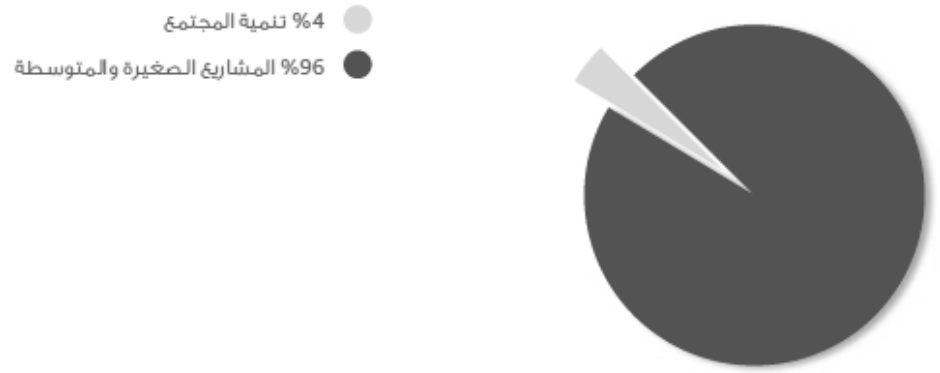


وقد شارك بنك البركة الجزائر في برنامج العمل الخيري من خلال تمويل العديد من الأنشطة والمبادرات بقيمة 433 الف دولار أمريكي. وشارك البنك أيضا في مؤازرة جهود تنمية المجتمع وذلك على النحو التالي: -

| | ألف دولار أمريكي |
|---|---|
| تنمية المجتمع | 433 |
| **الإجمالي** | **433** |

وشارك بنك البركة الجزائر في برنامج الفرص الاقتصادية بقيمة 1,220 الف دولار أمريكي.

وطرح البنك خدمات للتمويل وفق الشريعة الإسلامية لقطاعات الزراعة والتشجير وصيد السمك ولقطاعات الخدمات والصناعة والإنتاج والتجارة على النحو التالي: -

| | ألف دولار أمريكي |
|---|---|
| المشاريع الصغيرة والمتوسطة | |
| الزراعة والتشجير وصيد السمك | 206 |
| الخدمات | 414 |
| الصناعة | 279 |
| قطاع الإنتاج | 140 |
| قطاع التجارة | 181 |
| **الإجمالي** | **1,220** |